العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٧٥
ديسمبر ٢٠٠٢

مبارك يؤكد موقف مصر المبدئى من العدوان المتوقع على العراق وحقوق الشعب الفلسطينى



مشروع قانون العمل فى محطته الأخيرة بمجلس الشعب .. ومناقشات ساخنة

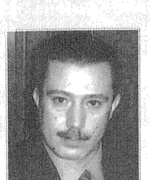
- قاعدة بيانات بالمنشآت الخاضعة لقانون صندوق إعانات طوارئ للعمال
- شهر مهلة للمتخلفين لتقديم الإقرار السنوى لصرف المعاش
- ٨ آلاف فرصة عمل بالنشرة القومية للتوظيف

حوار مع:
وزير قطاع الأعمال العام وتقويم لنتائج الخصخصة

مع العدد .. كتاب العمل
الحالة الراهنة لسوق العمل فى قطاع التشييد والبناء


م. سامح فهمي


الرئيس محمد حسنى مبارك


م. أكمل قرطام

مجموعة شركات صحارى للمشروعات الاستثمارية

(سابسكو - دركسل - فالف آند تولز - موفا - ويمكو)







MOVA



تتقدم بأرق التهانى وأطيب الأمانى

للمهندس سامح فهمى وزير البترول

بمناسبة عيد البترول

وتنتهز مجموعة شركات صحارى هذه المناسبة لتحيى وتشكر جميع قيادات قطاع البترول والعاملين به على ما يبذلونه من جهد مخلص وعطاء سخى لخدمة التنمية الشاملة للبلاد فى ظل القيادة الحكيمة

للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك

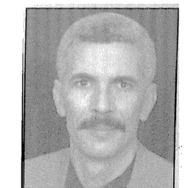
داعين الله عز وجل أن يجعل مصر دوما أرض الخير والمحبة والسلام

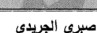
رئيس مجلس إدارة المجموعة

مهندس/ أكمل قرطام

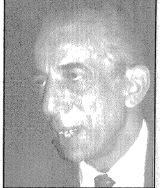


ENGINE OIL
زيت فائق الجودة
NEW
حاليا
بالمحطات
MISR
1
SL
20W-50
شركة مصر للبترول
MISR PETROLEUM CO.
MISR
مصر





صبرى الجريدى

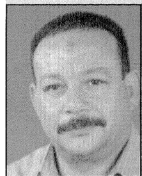


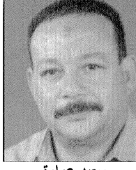
د. فتحى سعد



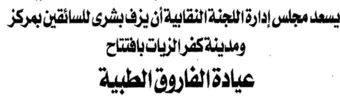
محمد السيد كرم

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بكفر الزيات - محافظة الغربية





سعيد عمارة



يسعد مجلس إدارة اللجنة النقابية أن يزف بشرى للسائقين بمركز

ومدينة كفر الزيات بافتتاح

عيادة الفاروق الطبية

بمقرها شارع جسر النيل با لجزيرة

وبها أحدث المعدات الطبية فى جميع التخصصات لخدمة الأخوة السائقين وأسرهم وفى مناسبة

العيد القومى لمحافظة الغربية

سمير الجيزاوى

يتقدم مجلس إدارة اللجنة بالتهنئة إلى شعب محافظة الغربية الكريم والسيد

الدكتور **فتحى سعد** محافظ الغربية

كما تتقدم بالشكر إلى السيد **صبرى فتحى الجريدى** رئيس مجلس إدارة النقابة العامة

بمناسبة بدء تنفيذ مشروع التأمين الصحى على السائقين والذى بدأ تنفيذه اعتبارا من أول أكتوبر عام ٢٠٠٢

وتعاهده على أن يظل عمال النقل البرى جنودا أوفياء لمصرنا الحبيبة فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

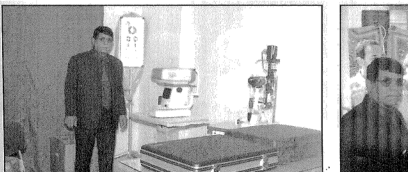
محمد حسنى مبارك

رئيس مجلس إدارة اللجنة

محمد السيد كرم



افتتاح عيادة الفاروق الطبية .. حيث قام بالافتتاح السيد اللواء حامد الحسينى رئيس مجلس مدينة كفر الزيات وبجواره السيد عمر الفاروق عطوان عضو النقابة العامة للنقل البرى والسيد محمد السيد كرم رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية



السيد محمد السيد كرم رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية للنقل البري بكفر الزيات فى غرفة الأجهزة الطبية الخاصة بعيادة الفاروق الطبية

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد — خالد طاهر
محمود دبور — وحيد حماد
أحمد خلف الله — د. عماد حسن
ليلى الحريرى — د. محمد على عمران

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجهورية
القاهرة
ص .ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العدد :



• فى خطابه الأخير ، أمام الاجتماع المشترك لأعضاء مجلسى الشعب والشورى ، أثار الرئيس محمد حسنى مبارك عددا من القضايا الهامة ، الساخنة، والشاملة لمنهاج العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة .. وبصراحته التامة، ووضوح رؤيته الثاقبة، تحدث الرئيس عن حالة الضعف المتزايدة ، التى ألمت بشبكة الأمن الجماعى العربى ، وانكفاء كل دولة عربية على ذاتها ، وسعيها منفردة للتواصل والتعامل مع العالم الخارجى ، فى غيبة التحرك العربى الجماعى ، وتوحيد الهدف!.. وأكد الرئيس أن مصر قادرة على مواجهة كل التحديات التى تطرح نفسها الآن ، سواء من الخارج أو من الداخل.. ثم .. وبنفس وضوح الرؤية . . أفصح الرئيس عن الأهداف الملحة للمرحلة القادمة ، من حيث التصدى لكل التحديات القائمة ، وفى مقدمتها التحدى الاقتصادى والاجتماعى ، وحاجة مصر الماسة للتنمية الاقتصادية ، من خلال النفاذ للأسواق الخارجية.. مثلما ، تحدث السيد الرئيس عن ضرورة التطوير فى كل شيء . . تطوير الإنسان المصرى .. وتطوير التعليم .. وتطوير جهود الدولة فى حل مشكلة البطالة ، والارتقاء بالخدمات العامة ، وإعطاء الفرصة للشباب ، وتحقيق الأمن القومى المصرى .. والخطاب -بالغ الأهمية- يطالع القارئ خلاله مابين السطور ، فى أحلام الرئيس مبارك ، لهذه الأمة . . داخل العدد **(ص١١ - ص١٣)**



• فى دورته البرلمانية السابقة . . وافق مجلس الشعب على مشروع قانون العمل الجديد من حيث المبدأ.. وهاهوا ذا "مجلس الشعب" فى دورته البرلمانية الجديدة ، التى بدأت فى السادس عشر من الشهر المنصرم ، يصنع مواد"القانون الجديد" على مائدة المناقشة.. وجدير بالذكر، أن هذا القانون الذى طال انتظاره . .يبشرنا بأنه سوف يحقق المزيد من الاستقرار ، لعلاقات العمل فى بلادنا .. وسوف يقيم التوازن بين طرفى الإنتاج ، أى بين أصحاب الأعمال ، وبين العمال ، بما يواكب مرحلة الإصلاح الاقتصادى ، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، على الصعيدين"المحلى والإقليمي".. مجلة"العمل" التى تتابع"القانون الجديد" منذ أن كان "مشروعا" ثار حوله النقاش والجدل -طيلة تسع سنوات- بواسطة أطراف العمل ، وخبراء من منظمة العمل الدولية ، وكذلك النقابات المهنية ، والأحزاب السياسية . . والذى تم تعديله أكثر من مرة . . نتناوله فى هذا العدد ، لكى تطلع القراء على مزاياه .. وعائده الإيجابى على العمل والعمال. **(ص٢٠- ص٢١)**



• منذ ١١ عاما .. بدأت مصر بتغيير نظامها الاقتصادى من "الاقتصاد الموجه" إلى "الاقتصاد الحر" وذلك تبعا لما فرضته عليها ، التغيرات الاقتصادية العالمية ، وقيام تكتلات اقتصادية ضخمة، بجانب قيام منظمة التجارة العالمية .. وهكذا ، تركت الدولة الأمر للقطاع الخاص ، مكتفية بالاشراف والتوجيه ، وتوقيع الاتفاقيات الدولية، التى تدعم حركة المستثمرين ، مثلما أفسحت المجال أمام المستثمرين العرب والأجانب، للإسهام فى المشروعات الاستثمارية فى مصر.. هذا يعنى ، أن مصر بدأت تطبيق برنامج الخصخصة ، وإطلاق يد القطاع الخاص ، فى النهوض بالاقتصاد المصرى ، منذ ١١ عاما .. وبالطبع . . بعد كل هذه السنوات ، لابد لنا من وقفة موضوعية ، متأنية .. نتساءل فيها :. ما الذى حققته الخصخصة من الإيجابيات؟ وما الذى أفرزته من السلبيات؟ والسؤال الجامع الشامل بالتحديد: الى أين وصل قطار الخصخصة..ومامستقبله؟ **(ص٤٢- ص٤٤)**

عـــزيزى القـــارىء :

كل سنة وأنت طيب .. فبعد أيام قليلة نودع شهر رمضان المعظم لنستقبل عيد الفطر المبارك ، حيث يحتفل المسلمون بأدائهم فريضة الصوم ، والتى تنفرد بخصوصية مهمة وهى أن جزاءها عند الله كبير . وفى هذا يقول الحق سبحانه وتعالى فى الحديث القدسى " كل عمل ابن ادم له إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزى به"

ذلك أن الصوم علاقة خاصة بين العبد وربه تقوم على الصدق مع النفس ، كما أنها تقوى الإيمان وتدعم الإرادة وتربى الضمير .. وهذه الصفات الأربع هى من أهم صفات المؤمن الحق والتى نحن أحوج ما نكون إليها فى هذه الأيام ، وعلى كل المستويات .. فالصدق مطلوب بين الحاكم والمحكوم وبين المحكوم والحاكم .. وقوة الضمير مطلوبة فى أداء العمل فى كل المواقع ، وبما يجعل المرء أو العامل أو المسئول يتعامل فى الموقع الذى يعمل به أو يقوده ، وكأنه يؤدى عملا نموذجيا فيبدع وينتج بأعلى قدر من الجودة وفى ظل ظروف إنسانية ملائمة .. أما قوة الإرادة فهى مطلبنا جميعا فى هذه الظروف التى تواجه مصرنا الحبيبة بل وأمتنا العربية من المحيط إلى الخليج ، حيث نحاط هذه الأيام بسهام الأعداء مشهرة من كل جانب، لكن بقوة إرادتنا وتمسكنا سوف نتمكن من رد هذه السهام إلى نحور هؤلاء الأعداء .

ومن هذا المنطلق وتمسكنا بالقيم والمبادئ وبحب مصر تواصل مجة العمل معالجتها أو طرحها للقضايا المهمة التى تهم كل مصرى وترتبط بقضية التنمية الشاملة التى هى هدفنا وأملنا جميعا وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن هذا العدد يحفل بالعديد من القضايا التى تمت مناقشتها ومعالجتها وبأسلوب موضوعى فى ضوء ما توصلنا اليه من حقائق وعلى سبيل المثال فمن متابعة قضية الخصخصة وإلى أين وصلت حتى الآن إلى مناقشة لأوضاع فحم منجم المغارة وكيفية إيجاد حلول مناسبة لمشاكل المنجم والعاملين به .. إلى معالجة قضية المعاش المبكر الاختيارى - والتى من وجهة نظر المجلة - نجحت فى حل جانب من مشكلة الشركات التى تمت خصخصتها لكنها أدت من جانب آخر إلى عدد من الجوانب السلبية الجديرة بالدراسة والتى من أبرزها منافسة الذين أحيلوا إلى المعاش المبكر للشباب الباحث عن عمل فى ظل فرص عمل محدودة للغاية خاصة وأن بعض أصحاب الأعمال يجدون استخدام المحالين للمعاش المبكر فرصا أفضل من إستخدام عمالة جديدة لأسباب عديدة .

كما أن علاقات العمل فى المرحلة الأخيرة شهدت خلافات ومنازعات عديدة صحيح تم حل معظمها عن طريق وزارة القوى العاملة لكن دون توفر مواد قانونية تضع الضوابط القانونية لحل مثل هذه المشكلات وذلك بسبب غياب قانون للعمل يتماشى مع متطلبات التحول الاقتصادى القائم على اقتصاديات السوق الحر وبالتالى فإننا فى انتظار صدور قانون العمل الجديد الذى يجرى مناقشته حاليا فى مجلس الشعب والذى بصدوره سيتم وضع النقط على كثير من الحروف فى مجال علاقات العمل بين طرفى العملية الإنتاجية

والله الموفق ،

س . ط

كلمة التحرير



بقلم السيد الطاهرى

خواطر سريعة حول خطاب الرئيس فى مجلس الشعب والمناقشات المتواصلة حول مشروع قانون العمل

تابعت كماتابعت عشرات الملايين الخطاب المهم الذى ألقاه الرئيس محمد حسنى مبارك فى الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة الجديدة للمجلسين ، ومنذ بداية الخطاب حتى نهايته كانت مصلحة مصر أولا وأخيرا هى الأصل وهى الهدف ، ومصلحة مصر التى أقصدها هنا تتمثل فى كافة قضايا الداخل وقضايا الخارج التى لها اتصال وثيق بمصر ، سواء على المستوى العربى، أو على المستوى العالمى .. وتأتى أهمية هذا الخطاب للتوقيت الذى ألقى فيه ، وترقب العالم الوقوف على اتجاهات مصر أو بمعنى أدق موقف مصر من عدد من القضايا الساخنة ، وفى مقدمتها قضية العراق والإصرار الأمريكى على تدمير العراق تحت أى ظرف سواء أكد المفتشون الدوليون خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل أو لم يؤكدوا ذلك ، وسواء وافق مجلس الأمن أو لم يوافق ، فإن أمريكا كالثور الهائج المنطلق بكل قوة لحشد أساطيلها وطائراتها وجنودها فى المناطق والدول القريبة من العراق ، وتحاول أمريكا عن طريق إعلامها استفزاز العراق من ناحية ، وترويعه من ناحية أخرى ، هذا فى الوقت الذى بدأ فيه المفتشون الدوليون عملهم للبحث عن أية أسلحة للدمار الشامل فى العراق ، ولو أن العالم لديه الشجاعة لوجه كل هذه الأساطيل وأحدث مالدى الولايات المتحدة فى ترسانتها العسكرية من أسلحة . . أقول كان المنطق أن لاتكون العراق هى الهدف وإنما الهدف هو من يملك بالفعل ترسانة عسكرية تضم أحدث أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية ، وأقصد إسرائيل ، من هنا فوجئ العالم بالموقف الأمين المبدئى لمصر متجسدا فيما أعلنه الرئيس مبارك فى خطابه المذكور ، حيث أعلن أن مصر تطالب بإصرار تطبيق المعايير الدولية نفسها على إسرائيل لنزع أسلحة الدمار الشامل لديها مثلما أيدنا التحقق من قدرات العراق ، كما أعلن سيادته أن مصر لن تشارك فى أى تحالف يقوم بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ، ذلك أنه من الواضح للجميع أن ماتسعى إليه أمريكا ليس تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإنما أهدافها استعمارية بجانب خدمة المصالح الإسرائيلية ، لأنها أول من يدرك أن ظروف العراق الحالية لا تمكنها من امتلاك مثل هذه الأسلحة، صحيح لديها العلماء وغدا يتوافر لديها الأموال الضخمة، حيث تمتلك العراق ثانى أكبر مخزون بترولى فى العالم ، ولو أن فى نيتها العودة لإنتاج أسلحة دمار شامل ، فإن ذلك سيظل هدفا يراودها ، طالما يوجد على مقربة منها دولة كإسرائيل تمتلك مخزونا ضخما من أسلحة الدمار الشامل ، وهو مانبه إليه الرئيس مبارك عشرات المرات ، وطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وطالب إسرائيل بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الموضوع كالوكالة

الدولية للطاقة الذرية ، لكن واضح كل الوضوح أن إسرائيل فوق الجميع ، وأنها فى ظل الحماية الأمريكية لن تأبه لا لقرارات الشرعية الدولية ولا يمكن أن تمارس عليها أية ضغوط فى ظل الحماية الأمريكية الوقحة لها ، وللأسف فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بأكمله أصبح طابورا خامسا لأمريكا ينفذ ما تأمر به أو حتى مجرد ماتلوح به . ومهزلة القرار ١٤٤١ الذى أصدره مجلس الأمن مؤخرا بشأن العراق سيظل قرارا عارا فى تاريخ الأمم المتحدة ، ولم يجرؤ عضو واحد لا من الأعضاء الأربعة الأخرين الدائمين ، ولا من العشرة الأعضاء المنتخبين ، حيث يتكون المجلس من خمسة عشر عضوا فى مقدمتهم الولايات المتحدة كعضو دائم ، أقول لم يجرؤ حتى حق التعديل فى جوهر القرار الأمريكى ، والأسوأ من ذلك أنه بعد أسابيع قليلة من صدور القرار ١٤٤١ حل موعد تجديد برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق ، والذى يجدد عادة لمدة ستة أشهر ، وعند عرض التجديد فى الأسبوع الماضى على مجلس الأمن أصرت أمريكا على التجديد لمدة تسعة أيام فقط ، حتى تدرس أمريكا من جديد عدم السامح للعراق بأية مواد يمكن أن يكون لها اتصال من قريب أو بعيد بإنتاج أسلحة دمار شامل.

وأعلن المندوب السامى الأمريكى فى مجلس الأمن أن أمريكا سوف تقدم خلال أيام قليلة رؤيتها للمواد التى ينبغى حذفها من قائمة المواد التى يتضمنها برنامج النفط مقابل الغذاء . . هل هناك أحقر من ذلك ، وكيف لمجلس الأمن الذى يمثل دولا كبرى وصغرى أن يقبل على نفسه أن يشارك فى مهزلة إجرامية كهذه المهزلة .. هل يعقل أن يجدد البرنامج لمدة تسعة أيام بدلا من ستة أشهر ، لأن أمريكا رأت ذلك؟! ماذا يمكن القول . . إنه حكم القوى الذى لايعلم أن هناك من هو أقوى منه؟!.

الشئ الغريب أن استخفاف أمريكا بالعالم كله ممثلا فى أممه المتحدة وفى مجلس أمنها ، امتد بكل وقاحة وبكل بجاحة إلى الأشقاء العرب . . وبداية هل يعقل أن أشارك فى قتل أخى؟؟ وهل يعقل مهما كانت الخلافات العربية العربية أن نسمح بغريب يدمر قطرا عربيا بأبنائه ومقدراته ، أو أن نشارك فى هذا الجرم الذى لن تغفره الأجيال القادمة ، ولا حتى الأجيال الحالية ، وقد تردد منذ أيام وعلى لسان رئيس المخابرات الأمريكية السابق أن مصر والسعودية مستهدفة بعد العراق ، نظرا لمواقف مصر الجريئة التى تقف ضد كل التدخلات الأمريكية وترفضها ، وهذا الإعلان فى حد ذاته له بعدين هما غاية فى الأهمية ، فأولا أنه نيشان شرف وفخر لمصر وتمسكها بالمبادئ مهما مورس عليها من ضغوط ، كوقف المعونات وغيرها ، أو ممارسة تهديدات متنوعة وعديدة تحفل بها جعبة الشر الأمريكية ، هذا بعد ، لكن البعد الأهم والمهم هو مدى استعدادنا لمواجهة جعبة الشر الأمريكية ، خاصة وأن هناك تصريحا لمسئول أمريكى آخر نشر بالصحف الأمريكية منذ أيام مضمونه أن الحكومة الأمريكية طلبت من إحدى عشرة دولة عربية حددتها بالاسم تحديد موقفها من الانضمام أو عدم الانضمام إلى التحالف الدولى الذى تسعى أمركا لتكوينه لغزو العراق ، وأن مصر -كما رددت الأنباء- أعلنت أنها لن تنتظر المهلة المقررة وهى شهر لتقول رأيها ، وإنما رأى مصر معلن مسبقا وهو أنها لن تنضم لأى تحالف يغزو العراق .. وهو بالطبع أمر لايعجب أمريكا ولايمكن فى ظل السياسة المتعجرفة الأمريكية الحالية أن تقبل من يرفض طلبا لها .. والسؤال الذى يطرح نفسه ماذا أعدت هذه الدول الإحدى عشر -إذا رفضت كلها الانضمام وهو أمر مشكوك فيه بالنسبة لبعض الدول العربية التى وردت أسماؤها- أقول ماذا أعد الرافضون الجادون لمواجهة أى تهور أمريكى للانتقام من هذه الدول الرافضة وهو سؤال صعب الإجابة عنه لكننى أعتقد أن المسئولين فى هذه الدول سواء من يلتزمون بمواصلة الرفض أو من يجعلون الباب مواربا ، مطلوب منهم عقد اجتماع مشترك لتدارس ردود الفعل المتوقعة بالنسبة للرافضين الجادين والضغط على المتعاونين وتعريتهم أمام شعوبهم وأعتقد أنه من الأفضل عقد هذا الاجتماع خارج إطار الجامعة العربية ، لأنها كمؤسسة عربية عاجزة كل العجز عن تحقيق أى شئ مؤثر وفعال . . وأصبحت بالنسبة لكل عربى أشبه بالجثة العائمة تحركها الأمواج لا الأفعال.

أما بالنسبة للوضع المأساوى فى فلسطين ، فإن الحال سيزداد سوءا طالما واصلت أمريكا دعمها اللا محدود اقتصاديا وعسكريا لإسرائيل ، ولم يعد خافيا على أحد أنه لولا الدعم الأمريكى والموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل لما جرؤت على تصعيد عدوانها الوحشى على الفلسطينيين الأبطال ، الذين تخلى عنهم جميع الأشقاء مكتفين بترديد الشعارات وبتقديم قليل من المال لا يسد رمقا ، ولا يعيد بناء .. لكن دوام الحال من المحال وستدفع إسرائيل عن قريب الثمن فادحا ، بل إنها بفضل الله وبإرادة المقاومة الباسلة وتصاعد العمليات الفدائية ضد إسرائيل تعيش فى رعب لم تشهده من قبل يكفى مانشرته الصحف منذ أيام من أن المطاعم تقلصت فى

إسرائيل بسبب العمليات الفدائية الاستشهادية حيث أعلنت دراسة لشركة إسرائيلية ، بناء على طلب أصحاب المطاعم أنه أغلق فى إسرائيل خلال العامين الآخيرين فقط ألف ملهى ومطعم ، وترجع الدراسة ذلك بسبب تدهور الوضع الأمنى بسبب الانتفاضة . . وهو رقم بالقياس إلى دولة صغيرة كإسرائيل له أبعاده وتأثيراته الخطيرة ، وفى تصورى أن ماينطبق على المقاهى والمطاعم ينطبق على كل نواحى الحياة الاقتصادية فى إسرائيل ، مما جعل الحكومة الإسرائيلية تستنجد بالحكومة الأمريكية ، التى أرسلت لها على الفور الدعم المطلوب العاجل والذى تقدره بعض الهيئات الاقتصادية بخمسة عشر مليار دولار.!!

من هنا فإن مطالبة الرئيس مبارك فى خطابه المهم بأنه يتحتم علينا الاهتمام بقضية السلام باعتبارها المحور الرئيسى للاستقرار والتنمية فى المنطقة، ودعوته القوى السياسية فى إسرائيل أن تعيد تقويم موقفها من الحكومة الحالية ، بشكل نأمل أن يؤدى فى النهاية إلى انتصار نهج السلام ، وأنه مالم تتوافر الإرادة السياسية لإسرائيل للدخول فى مفاوضات جادة مع الفلسطينيين فلن يتحقق لها الأمن وستظل مهددة فى الصميم .

وهذه المناشدة من جانب الرئيس مبارك ليست الأولى ، لكن حكام إسرائيل وخاصة الحاليين منهم ، حيث تضم الوزارة المؤقتة شارون ونتنياهو وموفاز وكلهم من قادة الإرهاب فى العالم وتاريخهم حافل بالاجرام وأياديهم ملطخة بالدماء ، وستكشف الانتخابات البرلمانية التى ستجرى فى إسرائيل فى بداية العام القادم اتجاهات الشعب الإسرائيلى ، هل هو يريد السلام حقا ، أم أنه متمسك بحكامه الإرهابيين وعلى ضوء نتائج الانتخابات القادمة ، يكون لكل حادث حديث!!.

هذه فى عجالة بعض الملامح الرئيسية فى خطاب الرئيس مبارك بالنسبة للأوضاع العربية والدولية ، أما بالنسبة للأوضاع الداخلية ، فإنها معالجة على صفحات هذا العدد فى أكثر من موضع ، وسوف يتم تناولها بشىء من التفصيل فى العدد القادم إن شاء الله .

أما فيما يتعلق بالمناقشات الدائرة حاليا حول مشروع قانون العمل داخل مجلس الشعب ، وخارج مجلس الشعب وعلى صفحات الصحف القومية والحزبية ، فإنه من السابق لأوانه تناول المشروع ككل قبل انتهاء مجلس الشعب من مناقشة كافة مواده ، لكن قبل هذا فإن العمل من جانبها سوف تعقد ندوة موسعة بالمشاركة مع عدد من الأطراف المعنية لمناقشة الجوانب التى تحتاج إلى مناقشة أو توضيح .

لكن بداية فإن هناك بعض الحقائق التى ينبغى الإشارة إليها ، والتى تتمثل فيما يلى:-

أولا: أن هذا المشروع قتل بحثا على مدى أكثر من عشر سنوات وقبل أن يصل لمجلس الشعب وقد شاركت فى هذه المناقشات الأحزاب والنقابات ومنظمات أصحاب الأعمال ، وتم ادخال العديد من التعديلات على بعض مواده ، ووافق عليه مجلس الشورى وأنه من وجهة نظر العمال وأصحاب الأعمال وبعد كل ما أدخل عليه من تعديلات أصبح يحقق التوازن بين الطرفين ، ويحقق التعاون المثمر بينهما .

ثانيا: أن هذا المشروع شارك فى مرحلة إعداده ممثلون عن منظمة العمل الدولية ، الذين راعوا أن تكون مواد القانون متفقة كل الاتفاق مع توصيات واتفاقيات العمل الدولية ، والتى تمثل بالمفهوم العلمى قانون العمل الدولى ، وبالتالى فلا يمكن أن يكون هناك تعارض مع الأساسيات بين مشروع القانون واتفاقيات العمل الدولية ، وهو أمرغاية فى الأهمية.

ثالثا: أن من حق كل طرف أن يناقش وأن يقترح لكن لابد وأن يضع فى اعتباره التوازن بين طرفى العملية الإنتاجية من ناحية ، ومصلحة الإنتاج والوطن ككل من ناحية أخرى ، وأنه ليس من قبيل الشطارة الحصول على مزايا مغالا فيها ، يعجز الطرف الآخر عن تنفيذها ، وتصبح سببا للخلاف لا للوفاق .

رابعا: لاينبغى تحت أى ظرف أن نتوسع فى المزايا الممنوحة للمرأة ، مع الوضع فى الاعتبار ظروفها الخاصة ، وأنها أم ومربية وبانية للأجيال القادمة ، مع ضرورة توحيد المزايا والواجبات بين العاملين والعاملات فى كل القطاعات ، بحيث لايكون هناك تمييز لمن يعمل أو تعمل فى الحكومة أو القطاع العام على من يعمل أو تعمل فى القطاع الخاص ، فالمساواة عدل .

خامساً وأخيرا وهذا هو المهم ، وهو ضرورة حماية العامل من الفصل إلا إذا ارتكب مايستحق الفصل فعلا ، وهناك من يتساءل هل تصبح قرارات اللجان الخماسية الزامية خاصة وأنها تضم قاضيين ، وهناك من يقترح أن لايتم الفصل قبل العرض على هذه اللجنة.

على أية حال فإننى متفائل ، فالكل يدرك أهمية إنجاز هذا المشروع الحيوى بالصورة الموضوعية المطلوبة ، وطبيعى أن يكشف التطبيق عن ثغرات ، يمكن معالجتها إما بقوانين أو قرارات وزارية أو بالعرض من جديد على مجلس الشعب .. وبما يحقق المصلحة العامة . . سدد الله خطانا جميعا لما فيه خير مصر وتقدمها وسلامتها .

السيد الطاهرى

قضايا ساخنة يطرحها الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى لمواجهة التحديات التى تواجه مصر فى المرحلة المقبلة



الرئيس يؤكد:

- الدولة فى العصر الحديث لابد أن تأخذ باقتصاديات السوق
- مازالت مصر فى حاجة ماسة لخلق فرص عمل إضافية
- ضرورة الارتقاء بالخدمات العامة للمواطنين
- استمرار الحكومة فى توفير الدعم ومواجهة ارتفاع الأسعار والحد من البطالة
- من يسهم فى الزيادة السكانية يسهم فى هدم الاقتصاد الوطني
- سكان مصر سيصلون إلى ١٠٠ مليون نسمة بعد ٢٠ عاما
- توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية وتطوير الموارد البشرية
- زيادة الصادرات كما ونوعا والتوسع فى إقامة مشروعات صغيرة متميزة
- المطالبة بتحفيز بالشباب المتميز للمشاركة فى تولى المسئولية دون التقيد بالبيروقراطية
- نجحنا فى خفض الديون الخارجية من ٥٠ مليار دولار إلى ٢٠ مليار دولار

كتب:
عبد الوهاب محجوب

بصراحة تامة ووضوح شامل ورؤية ثاقبة وضع الرئيس مبارك فى خطابه أمام الاجتماع المشترك لأعضاء مجلسى الشعب والشورى خطة عمل مصرية للمرحلة المقبلة بما تتضمنه من منهاج محدد للانطلاق للأمام فى ظل معايشة الواقع واستشراف سليم للمستقبل وقدرة على مواجهة التحديات .

وبالقراءة المتأنية لمشروع العمل الوطنى والقومى الذى تضمنه خطاب الرئيس مبارك نجد أنه لم يأت من فراغ بل هو امتداد للمنهج الذى سار عليه الرئيس منذ توليه المسئولية .

مواجهة التحديات

وفى هذا الإطار جاء تأكيد الرئيس أن مصر قادرة على مواجهة كل التحديات التى تطرح نفسها الآن وبصورة عاجلة وملحة فى ظل المتغيرات والتطورات التى طرأت مؤخرا والتى تتزامن مع تحديات داخلية تواجه مصر فى هذه المرحلة الهامة من مراحل عملها الوطنى .

ضعف التجارة البينية

وكان تشخيص الرئيس دقيقا واضحا أيضا للحالة العربية أو الوضع العربى الذى هو فى حقيقته انعكاس للحالة الدولية السائدة حيث عرض الرئيس لحالة الضعف المتزايدة التى ألمت بشبكة الأمن الجماعى العربى وانكفاء كل دولة على ذاتها وسعيها منفردة للتواصل والتعامل مع العالم فى غيبة التحرك الجماعى ، ووحدة الصف وتوحيد الهدف فكانت النتيجة زيادة الاستثمارات العربية فى الدول المتقدمة على حساب الاستثمارات فى الدول العربية وضعفت التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها البعض ولم ينجز العرب هدفهم البسيط وهو الحلم بإقامة منطقة تجارة عربية حرة لتتحول إلى سوق عربية مشتركة وكانت النتيجة لذلك هو عدم قدرة العرب على التأثير الفعال فى سوق التعامل الدولى اقتصاديا

تحديات الداخل

ثم ينتقل الخطاب بعد ذلك كى يحدد بوضوح التحديات التى تواجهنا على الساحة الداخلية والتى تأتى متواكبة ومتزامنة مع التحديات الدولية والإقليمية التى تفرض نفسها فرضا ، فى ظل المتغيرات الدولية .

وأولى هذه التحديات وأكثرها إلحاحا هو توسيع رقعة المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع فى إطار العمل الوطنى فى إطار مؤسسى يقوم على العدالة والمساواة والكفاءة بما يضمن التجديد المستمر مع الاستفادة من تجارب الماضى لدفع كل الجهود نحو المستقبل الأفضل

وثانى هذه التحديات هو التحدى الاقتصادى والاجتماعى حيث مازالت مصر فى حاجة ماسة للتنمية الاقتصادية من خلال النفاذ للأسواق الخارجية

استقرار مصر

ولقد أكد الرئيس مبارك أهمية التنمية الاقتصادية فى مصر والتركيز عليها فى أكثر من مناسبة حيث عقد سيادته سلسلة من الاجتماعات مع المسئولين عن الشئون الاقتصادية بمصر كان آخرها اجتماعه الذى تمت فيه مناقشة اتفاقية الشراكة مع أوروبا وبرامج تحديث الصناعة حيث استمع إلى شرح واف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حول بنود الاتفاقية وتأثيراتها على الاقتصاد المصرى والايجابيات الكاملة لتحرير التجارة وتحديث الدولة بكل قطاعاتها .

وأشار الرئيس إلى أن المهم أن يكون تحرير الاقتصاد المصرى محسوبا ومتدرجا وممتدا على فترة زمنية تلائم ظروف المجتمع وتتيح للأجيال المقبلة الفرصة لأن يجدوا المكان اللائق على خريطة العالم فى مستقبل مليء بالتحديات.

وقال الرئيس مبارك .. إن التحديات والمتغيرات والتكتلات الاقتصادية العالمية تفرض علينا أن نسقط كثيرا من المسلمات والنظريات التى لم يعد لها مكان وأضاف أنه على واضعى السياسات من المصريين أن يضعوا فى اعتبارهم الحقائق التالية :

– موقع مصر الجغرافى كنقطة اتصال تؤهلها أن تلعب دورا عالميا وسياسيا وتجاريا ، فهى فريدة فى موقعها المتوسطى والجغرافى وإطلالها على البحرين المتوسط والأحمر ومن هنا تأتى أهمية استثمار هذا الموقع الاستثمارى الأمثل .

– ما تتمتع به مصر من استقرار حضارى واجتماعى وسياسى أو جد مجتمعا خاصا وجاذبا استثماريا وإنسانيا .

– ما تتمتع به مصر من مميزات نسبية فى الزراعة والصناعة والسياحة المتنوعة ما بين ثقافية وشاطئيه وعلاجية وصحراوية .

وأضاف الرئيس أن التحديث الذى نسعى إليه هو فى :

إطار تحديث شامل لكل أجهزة ومؤسسات الدولة ،مشيرا إلى أن زيادة القدرة التنافسية ليست ممثلة فى مجرد الارتفاع بمستوى سلعة بل فى قيمة عمل جديدة ومهارات وقدرة على استخدام التكنولوجيا وهذا كله مرتبط بالتعليم والصحة وكل الخدمات والمرافق .

التطوير يعتمد على البشر

وأكد الرئيس أن التطوير يعتمد على البشر ومن هنا لابد أن يكون الهدف هو تطور الإنسان المصرى ليكون قادرا على التعامل مع التحديات الجديدة من خلال الإيمان بقيم التقدم ومن خلال الدعوة إلى التغيير وإتاحة الفرص أمام الأجيال القادرة على استخدام التكنولوجيا والانتهاء من الأمية إلى جانب تحديث العملية التعليمية .

وقال الرئيس إن أهداف التنمية الاقتصادية التى نسعى إليها هى من أجل إيجاد فرص عمل منتجة لقوة العمل المصرية ورفع مستوى المعيشة من خلال زيادة الأجور للمصريين بما يحقق رفع مستوى المعيشة للشعب المصرى .

تطوير التعليم

وأكد الرئيس مبارك على قضية تطوير التعليم والتى يجب أن تستمر الحكومة فى الاهتمام بها من ثلاثة محاور رئيسية :

الأول : تطوير المناهج بما يواكب المعايير الدولية والاهتمام بتدريب القائمين على العملية التدريبية وضمان مجاراة التعليم بأنواعه المختلفة مع متطلبات سوق العمل.

والثانى : توسيع مشاركة المجتمع فى العملية التعليمية من خلال تعزيز دوره فى الإدارة والإشراف تحت رقابة الدولة

والثالث : تطوير البنية الأساسية اللازمة للتعليم من خلال الاهتمام بالمدرسة فنيا وتكنولوجيا بما يوفر البنية الملائمة لتربية نشء المستقبل

مشكلة البطالة

وقال الرئيس إن مشكلة البطالة تأتى فى مقدمة عملنا الوطنى وتتطلب مواجهتها اتخاذ الحكومة لخطوات أكثر حسما وفى هذا تأكيد لما قاله الرئيس مبارك أمام الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى أن الدولة بكل أجهزتها تبذل جهودا كبيرة فى هذا الصدد وهناك قانون للصناعات الصغيرة سوف يصدر لتشجيع هذه الصناعات كما أن هناك جهدا يبذل من أجل خلق وظائف جديدة واستثمارات لأن ذلك يعنى مصانع والمصانع تعنى وظائف والقطاع الخاص هو الذى يقوم بالدور الرئيسى والأساسى فى توفير فرص العمل ، ومن الواجب أن نعطيه حقه فيما يقدمه من أعمال ناجحة ومسئولية يتحملها والأغلبية من رجال الأعمال تعمل بكفاءة وأدت دورها فى إقامة مشروعات ومصانع ناجحة وقال الرئيس إننى أقوم بالمرور عليها ، ويسعدنى أن أرى عمالا ومهندسين وأطباء يعملون ، والقطاع الخاص أصبح يمثل ركيزة أساسية فى عملية التنمية .

ولكننا لاننكر دور قطاع الأعمال العام الذى هو الأساسى ومنه انطلقت تنمية الصناعات ويقوم اليوم بتخريج أجيال من المهارات .

ومن الصعب أن تتحمل الحكومة التعيين فى وظائف جديدة فقد كان ذلك أمرا ممكنا حين كان تعداد مصر يبلغ ٢٠ مليون نسمة إلا أن الموازنات أصبحت لاتستطيع أن تحقق ذلك وأن الاعتمادات فى الموازنة العامة للمرتبات والمعاشات والدعم المنظور تصل إلى ٥٥ مليار جنيه وحينما توليت المسئولية كانت المرتبات ٢،٥ مليار جنيه واليوم تعدت ٣٥ مليار جنيه وإجمالى الدعم غير المنظور إلى جانب الدعم



تصفيق واهتمام من جانب الأعضاء لخطاب الرئيس

المنظور والمرتبات يصل إلى ٨٥ مليار جنيه ولو استمر الأمر على ذلك فإن الخدمات ستنهار ولن تستطيع الحكومة ولا الاقتصاد مهما كانت قوته أن يتحمل ذلك .

الزيادة السكانية مشكلة خطيرة

وحذر الرئيس مبارك من تفاقم مشكلة زيادة السكان فقال ، إن الزيادة السكانية تشكل خطرا على مستقبل الحياة فى مصر ، وكان تعداد السكان فى عام ١٩٨١، ٤١ مليونا ووصل الآن إلى ٦٩ مليونا وكل زيادة فى السكان تعنى مزيدا من الخدمات وتوفير المستلزمات من مدارس وملبس ومسكن ومستشفيات وخلق وظائف عمل وهذا العام فقط وصل حجم الزيادة السكانية من يناير إلى يونيو ٧٠٠ ألف نسمة وعلى الشعب والمجتمع أن ينظموا الأسرة بما يتناسب مع إمكانات المواطن المصرى حياة معقولة

الارتقاء بالخدمات العامة

وأشار الرئيس وبإلحاح إلى ضرورة الارتقاء بالخدمات العامة للشعب وضمان وصولها لكل مواطن وعلى أرض مصر بما يضمن التوزيع العادل لعائد التنمية ولتوفير ويراعى الأبعاد الاجتماعية التى التزمت بها الدولة منذ تولى الرئيس مبارك مسئولية الحكم وبداية خطة الإصلاح الاقتصادي وحتى الآن .

دولة عصرية

وإذا كان الخطاب قد أكد بوضوح ضرورة مواجهة هذه التحديات الجسام التى تواجهنا على الساحة الداخلية ، برؤية سليمة وتحديد واضح للأولويات وحشد كامل للقدرات والإمكانات ، فقدأكد سيادته فى نفس الوقت أن أبرز هذه التحديات وأكثرها إلحاحا هو أن تصبح مصر وبحق دولة عصرية حديثة تواكب التطورات التى طرأت على العالم المتقدم

وأكد أن الدولة المصرية الحديثة لابد أن تأخذ باقتصاديات السوق الحر منهاجا أساسيا لسياستها الاقتصادية التى تعتمد فى جوهرها على نشاط القطاع الخاص فى تعاون كامل مع الحكومة لخدمة جموع الشعب لتحقيق التنمية الشاملة فى إطار من العدالة الاجتماعية ورعاية الفئات غير القادرة ومحدودة الدخل

إعطاء الفرصة للشباب

وشدد الرئيس مبارك على إعطاء الفرصة كاملة للشباب للمشاركة بأقصى جهدهم فى تقدم الدولة ومستقبلها

القيادات الشابة

وعندما طالب الرئيس مبارك بضرورة تهيئة الشباب لتولى القيادة التنفيذية والسياسية بالدولة لم يكن ذلك وليد اللحظة بل نبه إليه منذ سنوات عديدة بل جاء الدكتور عاطف عبيد ببرنامجه الوزارى منذ أكثر من ثلاث سنوات مشيرا إلى وضع خطة لاختيار مساعدين للوزراء ليتم إعدادهم كوزراء فى المستقبل .

والحجة التى يشهرها دائما المسئولون غير المتحمسين للتغيير هى أننا نعانى ندرة أو نقصا شديدا فى العناصر الصالحة للقيادة .

ولقد نسى أو تناسى هؤلاء أن القيادات الجديدة تحتاج إلى الاكتشاف وأن الدولة قد خصصت مراكز لإعداد القادة سواء فى الجهاز الحكومى أوقطاع الأعمال العام أو مراكز للتدريب السياسى وخرجت أجيالا كثيرة من تلك القيادات .

نموذج من الصين

وهناك نموذج واضح قامت به الصين خلال الأيام القليلة الماضية بإجراء تغييرات جذرية فى القيادات ابتداء من رئيس الدولة وحتى القيادات التنفيذية الأخرى وكانت وصية الوداع للرئيس الصينى أمام الحزب شديدة الأهمية لقد قال لأعضاء المؤتمر :

سايروا الزمن وتأقلموا مع التطور وتبنوا الإصلاح وإلا كان مصير حزبكم الموت أما نحن فمازلنا نشكو نقص وندرة القيادات الجديدة والبديلة ولا نبذل جهدا مخططا فى هذا الصدد

ولذلك فإن دعوة الرئيس مبارك لابد أن نأخذ مسارها الطبيعى بتكثيف اكتشاف القيادات الشابة وتأهيلها التأهيل المناسب وضرورة تعديل القوانين بما يحد من استمرار القيادات أكثر من المدة المناسبة التى لا تزيد عن مدة دورات مجلس الشعب حتى نضمن التجديد وتولى الشباب المناصب القيادية بدلا من تحويل القيادات الإدارية العليا إلى مبوظفين بالأقدمية لمدد وصلت فى بعض الأحيان إلى قرابة العشرين عاما **..فكيف تتحول مصر إلى دولة حديثة فى ظل جمود القيادات فى مواقعها .**

إن الرئيس مبارك أطلق دعوة جادة ومخلصة بالإسراع فى تولى القيادات الشابة مسئولية العمل التنفيذى والأمل كبير أن تقوم الحكومة بوضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ العملى

تحقيق الأمن القومي المصرى

ولعل أكثر الأمور أهمية ولفتا للنظر بعد إقامة الدولة المصرية الحديثة وفتح الباب واسعا أمام الديمقراطية والحرية والمشاركة الجماعية لكل فئات الشعب والأخذ باقتصاديات السوق وحل مشكلة البطالة وإعطاء الفرصة الكاملة للشباب لإثبات ذاتهم وتحقيق أحلامهم فى المستقبل الأفضل لهذا الوطن.

يأتى تأكيد الخطاب بوضوح تام أنه لابد أن تنطلق كل علاقاتنا المستقبلية مع العالم الخارجي من منطلق الحرص على تحقيق الأمن القومى المصرى قبل أى اعتبار آخر .

وهكذا كان الخطاب متضمنا قضايا ساخنة وملحة وشاملة لمنهاج العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة .

قاعدة بيانات بالمنشآت الخاضعة لقانون صندوق إع

كتب-نزار العطيفى :

تم الاتفاق بين وزارة التأمينات الاجتماعية وصندوق إعانات الطوارئ للعمال على تبادل البيانات والمعلومات الخاصة بعمل الصندوق خاصة فيما يتعلق بتسجيل كافة المعلومات التأمينية الخاصة بمنشآت قطاعى الأعمال العام والخاص والتى يعمل بها ٣٠ عاملا فأكثر والخاضعين للقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بصندوق إعانات الطوارئ للعمال ولائحته التنفيذية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذى عقده محمد إبراهيم البدوى أمين عام صندوق إعانات الطوارئ للعمال مع وحيد حماد رئيس صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص وعضو مجلس إدارة صندوق الطوارئ للعمال ، وشارك فيه يسرى محمود فهمى مدير عام النظم والمعلومات بالتأمينات الاجتماعية.

وقال أمين عام صندوق الطوارئ محمد البدوى إن الصندوق سيستفيد من قاعدة البيانات التى أعدها صندوق العاملين بقطاعى الأعمال العام والخاص للتعرف على عدد المنشآت التى سيخاطبها صندوق الطوارئ وأرقامها التأمينية وإعداد العاملين بها وأجورهم الأساسية بما يساعد على تحصيل موارد الصندوق والمتمثلة بشكل أساسى فى نسبة الواحد بالمائة من الأجور الأساسية للعاملين بتلك المنشآت وسيتم التعرف على هذه البيانات بشكل مركزى أى على أساس المراكز الرئيسية للشركات وليس فروعها.

وأضاف محمد البدوى أن التنسيق مع وزارة التأمينات من خلال صندوق العاملين بالقطاع الخاص سيسهم أيضا فى متابعة التزام المنشآت الخاصة للقانون ١٥٦ ولائحته التنفيذية وقال أنه تم الانتهاء من فتح حسابات بفروع البنك الأهلى المصرى فى كل محافظات الجمهورية لصندوق الطوارئ.. حيث تتم متابعة التحصيل من خلال الوحدات المحاسبية للصندوق والملحقة بمديريات العمل بالمحافظات ومراجعة حساباتها كل ١٥ يوما والتنسيق مع المركز الرئيسى للبنك والصندوق بالقاهرة حيث يكون صرف الإعانات مركزيا لضمان الجدية.

وقال إن حصر المنشآت الذى يستعين به الصندوق سيكون مبدئيا بالتعاون مع وزارة التأمينات الاجتماعية لحين الانتهاء من وضع حصر نهائى يتم وضعه على قاعدة بيانات خاصة بالصندوق وتشغيلها من خلال الجهاز الإدارى والمحاسبى للصندوق والذى يتم تشكيله حاليا .

موضحا أن أمانة الصندوق بدأت فى الإجراءات التنفيذية لبدء عمل الصندوق فعليا بعد الموافقة عليها من مجلس إدارة الصندوق

■ وزيرة التأمينات تعلن :

١٦٧,١ مليار جنيه استثمارات التأم

فى بنك الاستثمار القومى والبنوك التجارية والخزانة العام

كتب - عبده مصطفى :

ارتفع حجم استثمارات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى فى ٣٠ يونيو الماضى إلى ١٦٧,١ مليار جنيه منها ٩١,٦ مليار جنيه لصندوق التأمين الاجتماعى على العاملين بالقطاع الحكومى و٧٥,٥ مليار جنيه لصندوق التأمين الاجتماعى لقطاع الأعمال العام والخاص .

صرح بهذا الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية فى ختام الاجتماع الذى عقدته يوم ١٧ نوفمبر الماضى بمقر الوزارة مع اللجنة الفنية للاستثمار بوزارة التأمينات .

وقالت الدكتورة الوزيرة إن اللجنة ناقشت موقف الاستثمارات المالية للهيئة ومساهمات صندوقى التأمينات فى رؤوس أموال بعض الشركات والبنوك وقالت أن هذه الاستثمارات تمثل حقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وتشمل هذه الاستثمارات ٩٢,٦٪ لدى بنك الاستثمار القومى و٢,٥٪ ودائع بالبنوك التجارية و١,٢٪ صكوك لدى الخزانة العامة و٤,٠٪ محافظ أوراق مالية و٢,٠٪ وثائق صندوق استثمار وسندات حكومية و٤,٠٪ مساهمات فى مشروعات استثمارية .

وناقشت اللجنة أيضا العلاقة بين صندوق التأمينات الاجتماعية وبنك الاستثمار القومى والخزانة العامة ، وأكدت الدكتورة الوزيرة على أن سياسة استثمار أموال التأمين الاجتماعى تهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن على المحافظة على الأموال المستثمرة

٨ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٨ آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل(١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

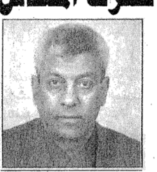
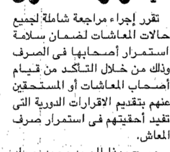
...انات طوارئ للعمال

برئاسة وزير القوى العاملة الأستاذ أحمد العماوى وهو رئيس مجلس الإدارة تمهيدا لبحث الحالات التى تعرض عليه وإقرار الإعانة المناسبة لها وفق اللائحة التنفيذية.

من جانبه أوضح السيد وحيد حماد إن الحصر المبدئى لمنشآت هذين القطاعين والخاضعين لأحكام قانون صندوق إعانات الطوارئ التى يعمل بكل منها ٣٠ عاملا فأكثر .. أوضح أن هناك ٨٦٦ منشأة قطاع أعمال عام يعمل بها ستمائة وتسعون ألفا و ١٩٢عاملا و٨٤٢٥ منشأة قطاع خاص يعمل بها مليون و١٨٣ألفا و٣٣١ عاملا ليصل الحجم الإجمالى للمنشآت ٩٢٩١ منشأة وللعاملين بها مليونا و٨٧٣ ألفا و٥٢٣عاملا .. وأضاف وحيد حماد فى تصريحات "للعمل" إن إجمالى الأجور الأساسية للعاملين بمنشآت قطاع الأعمال العام ٨٢ مليونا و٣٢٢ ألفا و٢٤٠ جنيها والعاملين بالخاص ١٤٥ مليونا و٥٤٩ألفا و٧١٣جنيها ليكون اجمالى الأجور الأساسية فى القطاعين ٢٢٧ مليونا و٨٧١ ألفا و٩٥٣ جنيها وسيتم على أساسها تحصيل موارد الصندوق بنسبة ١٪ من هذه الأجور شهريا.

وأكد حماد على ضرورة تسجيل الرقم التأمينى للمنشأة على نموذج صرف الإعانة التى يقدمها صندوق الطوارئ لمتابعة التزام المنشآت بالسداد ومعرفة عدد العاملين بها ومخاطبة مسئولى الصندوق.

شهر مهلة للمتخلفين لتقديم الإقرار السنوى لصرف المعاش

وحيد حماد

تقرر إجراء مراجعة شاملة لجميع حالات المعاشات لضمان سلامة استمرار أصحابها فى الصرف وذلك من خلال التأكد من قيام أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بتقديم الإقرارات الدورية التى تفيد أحقيتهم فى استمرار صرف المعاش.

صرح بهذا السيد وحيد حماد رئيس صندوق التأمين الاجتماعى على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص ، وأضاف بأن الهدف من هذا الإجراء التأكد من أحقية جميع الحالات فى استمرار الصرف وقطع أو تعديل المعاشات بالنسبة للحالات التى تغيرت أوضاعها القانونية مثل حالات الزواج أو الوفاة أو الالتحاق بعمل وذلك حتى لاتتراكم مديونيات على المواطنين وتؤدى إلى الشكوى.

وقال رئيس الصندوق إنه تنفيذا لأحكام القرار الوزارى بشأن الإقرارات السنوية تم تكليف جميع مديرى المكاتب بالتأكد من وجود هذه الاقرارات بملفات أصحاب المعاشات أو المستحقين وحذر من تقاعس بعض أقسام المعاشات عن الالتزام بهذا القرار وضرورة إعداد خطة لإدارة مراجعة المعاشات ومطالبة أصحاب المعاشات أو المستحقين ممن لم يلتزموا بتقديم الإقرارات ، وذلك باخطارهم على عناوينهم للتقدم للمكتب المختص وتقديم هذا الاقرار على النموذج المعد لهذا الغرض.. كما تم تكليف رؤساء المناطق باخطار الإدارة العامة للمعاشات برئاسة الصندوق ببيان أسبوعى بالحالات المتخلفة عن تقديم الإقرار.. وأكد رئيس الصندوق على أنه تم تطوير أنظمة الحاسب الآلى بما يمكن من متابعة بيانات وملفات أصحاب المعاشات والإقرارات الدورية .. وطالب رئيس الصندوق أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بتقديم الإقرار الدورى لاستمرار استحقاق صرف المعاش فى موعده ويتم تقديم الإقرار لمكتب التأمينات التابع له صاحب المعاش أو المستفيد.. أما بالنسبة للابن العاجز عن الكسب والمستفيد من المعاش فيشترط لاستمرار صرف نصيبه فى المعاش أن يتقدم إلى مكتب التأمينات التابع له لتوقيع الكشف الطبى الذى يفيد استمرار حالة العجز وذلك فى المواعيد المحددة حتى يتجنب إيقاف صرف المعاش.

...ين الاجتماعى ...ة وسندات حكومية



د. أمينة الجندى

وضمان قيمتها وذلك من خلال استثمار هذه الأموال فى مجالات تحقق ضمان هذه الأموال وتنميتها والمساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كذلك ناقشت اللجنة سبل تنشيط تحصيل المديونيات المستحقة للهيئة لدى شركات قطاع الأعمال العام والخاص والمؤسسات الصحفية حيث يصل إجمالى المديونيات الخاصة لشركات القطاعين العام والخاص إلى ٢٤ مليار جنيه .

وأكدت الدكتورة الوزيرة على ضرورة دعم مسيرة العمل الاجتماعى من خلال قيام كل من صندوقى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بربط ودائع استثمارية لدى بنك ناصر الاجتماعى لتوظيفه فى المجالات الاجتماعية ، ولكى تسهم هذه الودائع فى اتاحة فرص عمل للشباب وتنشيط الحالة الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة للشباب بما يسهم فى دفع عجلة التنمية .

الغمراوى:

٢٣,٥ مليار جنيه استثمارات جديدة فى عشرة شهور

أعلن الدكتور محمد الغمراوى رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن جملة رؤوس الأموال الجديدة التى تم ضخها فى السوق المصرى خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالى بلغت ١٤ مليار جنيه لتأسيس شركات جديدة بخلاف ٩,٥ مليار جنيه فى صورة توسعات لمشروعات قائمة .. وأكد أن إقبال المستثمرين الأجانب على الاستثمار فى مصر يعود إلى تميز مناخ الاستثمار فى مصر وعدم تمييز قانون الاستثمار بين المستثمرين المحليين والأجانب وإطلاق يد المستثمرين فى تحويل رؤوس الأموال والأرباح دون أية قيود أو عوائق .

مجلس الشعب يناقش تقريرا حول دعم الصناعـ

كتب -عبد الوهاب محجوب:

يناقش مجلس الشعب في دورته الجديدة تقريرا أعدته لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب حول دعم الصناعات الصغيرة.

أكدت اللجنة في تقريرها ضرورة الحفاظ على صغار المستثمرين والمقترضين لدعم الصناعات الصغيرة باعتبارها القاعدة الأساسية للصناعة والقادرة على استيعاب أعداد كبيرة من البطالة.

طالبت اللجنة مناقشة المشاكل التى تعترض صغار المستثمرين المقترضين من بنك التنمية الصناعية .. بضرورة تصحيح أوضاع هذا البنك لعدم قيامه بدوره كاملا في دعم الصناعات الصغيرة والمغذية .. بالإضافة إلى ضرورة دراسة حالة المتعثرين لدى هذا البنك كل على حدة والنظر في أمر إعادة تأهيل المصانع التى تسمح ظروف الدراسة بتأهيلها .

كما طالبت اللجنة بإعادة النظر في حجم الفوائد المحسوبة على أصل الدين المقترض والمستثمر الصغير وإعادة تقديرها بما يسمح بإمكانية سدادها لأن حجم الديون الآن وصل إلى حد كبير أكبر من إمكانيات أى صناعة على السداد مع برمجة الديون على عشر سنوات مع سنة سماح للمصانع التى تستطيع تدبير مواردها لإعادة تشغيلها .

وكان أعضاء اللجنة قد أكدوا خلال مناقشاتهم ضرورة مناقشة أوضاع "بنك التنمية الصناعية" وتصحيح مساره حيث تسبب في ضياع المئات من المصانع الصغيرة والورش وبعضها أغلق تماما والبعض الآخر في طريقه للإغلاق حيث أصبح حجم التعثر الكامل يمثل ٣٠٪ من حجم عملاء البنك بسبب توقف مصانعهم وورشهم والبعض منهم هارب من الأحكام والسجون و٣٠٪ من حجم العملاء في حالة تعثر جزئى شديد في طريقهم إلى اللحاق بالآخرين وهذا يؤكد أن هناك إخلالا في إدارة هذا البنك.

اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بسمنود تتساءل: لمصلحة من تغيير خطوط سير الميكروباصات

في مركز سمنود تم تغيير مسارات الميكروباص بجميع قرى المركز وأيضا مركز المحلة الكبرى وذلك من بداية الخط عند شركة النصر وحتى بنك ناصر وتحويل خط السير الى طريق مجمع المحاكم .. الغريب أن الطريق الجديد ليس به أية مصالح حكومية أو منشآت مما يضطر مع الركاب ومعظمهم من العاملين الذين يتوجهون يوميا إلى أعمالهم مما يضطرهم إلى استعمال وسيلة مواصلات ثانية تنقلهم إلى مقار عملهم وبالتالى مضاعفة الأجرة التى يدفعونها ذهابا وعودة.. الأكثر غرابة أن أتوبيسات المرفق الداخلى مازالت تسير في نفس خط السير القديم وتتجاوزه حتى شارع البحر .. أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية للنقل البرى يشكون من هذا ويدعو المسئولين لزيارة موقفى طلعت حرب وسمنود لمشاهدة تكدس السيارات داخل المواقف لعدم وجود ركاب

..ولجنة وزارية لدعم الصناعات الصغيرة

د. مصطفى عبدالقادر

وصرح أحمد نصار مدير أول الصندوق الاجتماعى بأن هناك لجنة منعقدة حاليا شكلها رئيس الوزراء خاصة بالتيسير والتمويل للصناعات الصغيرة وتضم عددا كبيرا من الجهات المصرفية في مصر ، حيث تبحث هذه اللجنة في المشروعات الصناعية الصغيرة المتعثرة ودراستها باستفاضة ووضع الحلول العاجلة لها لتقويمها والنهوض بها مرة أخرى.

وأوضح شاهين سراج الدين رئيس بنك التنمية الصناعى أن البنك يقوم حاليا بدراسة أحوال المتعثرين لوضع الحلول كي يستطيع المقترض أن ينهض من عثرته مؤكدا أن هناك سياسة جديدة للتطهير داخل البنك.

..وخطة قومية لبرامج تنمية الصناعات الصغيرة



د. على الصعيدى

ومن ناحية أخرى أكد اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية ضرورة تحديد جهة واحدة للاشراف على الصناعات الصغيرة تكون مسئولة عن دعمها وتتولى التنسيق بين الوزارات والجهات المتعاملة معها .

وطالب في بيان له أمام لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة بمجلس الشورى بضرورة تحديد كيان مؤسس لتمويل الصناعات الصغيرة بصورة لاتعوق قيام هذه المشروعات .

وأكد أهمية توزيع الأراضى على الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة بالمناطق الصناعية الجديدة وتوصيل المرافق إليها مجانا مع توجيه عدد من المشروعات الكبرى لخدمة محافظات الصعيد.

من جانبه دعا الدكتور على الصعيدى وزير الصناعة أمام اللجنة إلى ضرورة تحديد متطلبات السوق و وضع مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والتمويل لتتمكن من الحصول على الخبرات والقروض اللازمة لدفع عملية الإنتاج بها.

وأكد على دور بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعى للتنمية في دعم الصناعات الصغيرة وأعلن أن الوزارة تعد حاليا خريطة متكاملة عن حجم المعدات الصناعية التى تنتج محليا وتعريفها لأصحاب المشروعات لإحداث التكامل بين الصناعات مع وضع مقاييس محددة لمعدات الإنتاج.

...ات الصغيرة

كما أكدت اللجنة على تضاعف الوضع بالنسبة لعملاء البنك الذين حصلوا على قروض عادية فائدتها تصل مابين ١٥٪ إلى ١٧٪ وتضاعفت لهم الفوائد على المتأخرات وكانت النتيجة المنطقية والمتوقعة توقفا كاملا لحوالى ٣٠٪ من حجم العملاء فى حالة تعثر كامل وأغلقت مصانعهم وورشهم وتم تسريح العمالة وأصبحوا مطاردين بأحكام قضائية ومهددين بدخول السجون بالرغم من وجود ضمانات لهؤلاء العملاء.

٢٢ عضو بمجلس الشعب يطلبون مناقشة أسباب عدم ظهور الصف الثانى

تقدم اثنان وعشرون نائبا بمجلس الشعب المصرى بطلب للدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب لمناقشة أسباب عدم ظهور الصف الثانى من القيادات وأثره على الأداء فى المواقع التنفيذية والسياسية.

وأكد الأعضاء الذين طالبوا حضور الوزراء المختصين لمناقشة هذا الموضوع أن غياب الصف الثانى كان له انعكاسه على قصور الأداء الإدارى فى مسايرة التطورات العالمية المتلاحقة.

وانتقد الأعضاء فشل الأحزاب السياسية فى معايشة مشاكل المجتمع وقضاياه بسبب استئثار الصف الأول بالقرار دون اعطاء الفرصة لكادر جديد قادر على تحمل المسئولية والقيادة فى المستقبل.

خطة خمسية لتطوير مكاتب الاستخدام

كتبت- هويدا غنيم:

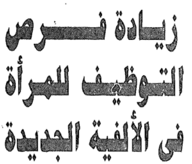
تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع الجانب الكندى بتطوير مكاتب الاستخدام ، كى تؤدى دورها الهام ، فى مجال التشغيل على المستوى العالمى ، سواء بالنسبة لأصحاب الأعمال أو طالبى العمل.

صرح بذلك أمين عثمان مدير عام إدارة الاستخدام الدائم والمؤقت بالوزارة ، وقد أضاف سيادته قائلا: وسوف يتم هذا التطوير ، بإمداد المكاتب بأجهزة الفاكس والكمبيوتر والأدوات المكتبية ، التى تتناسب مع الخدمة المتميزة فى مجال الاستخدام ، وكذلك تدريب العاملين بهذه المكاتب على أداء الخدمة بالمستوى الجيد.

هذا ، وسوف يتم تطوير مائة مكتب خلال خمس سنوات (٢٠٠٢/٢٠٠٧) أى بمعدل ٢٠ مكتبا فى كل عام ، على أن يقوم الجانب الكندى بتطوير خمسة مكاتب سنويا ، أما الجانب المصرى -ممثلا فى وزارة القوى العاملة والهجرة -فسوف يقوم بتطوير ١٥ مكتبا ، وذلك باعتمادات مالية ، تم إدراجها بالخطة الخمسية "٢٠٠٢/٢٠٠٧".

ومن جهة أخرى قام الصندوق الاجتماعى بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وسوق العمل بالوزارة -تنفيذا لتعليمات الجانب الكندي- بعمل نظام متكامل عن دليل التصنيف المهني، حتى يسهل على مدخلى البيانات استخدام هذا الدليل.

كذلك تمت مناقشة المشاكل الخاصة بالبرامج، وكيفية تسهيلها لمدخلى البيانات وتكليف المبرمجين بعمل تقارير سليمة عن أهم المهن الرائجة والمتعثرة فى سوق العمل ، وذلك فى إطار المكاتب التى سوف يتم افتتاحها طبقا للتطوير.



زيادة فرص التوظيف للمرأة فى الألفية الجديدة



هدى بدران

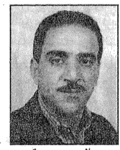
كتبت - أمل البرنس:

تنفذ رابطة المرأة العربية بالتعاون مع ست جمعيات أهلية بثلاث محافظات وهى بورسعيد والقليوبية والجيزة مشروع زيادة فرص توظيف المرأة المصرية فى الألفية الجديدة والذى يسهم بشكل مباشر فى دمج المرأة فى المجتمع .. ويستمد المشروع أهميته من أنه مع ازدياد صعوبة الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وازدياد نسبة البطالة فى المجتمع إلا إنه يقوم بعملية التوظيف ليرد بذلك على احتياجات اقتصادية ألا وهى زيادة دخل الأسرة عن طريق توظيف المرأة ويرد أيضا على احتياجات اجتماعية وثقافية من حيث أهمية عمل المرأة ومشاركتها فى العملية الإنتاجية .

وعن نشاط المشروع تقول د. هدى بدران رئيسة رابطة المرأة العربية أولا يتم عمل مسح لسوق العمل ثم استقبال للسيدات اللاتى يرغبن فى الانضمام ودراسة حالتهن من خلال معايير اختيار السيدات (دخل الأسرة - مستوى التعليم) ثم التدريب وبعد ذلك يتم التوظيف والمتابعة الدورية لمدة ثلاثة شهور وعن شروط التقدم للمشروع تقول : لا يقل السن عن ١٨ سنة وتكون حاصلة على الشهادة الإعدادية فما فوق ولا تعمل وتشارك فى إعالة أسرتها وتكون مقيمة فى إحدى المحافظات المشار إليها .

وجدير بالذكر أن أكثرمن ٦٠ ٪ من الوظائف تكون فى مجال العمالة الفنية وبالأخص صناعة الملابس .

مشروع علاجى لعمال البناء والأخشاب ببلبيس والعاشر



السيد عميرة

اللجنة النقابية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب بمركز بلبيس ومدينة العاشرة من رمضان تضم فى عضويتها أكثر من ١٠ آلاف عضو بدأت فى تنفيذ مشروع علاجى لخدمة أعضائها مجانا من خلال صندوق الزمالة بالنقابة .. صرح بهذا النقابى السيد عميرة رئيس اللجنة النقابية موضحا أن اشتراك العضو السنوى فى هذا المشروع ثمانية جنيهات فقط ويستفيد منه العضو وأسرته - الأب والأم ، والزوجة ، والأولاد القصر - حيث يتاح للمشترك والمستفيدين إجراء الكشف الطبى وعمل التحاليل والأشعات لدى الأطباء والمراكز المتعاقدة مع اللجنة النقابية بموجب خطاب من اللجنة ، وفى حالة إجراء الجراحات للعضو الحق فى صرف مبالغ تتراوح ما بين مائة ومائتين جنيه .. وأضاف رئيس اللجنة السيد عميرة أن اللجنة بصدد إنشاء مركز علاجى لخدمة أعضائها.



تحدثت على صفحات مجلة "العمل" عن مرحلتين من مراحل تطور قانون العمل فى مصر.. المرحلة الأولى :"قصور نطاق الحماية التى كفلها القانون" .. والمرحلة الثانية : "كثرة التعديلات فى قوانين العمل ثم توحيدها" واتحدث فى هذا العدد عن المرحلتين الثانية والثالثة وهما: "التحول الاشتراكى" و"الانفتاح الاقتصادى"

المرحلة الثالثة : مرحلة التحول الاشتراكى

يعتبر عدوان عام ١٩٥٦ نقطة مؤثرة فى تحول الحياة فى مصر اقتصاديا وسياسيا نحو الأخذ بملامح المجتمع الاشتراكى خاصة بعد إرساء الميثاق قواعد تنظم هذا المجتمع منذ عام ١٩٦٢ الذى صدر فى ٢١ مايو من نفس العام متضمنا مبادئ تتصل بالعمال والإنتاج .

وكان ضمن هذه المبادئ:

مسئولية العمال عن أدوات الإنتاج بتولى تشغيلها والحفاظ عليها ، والاشتراك فى إدارتها ، وفى ثمار أربحاها .

٢- مضاعفة الدخل كل عشر سنوات ، لمواجهة الزيادة فى عدد السكان وإيجاد فرص العمل وخلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

٣- الاتجاه نحو التخطيط الاقتصادى والاجتماعى

٤- تأميم المشروعات الاقتصادية الحيوية ، وخلق قاعدة القطاع العام

٥- استهداف الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى توزيع الدخل القومى ولقد صدرت عقب ذلك تشريعات تضع هذه المبادئ موضع التنفيذ خاصة ما يتصل منها بعنصر العمل ، متأثرة بهذا الاتجاه ، ومعبرة عنه فى المحاور التالية :

أولا: تحقيق المزيد من الديمقراطية الصناعية باشراك العمال مع اصحاب الأعمال ومديرى الشركات العامة فى إدارة وتوجيه عجلة الإنتاج

ثانيا : الاعتماد على تشريع العمل كأداة فى تنظيم الاستخدام والتوجيه والتخطيط الاقتصادى ، كوسيلة مساعدة على تنفيذ الخطة ، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : توحيد النظم فى معاملة العمال فى مختلف الوحدات والقطاعات الداخلة فى نطاق القطاع العام

■ أولا: تحقيق المزيد من الديمقراطية الصناعية

صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ لينظم طريقة تشكيل مجالس الإدارة فى الشركات مستهدفا اشتراك العمال اشتراكا فعليا فى مسئوليات الإدارة ، وذلك بالنص على تخصيص مقعدين فى إدارة الشركات للعمال والموظفين يتم شغلها بالانتخاب السرى المباشر ، على أن يكون أحدهما للعمال والآخر للموظفين ، وقد تبين فيما بعد أن نسبة المشاركة كانت غير كافية ولا تحقق مشاركة حيوية وفعالة .

لذا تم تدعيم هذه المشاركة بإصدار القانون ١٤١ لسنة ١٩٦٢ وغيره من القرارات التى تتلخص أحكامها فى الآتى :

١- زيادة عدد الأعضاء المنتخبين فى مجلس الإدارة من أثنين إلى أربعة ، وعدد أعضاء المجلس من سبعة إلى تسعة ، وعدم التفرقة عند انتخاب ممثلى العمال بين عامل وموظف

٢- زيادة مدة العضوية من سنة واحدة إلى سنتين لكى تتاح للأعضاء المنتخبين الفرصة الكافية لاستيعاب دورهم وتحمل مسئولياتهم .

٣- اشتراط انعقاد مجلس الإدارة مرة واحدة فى الشهر على الأقل بعد أن كان المجلس ينعقد مرة كل ثلاثة شهور ، وذلك ضمانا لفاعلية المشاركة .

٤- حماية أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، وكذلك أعضاء مجالس التشكيلات النقابية ، من وسائل الضغط والتهديد بالفصل أو بالإيقاف عن العمل ، وذلك بنقل سلطة توقيع هذه الجزاءات عليهم إلى المحاكم التأديبية بدلا من السلطات الإدارية وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون النيابة الإدارية .

٥- إنشاء لجنة أو أكثر لشئون الأفراد وتضم ثلاثة أفراد فى كل شركة على أن يكون من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين

وقد قصد بهذه التشريعات تدعيم التشريع الذى نص على التمثيل النسبى للعاملين فى مجالس الإدارة ليكون له فاعلية ويوفر لأعضاء مجالس الإدارة فى الشركات ، وأعضاء مجالس إدارة الشركات حصانة وحماية تمكنهم من مباشرة مسئولياتهم بحرية تامة .

وعلى الرغم من ذلك واجهت تجربة المشاركة فى الإدارة العقبات والمشاكل منها :

١- عدم فهم المقصد من اشراك ممثلى العمال فى مجالس الإدارة ، وهو تعاون العمال مع الإدارة فى تحقيق صالح الإنتاج ، وفهم على أنه مجرد فرص رقابة من جانب العمال على الإدارة ، والاقتصار على مهاجمتها داخل هذه المجالس أو المزايدة فى المطالبة بحقوق العمال .

٢- عدم الإعداد الكافى لممثلى العمال فى تلك المجالس بالتدريج وتزويدهم بالمعلومات الضرورية لحسن قيامهم بمهمتهم ويشاركون مشاركة إيجابية فى دراسة وبحث الموضوعات التى تعرض على مجالس الإدارة وإيجاد الحلول المناسبة لها .

٣- كذلك اقتصرت التجربة على مشاركة العمال فى الإدارة على مستوى الشركة ، ولم تمتد إلى المشاركة على مستوى الصناعة ككل .

■ ثانيا :الاتجاه إلي الاعتماد علي تشريع العمل كأداة تنظيم وتخطيط

١- اتضح اتخاذ تشريع العمل أداة لتنظيم الاستخدام إذ يتضمن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أحكاما بإنشاء مكاتب توظيف تتولى تسجيل المتعطلين ، والعمال الجدد فى سوق العمل ، وتنظم إجراءات ترشيحهم للوظائف الشاغرة ، مع تقديم أصحاب الأعمال بيانات دورية يمكن الاعتماد عليها فى تخطيط العمالة وتنظيم العمل ، هذا فضلا عن تضمين القانون أحكاما بشأن التدريب المهنى والتلمذة الصناعية (التدرج المهنى) ، والتأهيل المهنى للعجزة ، وكذلك أحكاما لتنظيم تشغيل الأجانب.

ونظرا لأن القضاء على البطالة من أول واجبات المجتمع الاشتراكى لجأ المشرع إلى تخفيض ساعات العمل إلى ٤٢ ساعة فى الأسبوع كوسيلة للقضاء على البطالة بجانب خلق فرص العمل وتحريم العمل الإضافى بعدم السماح للعامل فى العمل فى أكثر من منشأة واحدة من المنشآت ، وعدم تعيين الفرد إلا فى وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو فى الشركات والجمعيات والمنشآت الأخرى .

٢- اتضح اتخاذ تشريع العمل أداة للتخطيط فى محاولة إعادة توزيع الدخل القومى بما يكفل حصول عنصر العمل على نصيبه العادل من الدخل القومى لتوفير الحياة الكريمة له ، فترتفع معنوياته ، وتزداد رغبته فى تحقيق اقتصاد قومى قوى قادر ومستقر فى مجموعه .

وقد تمثل ذلك في صدور قانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الشركات بحيث تجنب من أرباحها الصافية البالغة ٢٥٪ نسبة ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان لصالح العمال ، ونسبة ١٠٪ من صافى تلك الأرباح لصالح الخدمات الاجتماعية المركزية وتوزع الـ١٠٪ الأخرى على العاملين .

كذلك صدر القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى للأجور للعامل الذى تجاوز ١٨ سنة .

■ ثالثا :توحيد النظم فى معاملة العمال

اتضح أيضا الاتجاه نحو توحيد النظم المعمول بها فى معاملة العمال بعد أن أظهرت حركة التأميم عن وجود أنظمة متعددة للعمال الذين يشتغلون فى المشروعات التى تم تأميمها ، فصدر القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بتوحيد المعاملة بين موظفى وعمال المجموعة الأولى من الشركات التى تم تأميمها ، حيث نصت على أن يسرى على موظفيها وعمالها أحكام قوانين العمل ، والتأمينات الاجتماعية ، والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة ، ويسرى على عمال المؤسسات العامة التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ولكن على الرغم من ثراء هذه الفترة من حيث اتجاه التشريعات نحو الاشتراكية ، إلا أن ما يؤخذ عليها صدورها متأثرة بتجارب مطبقة فى دول أجنبية ونظريات تتمشى مع المبادئ المعلنة فيها دون دراسة متأنية لمدى صلاحيتها للتطبيق فى المجتمع المصرى ، لذا ظل بعضها نصوصا جامدة خاصة ما كان منها متعلقا بالديمقراطية الصناعية ، والتى نصت بإنشاء لجان مشتركة ومجالس استشارية من ممثلى العمال وأصحاب العمل ، على الرغم من أهميتها لاستقرار علاقات العمل أورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ، وتجاوب العمال مع الجهود التى تبذل لتطوير وسائل العمل ومشاركتهم فى ابتكار التحسينات الفنية وتحقيق المزيد من التقدم فى نظم ووسائل العمل

كذلك أحدثت بعض النصوص التشريعية السابقة على النمو الاقتصادى للمجتمع تأثيرا عكسيا لتقرير التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعمال تحت التدريب مما جعل أصحاب الورش والمحلات الحرفية يحجمون عن تشغيل الصبية تحت التدريب مما أضر بأعداد الأجيال الجديدة من الحرفيين والعمال المهرة ، وقد عدل هذا الوضع بعد ذلك بالاقتصار على التأمين عليهم ضد إصابات العمل وحدها أما فيما يتعلق بمحاولة توحيد نظم المعاملة العمالية ، فإنه على الرغم من أنها قضت على الأنظمة والقواعد التى كان معمولا بها فى مختلف المشروعات التى تم تأميمها : إلا أن المحاولة لم تكتمل **فبقيت ثلاثة أنظمة معاملة الموظفين والعمال فى القطاع العام هى :**

– نظام المؤسسات العامة وتطبيق لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة مع اعتبار نظام موظفى وعمال الحكومة هو المرجع فيما لم يرد بخصوصه نص فى أحكام فى هذه اللائحة .

نظام لعمال الشركات المؤممة المختلفة بشكلها القانونى السابق على التأميم .وتطبق عليهم أحكام لائحة موظفى وعمال الشركات فيما هو أسخى مما ورد فى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ويطبق عليهم حاليا قانون العاملين فى شركات القطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

■ المرحلة الرابعة :

مرحلة الانفتاح الاقتصادى

انتهجت مصر فى أعقاب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ سياسة اقتصادية جديدة أطلق عليها " سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ويقصد بها إلغاء القيود والإجراءات ، الاقتصادية والاستثنائية لإعطاء القوانين الاقتصادية العادية فرص العمل والقوى العاملة فرص النشاط والانطلاق لبناء الاقتصاد المصرى على أسس سليمة .

لقد كان زيادة عبء التنمية أيضا على الشعب المصرى كبيرا لعدم كفاية الموارد المحلية للقيام بها وكان من الضرورى اللجوء إلى الموارد الخارجية لتدعيم هذا الاقتصاد الذي لا يستطيع أن ينهض بالتنمية ، ويعمل بها ، ومن هنا كانت الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادى دعوة مبنية على تدبير احتياجات الاقتصاد المصرى من ناحية وعلى تقدير الفرص المتاحة للتمويل الخارجي من ناحية أخرى ، وهنا كان من المكن الاعتماد على رءوس الأموال العربية والأجنبية والتعامل معها ولكن من واقع استقلال اقتصادى وسياسى .

وحقيقة كانت هناك محاولات قبل إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي لإشراك رأس المال الأجنبى ، إلا أن الاستثمارات الأجنبية ظلت محدودة ومقصورة أساسا على الاستثمار فى قطاعى البترول والدواء لأن الاستثمار الأجنبى يحتاج فوق الضمانات القانونية ضمانات واقعية وإلى مناخ يسوده الاستقرار .

قانون الانفتاح

رغبة فى تشجيع رءوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار فى البلاد ولتنظيم هذه العملية تنفيذا لهذه السياسة صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذى قام على مبادئ سبعة أجملتها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه وهى :

١– ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى .

٢– إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص مع رءوس الأموال العربية والأجنبية .

٣– تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رءوس الأموال العربية.

٤– تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالى ونقدى فى مصر يتمشى مع احتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ، ويساعد على توفير فرص توظيف الأموال العربية فى المنطقة العربية ذاتها.

٥– تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية ، وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار.

٦– تخطى المعوقات الإجرائية التى تؤثر على نمو حجم الاستثمار .

٧– منح الأولوية للمشروعات التى تساعد على زيادة الموارد للبلاد من العملات الأجنبية وكذلك المشروعات التى تجلب معها تكنولوجيا متقدمة .

أما مكونات القانون فتتضمن :

١– تحديد المقصود بالمال المستثمر ، وتحديد مجالات الاستثمار بما يخدم أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢– تقرير الإعفاءات الضريبية والجمركية التى تمنح لرأس المال المستثمر ، والمزايا والتسهيلات الأخرى المتعلقة بتمويل النقد والاستثمار ،

٣– إجازة إعادة تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الصافية .

٤– إنشاء هيئة الاستثمار العربى والأجنبى التى تبحث طلبات الاستثمار وتهيمن على المناطق الحرة .

٥– تقرير التسهيلات والإعفاءات للمشروعات التى تنشأ فى المناطق الحرة .

إن تقييم النتائج المترتبة على صدور هذا القانون ينبغى دائما أن يتم فى إطار ثلاثة ضوابط رئيسية :

١– الارتباط بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢– الالتزام بمبادئ المواثيق الأساسية وأحكام الدستور .

٣–الموازنة بين الفائدة التى تعود على المستثمر العربى والأجنبى والفائدة التى تعود على الاقتصاد القومى

وللدراسات فى قانون العمل بقية لازالت فى عرض مراحل التطور التاريخى للقانون ، وتحليل معطياتها ونتائجها وانعكاساتها على مضمون ومحتوى قانون العمل الموحد المزمع إصداره قريبا بإذن الله .

بدأ مجلس الشعب فى أولى جلساته بدورته البرلمانية الجديدة والتى بدأت فى السادس عشر من الشهر المنصرم مناقشة مواد قانون العمل الجديد بعد أن وافق المجلس من حيث المبدأ فى دورته البرلمانية السابقة على مشروع القانون ويعتبر صدور قانون العمل الجديد من أهم الوسائل التى ستحقق المزيد من الاستقرار لعلاقات العمل فى مصر والتوازن بين طرفى الإنتاج أى بين أصحاب الأعمال والعمال بما يواكب مرحلة الإصلاح الاقتصادى والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة على الصعيدين المحلى والإقليمى .. كما يضع أسسا قانونية لحق الإضراب للعمال مقابل حق الغلق لصاحب العمل ويحدد مراحل قانونية لممارسة هذا الحق بما يحافظ على الاستقرار ويدعم الإنتاج ويتفق مع قوانين العمل الدولية التى وقعت عليها مصر .

■ **عبد الوهاب محجوب**

مجلس الشعب .. وقانون العمل الجديد

يحدد المشروع نظم العمل بالداخل والخارج من خلال لجان متخصصة ويقر **بتشكيل مجلس أعلى للأجور برئاسة وزير التخطيط** لتحديد حد أدنى للأجور على كافة المستويات وفق المتغيرات الاقتصادية لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار ويضع نظاما جديدا للأجور خلال ٦٠ يوما من تصديق الرئيس حسنى مبارك على المشروع بعد إقراره من مجلس الشعب **ويتم كل ثلاث سنوات تحديد الحد الأدنى للأجور وفق الوضع الاقتصادى .**

ويسرى مشروع القانون على العاملين بالقطاع الخاص ولا يسرى على العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى وخدم المنازل وأسرة صاحب العمل .

استمرار عقود العمال في حالة البيع

وألزم مشروع القانون أصحاب الأعمال باستمرار عقود العمال فى حالة بيع المؤسسة أو تأجيرها ولا يمنع حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها من الوفاء بجميع حقوق العمال .

حظر تقاضي رسوم على تشغيل العمالة

وحظر المشروع على شركات تشغيل العمالة تقاضى رسوما من صاحب العمل ، كما منح العامل حق تحديد إجازته السنوية إذا كان متقدما لأداء الامتحان فى إحدى مراحل التعليم.

٧ ساعات لتشغيل العامل

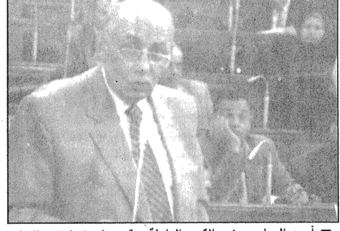
كما حظر على العامل القيام بعمل لدى الغير أو الاقتراض من عملاء صاحب العمل أو قبول هدايا ومكافآت أو عمولات أو جمع تبرعات.

وأكد المشروع حظر تشغيل العامل فى المشروعات الصناعية أكثر من ثمان ساعات وتخفيفها إلى سبع ساعات فى المشروعات الأخرى ، كما حظر تشغيل النساء والأطفال فى ورديات مسائية ومنح السيدة العاملة إجازة وضع لمدة ٩٠ يوما ثلاث مرات طوال مدة خدمتها وحظر عملها أثناء فترة الوضع وأكد على عدم جواز تحديد سن المعاش بأقل من ٦٠ عاما

علاقات العمل

وينظم القانون علاقات العمل التفاوضية بين ممثلى أصحاب الأعمال والعمال بمختلف منشآت القطاع الخاص والاستثمارى والأعمال العام والتى يسرى عليها أحكامه دون العاملين بالحكومة بما يتفق والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، ويضع نظاما قانونيا للتفاوض بين الطرفين فيما تظل الحكومة كطرف ثالث لمراقبة التوازن بينهما وتحقيق السلام الاجتماعى ، وذلك من خلال وزارة القوى العاملة ومديرياتها بالمحافظات .

ويشجع قانون العمل الجديد إتاحة فرص جديدة للاستثمار وتطوير وتحسين المنتج المصرى لمواجهة منافسة الأسواق الخارجية والعمل باتفاقيات التجارة الدولية كما يحافظ على الحقوق الأساسية للعمال ويراعى مصالح أصحاب الأعمال فى إطار متوازن ويتلافى سلبيات القانون الحالى للعمل ويحافظ على المكتسبات التى تحققت للعمال ويعتبرها كحد أدنى للمزايا على أن يتم التفاوض على مزايا جديدة وفق حاجة وظروف العمل .



■ أحمد العماوى وزير القوى العاملة يعقب على تساؤلات النواب

لجنة عليا لتخطيط القوى العاملة

واستحدث القانون الجديد تشكيل لجنة عليا لتخطيط واستخدام القوى العاملة بالداخل والخارج تقوم برسم سياسات التشغيل وأساليب تنفيذها بما يضمن حقوق العاملين بالداخل والخارج ،وتضم الجهات التى تتولى توفير فرص العمل بالخارج وفيها وزارة القوى العاملة وشركات إلحاق العمالة التى تعمل تحت إشرافها واتحاد العمال من خلال إدارات متخصصة وبما يضمن ، حقوق العمالة المصرية بالخارج

لجنة خماسية لسرعة البت في القضايا العمالية

واستحدث المشروع لجنة خماسية برئاسة قاض مستشار للبت فى النزاعات العمالية وتضم قاضيا آخر وممثلين عن وزارة القوى العاملة واتحادى العمال والصناعات ويكون قرارها بأغلبية الأصوات وفى قوة قرار محكمة ابتدائية ويكون الطعن عليها أمام محكمة الاستئناف المختصة لسرعة البت فى القضايا العمالة وضمان حقوق العمال وذلك بدلا من اللجنة الثلاثية الحالية التى تضم ممثلين للأطراف الثلاثة فقط وتطول فترة البت فى حكمها مما يتسبب فى مشاكل للعمال ، **كما شدد المشروع على صاحب العمل بعدم تكليف العامل بأعمال أخرى غير عمله الأصلى أثناء فترة التقاضى أو إنهاء عمله أو وقف أجره .**

تقنين التفاوض بين صاحب العمل والعمال

ويقنن المشروع التفاوض بين ممثلى أصحاب الأعمال والعمال من خلال مراحل ثلاث تشمل التوفيق بينهما كمرحلة أولى لعرض المشاكل بينهما ثم التحكيم كمرحلة ثانية بعد فشل الأولى وذلك للاتفاق

على جميع شروط العمل من أجور وحوافز وساعات عمل وغيرها مما يحقق مصالح الطرفين ويدفع جهود الإنتاج ، وقد حدد المشروع وقتا محددا لكل مرحلة من أجل التوصل لاتفاق الجانبين وبرعايته من وزارة القوى العاملة التى تأخذ دورا محايدا بينهما .

حق الإضراب

ومنح المشروع حق الإضراب للعمال وفق القوانين الدولية التى وقعت عليها مصر ، ولكنه نظمه بحيث يكون كمرحلة أخيرة بعد فشل الاتفاق بين الطرفين خلال مرحلتى التوفيق والتحكيم وأن يكون من خلال النقابة العامة المعنية وليس أى أفراد أو لجان نقابية ، ويحظر الإضراب فى المنشآت الحيوية وذات النفع والخدمات العامة حتى لا تتأثر العملية الإنتاجية مع ضرورة إخطار الجهة الإدارية قبل موعد الإضراب بوقت لا يقل عن أسبوعين ، والإضراب هنا يأتى بمعناه المهنى وليس السياسى ولكنه وسيلة لتحقيق مطالب قانونية ويتم بعد إخطار النقابة المعنية وفى المقابل منح المشروع لصاحب العمل حق غلق المنشأة ولكن لظروف اقتصادية قهرية وبعد إخطار الجهة الإدارية المختصة والتأكد من عدم قدرة المنشأة فعليا على الاستمرار فى العمل مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على حقوق العمال.

التوازن بين طرفي الإنتاج

وصرح السيد راشد رئيس اتحاد العمال ووكيل مجلس الشعب ، بأن مشروع القانون يحقق التوازن بين طرفى الإنتاج ويحافظ على الحقوق الحالية لهم بحيث لاتقل العلاوة الدورية عن (٧٪) سبعة بالمائة من الأجر الأساسى للعامل الذى تحسب عليه التأمينات الاجتماعية ويعطى الاتحاد الحق فى التفاوض على تحقيق مكاسب جديدة .

وأضاف راشد أن اللجنة الخماسية لفض المنازعات تساعد على سرعة البت فى التفاوض مع صاحب العمل وتتلافى سلبيات اللجنة الثلاثية المعمول بها حاليا ، مشيرا إلى أن المشروع يحدد ساعات العمل للمرأة ويحظر عملها ليلا **ويمنحها إجازة لمدة ٣ شهور فى حالة الوضع بدلا من ٥٠ يوما ولمدتين خلال عملها** ، ويجيز تجديد عقد عملها لمدد أخرى بنفس الشروط وتحقيق التساوى بينها وبين الرجل فى الحقوق ،كما ينظم عمل الأطفال فى السن القانونية وهو ١٥ عاما ماعدا بعض الأعمال الأخرى ويشدد على صاحب العمل توفير نظم السلامة والصحة المهنية للعاملين وتوفير الأجواء المناسبة للمرأة لممارسة عملها .

وأشار راشد إلى أن المشروع ينظم سوق العمل من خلال ضرورة استخراج تصريح لمزاولة أى مهنة بالداخل بعد اجتياز فترة اختبار ولمهنة محددة ويحق للاتحاد تنظيم توفير فرص العمل بالخارج والحفاظ على حقوق العمال أثناء فترة التعاقد مؤكدا أن الاتحاد طالما طالب بعرض هذا المشروع على مجلسى الشعب والشورى من أجل تحقيق الاستقرار لعلاقات العمل وقد ساهم فى بحث المشروع على مدار السنوات الماضية للتأكد من الضمانات اللازمة لحقوق العمال .

ومن المتوقع أن تشهد جلسات مجلس الشعب الخاصة بمشروع القانون مناقشات حامية بين ممثلى أصحاب الأعمال والعمال خاصة بالنسبة لحق الإضراب للعمال والغلق لأصحاب الأعمال ،وهو الموضوع الذى أثار اهتمام الطرفين فى جلسات الاستماع الخاصة بالمشروع ، مثل عرضه للمرة الأولى على المجلس ،وقد حرص اتحاد العمال على حشد التأييد لجانب العمال عند مناقشة المشروع .

ويعتبر مشروع قانون العمل من أكبر القوانين التى صاحبها جدل واسع حيث استمرت مناقشته أكثر من تسع سنوات بمشاركة أطراف العمل وخبراء من منظمة العمل الدولية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والجهات التنفيذية والإدارية وتم تعديله أكثر من مرة ليتفق ومتطلبات الأطراف المعنية وطبيعة المرحلة الحالية.

المرأة العاملة فى قانون العمل

عقد المركز المصرى لحقوق المرأة ندوة نقاشية عن وضع المرأة فى قانون العمل الموحد بهدف التعرف على المميزات والحقوق التى ستحصل عليها المرأة فى ظل هذا القانون ومنها الحق فى الاجازات وقضية المعاش المبكر وآثارها على مستقبل المرأة.

وقد رأست الندوة الاستاذة نهاد أبو القمصان مديرة المركز وإشراف الأستاذ جاد البرعى المحامى بالنقض ، وفى الجلسة الافتتاحية تناول الدكتور أحمد البرعى رئيس قسم التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة فى كلمته موضوع تنظيم عمل المرأة فى القانون المصرى المقارن، ثم توالت كلمات المشاركين فتحدثت الدكتورة نبيلة رسلان وكيل كلية حقوق طنطا والسيدة عائشة عبد الهادى سكرتير شئون المرأة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، وبعد الكلمات دارت مناقشات مفتوحة حول موضوع الندوة اشترك فيها عدد كبير من الحضور .

وفى تعليق عام وموجز عن أعمال الندوة والكلمات التى ألقيت فيها والمناقشات التى دارت بشأنها نقدم فى هذا العرض الموجز أهم ما اشتملت عليه أعمال الندوة من أفكار وآراء .

أمل البرنس

فى البداية قدمت الدكتورة **نهاد أبو القمصان** مديرة المركز رؤيتها حول بعض مواد القانون ومنها أنه طبقا للدستور المصرى والمواثيق الدولية فإن للمرأة الحق فى ممارسة العمل والتمتع بنفس فرص التوظيف وحرية اختيار المهنة والتساوى فى الأجر وكذلك المزايا الأخرى من حق فى الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية وحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو الوضع ، فمثلا نصت المادة ١٤ من الدستور على أن الوظائف العامة حق للمواطنين جميعا ، والمادة ١٠ على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وغيرها من النصوص إلا أنه رغم هذه النصوص فلا زال هناك تحيز غير مبرر ضد النساء فى مشروع قانون العمل طبقا لما يراه الأستاذ **جاد البرعى** المحامى بالنقض فهو يرى أن هذا القانون جعل هناك توازناً للعمال بين حقوقهم وواجباتهم ، كذلك لا يستطيع القانون وحده أن يقدم حلولا .

فالمجتمع هو الذى يطور العلاقات ، كما يرى أنه بالنسبة لإجازة رعاية الطفل يجب ألا تكون مقصورة على المرأة فقط بل هى مسئولية أسرية بمعنى أنها حق للرجل والمرأة.

وفى لقاء مع الدكتور أحمد البرعى رئيس قسم التشريعات الاجتماعية جامعة القاهرة :أكد لنا على أن المشكلة تتعلق بسوق العمل وليس المرأة وحدها ، فالقانون وضع بعض الحلول لعمل المرأة وهى لاتلقى إجماعا من الجميع فمثلا المادة الخاصة بإنشاء دور حضانة لا أحد يقوم بإنشاء هذه الدور لا فى القطاع الخاص ولا فى القطاع العام.

وعن الأفكار العامة لعمل المرأة ومايبنغى أن تكون عليه فى ظل العولمة يرى سيادته أنه فى الماضى كان القطاع الحكومى العام ملكا للدولة أما الآن مع التحول والدخول فى مرحلة السوق الحر فيجب أن تكون هناك مواجهة أخرى مع أصحاب الأعمال ، وهذا مايترتب على التحول للقطاع الخاص ، ويضيف سيادته بأن أكبر مشكلة تواجه مصر الآن هى مشكلة البطالة، فإذا تم حلهازادت

نسبة حل المشكلات الأخرى المترتبة عليها .

وقد تناول سيادته المميزات التى ستحصل عليها المرأة فى ظل القانون الجديد للعمل فأكد على أن ماستحصل عليه من أحكام خاصة فيما يتعلق بإجازة رعاية الطفل وساعة الرضاعة هو حقها لأنها تقوم بوظيفة اجتماعية ، أما عن إجازة رعاية الطفل فقد حددها المشروع فى القانون الجديد لمدة مرتين طوال حياتها الوظيفية بالرغم من أن القانون السابق كان يحددها ثلاث مرات ويرجع أسباب ذلك لجعلها "مرتين ، إلى تخفيف تكلفة المرأة بالنسبة لصاحب العمل وأيضا لتقرير صادر من المجالس القومية المتخصصة أوصى بأنه إذا أرادت الأسر المصرية الحفاظ على مستوى معيشتها الحالى فيجب أن يكون لديها طفل واحد وعلى الأكثر طفلان ، وقد عدل مجلس الشورى عند عرض المشروع عليه هذه المادة وجعل للمرأة الحق فى الحصول على اجازة رعاية الطفل لمدة ثلاث مرات ، وذلك حتى سن ١٨ سنة يجوز لها أن تأخذ إجازة رعاية الطفل ، أما عن المادة الخاصة بعمل المرأة ليلا فأوضح أن المبدأ هو عدم جواز تشغيل النساء ليلا إلى أن يصدر الوزير المختص قرارا ويحدد الأعمال والأحوال التى يجوز للمرأة أن تعمل فيها ، كذلك عمل المرأة فى الأعمال الشاقة والخطرة فهناك أعمال تضر بصحة المرأة لأنها أم ، وهى الصحة الإنجابية لأنها تمس صحة المجتمع بأكمله ، كما أعطى المشروع الجديد للمرأة العاملة فى المادة ١٨٢ حيث كانت المرأة التى ترتبط بعقد محدد المدة كان لايمكنها أن تنهى العقد بصرف النظر عن الزواج ، فأجاز لها القانون أن تقدم استقالتها قبل شهور من تركها للعمل.

وقالت لنا السيدة **عائشة عبد الهادى** سكرتير المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام لعمال مصر إن القانون وضع لكى ينظم علاقات العمل بين الشركاء الاجتماعيين الثلاثة (حكومة وأصحاب أعمال وعمال) وصاحب المصلحة فى القانون هو العامل ، لكن رجال الأعمال لايريدون القانون وذلك كى تخضع علاقات العمل لإرادة المحتاج ، ونحن فى حاجة لهذا القانون لأنه سيوفر الحماية للشخص الجاد الملتزم المنتج والمبدع فى عمله ، فإذا لم يتوافر له الاستقرار والحماية فلن ينتج ولن يبدع ، وعن رأيى فى بعض مواد القانون فإن هناك مواد كثيرة تم تعديلها فى القانون وكان يحكمنا فى التعديل الضمير النقابى وظروف مصر والمناخ الذى تعرضت له الطبقة العاملة ، وضربت سيادتها مثلا بعمل المرأة ليلا بأنه لامانع مع توفير الحماية لها ، كذلك عن الأعمال الشاقة التى يحظر على المرأة العمل فيها وبذلك حتى لاتتعرض صحتها الإنجابية للخطر ، وتضيف سيادتها بأننا لانسعى للحصول على مكاسب جديدة للمرأة ولكن نريد أن نثبت أشياء جوهرية خاصة بالمرأة مثل رعاية الأمومة والطفولة وكذلك الحماية للعاملات ، وعن حق الإضراب فى مشروع قانون العمل تقول إن هذا القانون هو أول قانون ينظم حق الإضراب كما ينظم علاقات تفاوضية يتم من خلالها عقد حوار جيد بين العمال وأصحاب الأعمال ثم يحصلون بعدها على حقوقهم وهناك مراحل للتفاوض ، كما أن هذا القانون ألزم صاحب العمل بأن يجلس على مائدة التفاوض وهذا مكسب لم يكن موجودا من قبل.

وتؤكد الدكتورة نبيلة رسلان وكيل حقوق جامعة طنطا على أن هذا القانون متوازن وملائم للمرأة العاملة ، فتوفير مزيد من الحماية أكثر من ذلك ليس له لزوم لأنه سيضر بوضع المرأة العاملة، أما عن نقطة الخلاف التى كانت موجودة بالنسبة لإجازة الوضع مرتين أو ثلاثا فليست نقطة جوهرية ، وعن النص الخاص بإنشاء دور الحضانة فيجب أن يكون ملزما لصاحب العمل وليس بمحض اختياره ويكون هناك إلزام من القوى العاملة لأن هذا سيكون لمصلحة صاحب العمل ولمصلحة المرأة العاملة ، أى يكون النص وجوبيا وليس جوازيا .

وتمضى سيادتها فى التعليق على نصوص القانون قائلة: أما القيد الذى تفرضه المادة التى تشترط أن تأخذ المرأة إجازة لرعاية طفل أن يكون هناك ٥٠ عاملة فهذا ليس له معنى لأن الغرض من الإجازة هو رعاية الطفولة والأمومة وهذا النص لايحقق هذه الحماية ، أما عن النص الخاص بحظر تشغيل النساء ليلا وحظر القيام بالأعمال الخطرة فهذان النصان ملائمان جدا ويجب ألا يزيد وزير القوى العاملة من الحالات التى تعمل ليلا لأن هذا ضد تقاليدنا وخصوصا لأن صاحب العمل لايقوم بتوفير وسائل الأمان للمرأة.

وينتهى النقاش مع الدكتورة كاميليا شكرى رئيس لجنة سيدات الوفد بأن القطاع الخاص أصبح الآن مسئولا عن ٧٥٪ من فرص العمل فيجب أن يكون هناك نوع من الحوافز تقدمها الحكومة للقطاع الخاص حتى تشجعه على القيام بتوظيف المرأة وتكون فى صور مميزات معينة، كذلك تقوم الدولة ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية بمساعدة صاحب العمل فى إنشاء دار حضانة لأولاد المرأة العاملة ، فالدولة فى القانون تؤكد على رعاية الأسرة وإنجاب الأطفال وهذا بعد قومي.

اعتراض

وللحقيقة فإن الندوة كانت حافلة بالآراء والنقاش والحوار البناء ثرية بالمقترحات التى تتمشى مع الدستور المصرى والمواثيق الدولية التى تعطى للمرأة الحق فى ممارسة العمل والتمتع بنفس فرص التوظيف وحرية اختيار المهنة والتساوى فى الأجر والمزايا والحق فى الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية وحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو الوضع والتمتع بنظام إجازات الوضع مدفوعة الأجر مع ضمان عدم فقدان المرأة لوظيفتها أو أقدميتها أو علاواتها، فقد نصت المادة ١١ من الدستور على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع .

هذه الكفالة الموضوعة فى أكثر من نص هى حماية للمرأة العاملة ووضعت لتساعد المرأة العاملة على التوفيق بين واجباتها نحو الأسرة وبين مسئوليات العمل على اعتبار أن الأمومة وظيفة اجتماعية ولابد من تكاتف المجتمع فى تحمل أعبائها ، وبالرغم من هذه النصوص إلا أن هناك تحيزا غير مبرر ضد النساء فى مشروع قانون العمل كما تقول **د. نهاد أبو القمصان** مديرة المجلس من حيث:

المادة ٨٩ من المشروع تنص على أن الوزير المختص يصدر قرارا بتحديد الأحوال والمناسبات التى لايجوز فيها تشغيل النساء فى الفترة مابين الساعة ٧ مساء والسابعة صباحا والملاحظ على هذا النص أنه يحتوى على تمييز ضد المرأة لأن هذا الحظر لايقوم على أسس طبية أو اجتماعية مبررة ومن ثم فهو يقف عائقا أمام المرأة للحصول على مراكز قيادية إلى جانب أن قرار وزير القوى العاملة الذى حدد الأعمال والمناسبات التي لايجوز للعاملة فيها العمل ليلا قد نص على جميع الأعمال ، فقرر (القرار ٢٣ لسنة ١٩٨٢) بشأن تشغل النساء ليلا أنه يجوز تشغيلهن مابين الساعة ٢ مساء والسابعة صباحا فى أى من الأحوال الآتية(الفنادق والمطاعم والمسارح والمحلات التجارية التى تفتح ليلا لمناسبة وصول البواخر أو فى موسم الحج والمستشفيات والصيدليات ووسائل وأجهزة الإعلام وفى المطارات ومكاتب السياحة .. إلخ ومن هذا القرار يتضح أن الوزير حدد للنساء العمل فى أعمال معينة على اعتبار مايلائمها دون ترك حرية الاختيار لهن ، كذلك أجاز للنساء تقريبا العمل فى جميع الأعمال ، ومن ثم فإن هذا القرار يلغى هذه المادة وهذا لايعتبر ميزة لأنه من المفترض أن ينظم عمل النساء بالقانون وليس بالقرارات الوزارية من آن لآخر ، وكذلك المادة ٩٠ تنص على أن يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الأعمال الضارة صحيا أو أخلاقيا وكذلك الأعمال الشاقة وغيرها من الأعمال التى لايجوز تشغيل لنساء فيها ، ولقد أصدر

وزير القوى العاملة القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بتحديد هذه الأعمال وهى العمل فى البارات ونوادى القمار والشقق المفروشة التى لاتخضع لإشراف وزارة السياحة والعمل تحت سطح الأرض فى المناجم وأفران صهر الحديد وصناعة المفرقعات وغيرها ، ومن نص هذه المادة يتضح أن القانون وضع حظرا عاما على النساء بعدم السماح لهن بالعمل فى الأعمال الضارة بهن صحيا أو أخلاقيا وفى الأعمال الشاقة والأعمال التى حددها القرار الوزارى ، ومن ثم يكون القانون قد حظر على النساء تحديد مجالات العمل وكان من الأجدر ترك هذا لكل امرأة تحدد مايناسب ظروفها الصحية خاصة وأن المرأة التحقت بجميع فروع التعليم ومن ثم فهو قد يحرمها من ممارسة المهنة التى اختارها هذا الحظر .. المادة ٩١ الخاصة بإجازة الوضع ، فقد أعطى القانون للعاملة الحق فى الحصول على أجر كامل طوال فترة إجازة الوضع ، وهذا الأجر ليس من قبيل الهبة أو المنحة ولكنه مقابل لما تؤديه المرأة من دور هام فى المجتمع من رعاية لأطفالها والذى فى الأصل رعاية للمجتمع كله ، فهى تقوم بدور فى إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقانون اختزل للمرأة العاملة هذه الإجازة تجعلها لمدة مرتين فقط طوال حياتها الوظيفية لأن القطاع الخاص يكون أكثر ميلا للاستغناء عن المرأة لأنه يسعى للربح بأقل التكاليف ولا تعنيه مصلحة المرأة .

فما العمل إذن فى حالة إنجاب طفل ثالث؟ خاصة وأن تقليل عدد الإجازات قد لايؤدى إلى تقليل الإنجاب .. وفى المادة ٩٣ اختزلت حق المرأة فى إجازات الرضاعة بأجر من ثلاث مرات إلى مرتين فقط خلال حياتها الوظيفية ، كذلك اختزل من الراحة المقررة للرضاعة نفسها بدلا من سنتين متتاليتين إلى ثمانية عشر شهرا على الرغم من أن مدة الرضاعة فى الشريعة الإسلامية حولان كاملان .

وفى المادة ٩٤ يكون للعاملة فى المنشأة التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر الحق فى الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين وذلك لرعاية طفلها ولاتستحق هذه الإجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها ، وهذا النص ربط حق المرأة فى الحصول على إجازة لرعاية طفلها وعدد العاملين فى المنشأة وبالتالى لن تحصل المرأة على هذا الحق فى حالة استخدام المنشأة لأقل من ٥٠ عاملا وكذلك المادة ٩٦ أوجبت على صاحب العمل الذى يستخدم ١٠٠ عاملة فأكثر فى مكان واحد أن ينشىء دار للحضانة أو يعهد إلى دار الحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من الوزير المتخص ، أما إذا كان عدد العاملات أقل من ١٠٠ فيشترك مع أصحاب منشأة أو أكثر فى بناء دار للحضانة، وما العمل إذن فى حالة استخدام أقل من مائة عاملة فهو نفس الحال فى نص المادة ٩٤ من نفس القانون ، وفى النهاية نجد أن المساواة التى نص عليها الدستور فى الواقع منقوصة نتيجة التعامل مع الأمومة كوظيفة نسوية وليست اجتماعية، ومن ثم فرض على المرأة تحمل مسئولياتها ولم يعد المجتمع خاصة فى ظل السوق الحر يساعد فى هذه المسئولية حيث أصبحت إعلانات الوظائف للذكور فقط تتزايد فى الجرائد ، كما أن هناك من الوظائف ما لم تستطع المرأة أن تشغلها مثل العمل فى مجالات العدالة والأمن والوظائف السياسية العليا .

وفى نهاية أعمال الندوة ومناقشاتها أكد الجميع على ضرورة مواجهة المستقبل بفكر ووعى وأن نعمل على أن نفيد من القانون الجديد ، وفى ضوء التطبيق ستتضح أية ثغرات يمكن إعادة النظر فيها إذا لزم الأمر ليتمشى مع الواقع ويحقق أهدافه كاملة ، فالقانون كله لايحل المشاكل ، ومصر بحاجة دائما لأن تغير وتطور القوانين والتشريعات الاجتماعية وأن توفر الرقابة الدقيقة اللازمة للتطبيق السليم لصالح الطبقة العاملة والمجتمع كله.

اختيار السيد راشد وكيلا لمجلس الشعب للمرة العاشرة

تقديرا للدور الرائد للحركة النقابية

لاشك فى أن إعادة انتخاب النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وكيلا لمجلس الشعب عن العمال للمرة العاشرة لم يكن تكريما للقيادة النقابية العمالية ممثلة فى شخص النقابى الكبير السيد راشد فحسب وإنما كان أيضا تقديرا للدور الرائد للحركة النقابية العمالية المصرية ولكل عمال مصر ونقاباتها العامة ولجانها النقابية .

وتجدر الإشارة إلى أن منصب وكيل مجلس الشعب عن العمال أصبح حكرا على القيادات العمالية خاصة في عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ، ويرجع هذا الوضع إلى عام ١٩٦٤ حيث انتخب أول مجلس للشعب - وكان يسمى فى ذلك الوقت مجلس الأمة - حيث نص الدستور على تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الأقل من أعضاء المجلس .. وعلى مدى ٢٢عاما متتالية شغل هذا المنصب أحد القيادات العمالية من الاتحاد العام للعمال ، وكان أول وكيل لمجلس الشعب من العمال النقابى على السيد على رحمه الله ، ثم تلاه النقابى المرحوم أحمد فهيم رئيس الاتحاد العام للعمال وتتابعت بعد ذلك على هذا المنصب القيادات النقابية عبد اللطيف بلطية وحسن طلبة مرزوق ومختار عبد الحميد ومحمود دبور وبعد غياب العمال عن هذا المنصب عدة سنوات عاد العمال إليه حيث انتخب النقابى السيد راشد وكيلا لمجلس الشعب وأعيد انتخابه عشر دورات متتالية.

- **ومجلة العمل إذ تهنئ سيادته بهذا الموقع الهام فإنها على ثقة بأنه كفاءته سوف يجعله دائما فى خدمة جماهير عمال مصر .. بل وجماهير مصر كلها دون استثناء.**

وحياة النقابى الكبير السيد راشد فى العمل النقابى يمكن أن نوجزها فى السطور التالية :

- بدأ حياته النقابية عام ١٩٥٩ عضوا بمجلس إدارة نقابة شركة الأصواف الممتازة ستيا
- انتخب عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس اللجنة النقابية بالشركة وأعيد انتخابه عام ١٩٧١ و عام ١٩٧٣ فى نفس المنصب ، فى عام ١٩٧٦ أنتخب نائبا لرئيس اللجنة النقابية وعضوا بمجلس إدارة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج . واعيد انتخابه عام ١٩٧٩
- فى عام ١٩٨٣ انتخب رئيسا للجنة النقابية وعضوا بمجلس إدارة النقابة العامة
- فى عام ١٩٨٤ انتخب رئيسا للاتحاد المحلى لعمال الإسكندرية
- فى عام ١٩٨٧ انتخب رئيسا للجنة النقابية ورئيسا للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ونائبا لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
- فى عام ١٩٩١ انتخب رئيسا للنقابة العامة للغزل والنسيج ونائبا لرئيس الاتحاد العام للعمال وأمينا مساعدا للاتحاد الدولى للعمال العرب ورئيسا للمؤسسة الاجتماعية العمالية
- انتخب عضوا بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية
- عضو بمجلس الشعب خمس دورات متتالية
- أمين عمال الجمهورية بالحزب الوطنى الديمقراطي
- عضو باللجنة المركزية بالحزب الوطني
- انتخب فى ٣٠ أبريل ١٩٩٢ رئيسا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر بعد انتخاب النقابى أحمد العماوى مديرا عاما مساعدا لمنظمة العمل العربية وأعيد انتخابة ثلاث دورات نقابية رئيسا للاتحاد .

محمد محمد على

المعاش المبكر.. هل هو الجانى .. أم المجنى عليه ؟!

عند تنفيذ تجربة الخصخصة كان لابد للشركات أن تقوم بالتخفف من العمالة الزائدة ، حتى يستطيع المستثمر شراء المصنع متخففا من عبء الأجور الكثيرة ، وهكذا قامت الدولة بتشجيع نظام المعاش المبكر .. وطبقا لبيانات " وزارة قطاع الأعمال " خرج إلى المعاش المبكر حوالى ٢٢٢ ألف عامل – منذ بداية البرنامج حتى يونيو ٢٠٠٢ – بتكلفة مقدارها ٥٤٢٢ مليون جنيه تقاضتها العمالة من شركاتهم كمكافأة نهاية الخدمة ، وتم توفير ١٥٣٥ مليون جنيه سنويا قيمة أجورهم المستحقة .. كما شهد قطاع التجارة أكبر عدد من الخارجين إلى المعاش ، حيث خرج من الشركة القابضة للتجارة حوالى ٥١٨٨٢ عاملا يليه قطاع الغزل والنسيج ، حيث خرج من الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس حوالى ٣٧٤٣٣ عاملا .. بينما شهد قطاع الأدوية والكيماويات أقل عدد من العمالة ، التى خرجت إلى المعاش المبكر ، حيث بلغ العدد حوالى ٥٤٧٨ عاملا من جملة ٢٢٢٠٧ عمال يعملون بالشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .. وفى الشركة القابضة للتشييد والتعمير خرج ١٠٤٤٢ عاملا من جملة ٣٤٨٩١ عاملا .. وفى قطاع الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما خرج ١٢٧٣٧ عاملا إلى المعاش المبكر ، من جملة ٣٤٨٩١ عاملا بتوفير ٨١ مليون جنيه سنويا من أجور عمال الشركة التى وصلت ٣٨٣.٤ مليون جنيه .. وبالرغم من أن المرحلة السابقة ، شهدت إقبالا شديدا من الدولة على تشجيع المعاش المبكر ، إلا أنها بدأت تغير من خطتها فى هذه المرحلة ، وتبحث عن بدائل أخرى تناسب المرحلة الجديدة .. فهل تسبب المعاش المبكر فى زيادة أعباء الدولة ماليا وهل تسبب فعلا فى زيادة البطالة ؟ وهناك تساؤلات أخرى كثيرة موجهة لبرنامج المعاش المبكر رغم الضرورة الملحة فى تنفيده .. مجلة العمل .. تطرح هذه التساؤلات ، من أجل أن تحصل على إجابة ، لهذا السؤال .

تحقيق : **انتصار سليمان**



فى البداية تقول د. دينا عبد المنعم راضى استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس : المقصود بالمعاش المبكر هو إنهاء عقد العمل بين صاحب العمل والعامل برغبة الطرفين ، للوصول إلى عدد عمالة أقل ، يحقق بعض الربح من خلال الوفر الناشئ من التخلص من أعباء الأجور وتكلفة العمل الزائدة .

فقد دعت الضرورة لتطبيق نظام المعاش المبكر ، وكان له مبررات اقتصادية ، وإدارية ، وقانونية ، واجتماعية ، تحتم ضرورة تطبيق المعاش المبكر .

حفاظا على الصحة المالية والاقتصادية للشركات ، وتتمثل هذه المبررات فى تعظيم القيمة الحقيقية والمتولدة من قوة العمل ومحاولة القضاء على البطالة المقنعة ، مما ينعكس على زيادة الإنتاج ، فضلا عن صيانة الاستثمار فى الموارد البشرية .

ويتمثل المبرر القانونى فى وضع حد أدنى من الدخل للعامل وتعويضه عن تقلب دخله فى ظل تعثر الشركات، ويعطيه الحرية فى البحث عن عمل آخر .

ويتمثل المبرر الاجتماعى فى عدم إضرار العمالة بالشركات لأسباب لادخل لهم فيها ، والحفاظ على الأمن الاجتماعى لهذه الطبقة .

والاستغناء عن العاملين بالشركات يواجه بعض الصعوبات ، فقد زاد عدد العمال الذين يقبلون على التقاعد مبكرا فى الوقت الذى نجد فيه تمويل خروجهم يمثل مبالغ ضخمة فوق طاقة بعض الشركات كما أنه كان من المخطط ، تقديم تعويض مناسب للعمال عند خروجهم للمعاش المبكر ، يكون نواة لبداية مشروع صغير ، يساهم بدوره فى امتصاص قوة عاملة جديدة ، ويؤدى دوره فى عملية التنمية ، ولكن مع تنفيذ التجربة لم يحدث ذلك ، بل أصبح العمال الذين تقاعدوا فى سن مبكرة قوة عمل إضافية ، تشكل ١٠٪ من مجموع الداخلين الجدد فى سوق العمل !

وعن بدائل لفكرة المعاش المبكر تقول د. دنيا راضى : لا نستطيع أن ندفن رؤوسنا فى الرمال ، ونتوقف عن تخفيف العمالة من الشركات المعروضة للبيع ، لأن ذلك يحملها فوق طاقتها ويمثل عبئا عليها يقلل من فرص بيعها بسعر مناسب. وإنما لابد أن نفكر فى حلول بديلة لفكرة المعاش المبكر ، مثل إقامة وحدة فى كل شركة تابعة للصندوق الاجتماعى ، هدفها استقبال الحالين للمعاش المبكر ، وتقديم دراسات جدوى لمشروعات تناسب قيمة التعويض

الحاصلين عليه ، وتقديم المعونة الكاملة ، والوقوف بجانبهم حتى قيام المشروع ، وبذلك نضمن مشاركة هؤلاء في العمل بالمشروعات الصغيرة ، كما أننا يمكننا إقامة تدريب تحويلي لبعض التخصصات التي لا يستفاد منها ، وتحويلها لتخصصات مطلوبة في الشركة ، يمكن الاستفادة منها ، أو العمل في أي مكان آخر .

إن فكرة التدريب التحويلي موجودة ، ولكنها لم تؤخذ مأخذ الجد ، وقد تم تحويل الشباب إلى مهن مطلوبة بالفعل ، لذا نرجو من الوزارة الاهتمام بهذه الفكرة وتنفيذها على مستوى عال.

الأصل في نظام التأمينات

ولدت فكرة المعاش المبكر من قلب برنامج الخصخصة .. فهل هي فكرة جديدة استحدثها نظام الخصخصة ؟

أم أن المعاش المبكر ، نظام قديم معروف ومتبع في التأمينات الاجتماعية ، منذ سنوات ؟

يقول حمد الله فهيم رئيس الإدارة المركزية للمعلومات والوثائق بوزارة التأمينات : الأصل في نظام التأمين الاجتماعي هو تغطية مخاطر الشيخوخة ، والعجز والوفاة ، ويستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ سن ٦٠ سنة ، باعتبار هذه السن هي التي تم على أساسها تحديد الاشتراكات الواجبة على العامل والمنشأة ، التي يعمل بها ، لمواجهة أعباء أداء المزايا التي كفلها القانون ، وبالتالي فإن التوازن بين الإيرادات والمصروفات في هذا النظام قائم على أساس استحقاق مزايا الشيخوخة عند سن ٦٠ واعتبارا من ١٩٦٤/٤/١ استحدث نظام المعاش المبكر الذي يطلب صرفه قبل سن ٦٠ وذلك لمراعاة حالات التعطل عن العمل في سن متأخرة تقل فيها فرص الحصول على معاش مبكر .

وبالنظر إلى سياسة الخصخصة ، من حيث اثارها البالغة في زيادة أعداد حالات صرف المعاش المبكر ، والتي ينعكس أثرها بشكل مباشر على صندوق التأمين الاجتماعي الذي يتحمل أعباء كثيرة تتمثل في القيمة الحالية للفرق بين المعاش المحدد على أساس نسب التخفيض المحدودة حاليا بالقانون لمعاش الأجر الأساسي والمعاش المحدد على أساس نسب التخفيض الاكتوارية ، والذي سوف يؤدي بالضرورة إلى عجز في أموال الصندوق تعجزه عن القيام بأداء التزاماته قبل المؤمن عليه أو المستحق عنه بالنظر إلى تلك السياسة .. فإن الأمر يقضي بأن يكون تحت نظر لجنة الخصخصة تصور كامل لهذه المشكلة ، والحلول المقترحة لها .

الخبراء الاكتواريون

ويضيف حمد الله فهيم : فمنذ بدء تطبيق نظام المعاش المبكر ظهرت آثاره البالغة ، ولكنها بدأت تتزايد مع مرور السنوات ، حتى بلغت ذورتها هذه الأيام .

فقد حدد الخبراء الاكتواريون نسب تخفيض تجب مراعاتها في صرف المعاش المبكر ، حتى لا يؤدي صرفها قبل سن التقاعد إلى خلل في النظام وتتزايد هذه النسب كلما كانت سن المؤمن عليه في تاريخ طلب الصرف صغيرة ، فمثلا في سن ٣٦ سنة تكون نسبة التخفيض ٦٠٪ وفي سن ٤٦ تكون ٤٥,٧١٪ وفي سن ٥٦ تكون نسبة التخفيض ١٩,١٧٪ وفي سن ٥٩ تكون ٤,٨٩٪ .

ونظرا لأن الحالات التي قد تطلب صرف المعاش المبكر ، حالات محدودة بالمفهوم القديم ، فقد رأت السلطة التشريعية عند مناقشة القانون تخفيض المعاش المبكر بنسب أقل بكثير عما قرره الخبراء الاكتواريون تبعا لظروف المؤمن عليهم ، فكانت السن أقل من ٤٥ سنة ١٥٪ ، وأقل من ٥٥ سنة ٥٪ و٥٥ سنة فأكثر لا يخفض من معاشه شيئا .

فقد جاء في تقرير المركز المالي في ١٩٧٧/٦/٣٠ أن القيمة الحالية للمعاشات التي تصرف للمتقاعدين قبل سن ٦٠ ، قد تزايدت بشكل واضح منذ صدور القانون ولكنها لم تؤثر ماليا تأثيرا واضحا ، بسبب قلة عدد حالات التقاعد .

كما أخذ في الاعتبار تخصيص احتياطي إضافي لتغطية هذه الالتزامات .

وفي تقرير المركز المالي ٩٢/٦/٣٠ أكد التقرير أن من المزايا التي تضمنها قانون التأمينات الاجتماعية ، حق التقاعد الاختياري قبل سن التقاعد ، حيث يستحق المؤمن عليه الذي أكمل ٢٠ عاما ، على اشتراكه في التأمينات ، معاش تقاعد ، يخفض بنسب حددتها القوانين ، تعتمد على عمره عند التقاعد..

وهي نسب تقل بفارق كبير عن نسب التخفيض اللازمة اكتواريا .

ومن الأهمية القصوى إعادة تغير نسب التخفيض للمعاش المبكر التي أوردها القانون بالنسب الصحيحة اكتواريا ، نظرا لأن ظاهرة المعاش المبكر أصبحت كثيرة للغاية .

وفي تقرير المركز المالي ١٩٩٩ أكد التقرير أن عدد حالات المعاش المبكر بلغت ٢١٠١٢٧ بنسبة ٣٠٪ من إجمالي حالات التقاعد .

وبالتالي نجد أن المشكلة تؤثر في أكثر من جانب ، فهي تؤثر على التوازن المالي للصندوق ، حيث بلغت قيمة مديونية الشركات المتعثرة وعددها ٩٤ شركة - والتي مازالت تحت إشراف وزارة قطاع الأعمال - ٤٣٥,٥ مليون جنيه ، وعلى الرغم من تخصيص الحكومة ثلث حصيلة بيع الشركات لسداد الديون المستحقة عليها ، إلا أنها لم تسدد مديوناتها للتأمينات كما تتحمل الخزانة العامة أعباء إضافية عن كل حالة تقاعد مبكر

مطلوب الحد من الزيادة

ويشير حمد الله فهيم رئيس الإدارة المركزية للمعلومات والوثائق بوزارة التأمينات إلى أن التجربة العملية أظهرت قيام بعض الشركات بالتخلص من عبء المكافآت التي تقدمها للعمال المحالين إلى المعاش المبكر ، وذلك باللجوء إلى إنهاء خدمتهم عن طريق إثبات حالات العجز الجزئي المستديم ، عن طريق اللجان الطبية وعرضهم على اللجان الخماسية لإنهاء خدمتهم لعدم وجود عمل لدى الشركة يناسب حالتهم الصحية ، وبالتالي حصول العاملين على المعاش المقرر دون صرف التعويض " وهو ما يشكل ضغطا تمويليا على صندوق العاملين بالقطاع العام والخاص ، كما أدى تزايد الحصول على معاش مبكر إلى دخول أصحاب المعاشات سوق العمل في منافسة العمالة الجديدة التي تبحث عن فرص عمل .

ويقترح سيادته الحد من زيادة حالات صرف المعاش ، لما له من اثار وأعباء على التأمينات حيث إن الهدف من تقديم مبلغ دفعة واحدة من الشركة للعاملين الذين يتقدمون بطلب للمعاش المبكر ، هو إنشاء مشروعات جديدة ، حيث إن نظام التأمين يقتضي ألا يكون استحقاق المعاش ، إلا لمن ترك سوق العمل بسبب خارج عن إرادته، فإن الأمر يقتضي أن يكون صرف المعاش المبكر لهذه الحالات فقط ، وهي **العجز ، والوفاة ، بلوغ السن القانونية .**

وعلى الباقي الاستمرار في الاشتراك من خلال قوانين مختلفة أو أن يؤدي المبلغ المستحق عليه دفعة واحدة - للعاملين بالقطاع العام

والخاص الذين لم تتوفر لهم الفرص لإنشاء مشروعات جديدة إلى الصندوق الاجتماعى لاستخدامه فى تمويل الفرق بين المعاش المخفض ، ومعاش بلوغ السن .

كما يجب أن يتم أداء القيمة الحالية عن الفرق بين المعاش المحسوب على أساس نسبة التخفيض الحقيقية ، والمعاش المحسوب على أساس نسب التخفيض المعمول بها ، كما يجب إجراء بعض التعديلات التشريعية اللازمة للحد من آثار المعاش المبكر ، بأن يقتصر طلب صرف المعاش على حالات إنهاء الخدمة على غير رغبة العامل ، أى لا يكون اختياريا .

وأن يقتصر طلب صرف معاش مبكر بداية من سن معينة حيث يتم حاليا صرف المعاش المبكر عن الأجر الأساسى فى أى سن ، طالما توافرت مدة ٢٠ عاما على الاشتراك وأن يتم تعديل نسب التخفيض على الأجر الأساسى النسب الاكتوارية التى تضمن للنظام التوازن والاستمرار .

وأن يعاد النظر فى مدى خضوع المؤمن عليه لنظام التأمين الاجتماعى عن الفترة التالية للاستحقاق للمعاش ، وكيفية تسوية حقوقه التأمين عن هذه الفترة حيث إن النصوص الحالية تعطى العامل حقوقه ضد مخاطر الشيخوخة ، والعجز والوفاة حتى سن ٦٠ سنة ، حتى لو كان قد سبق له تسوية معاشه ، كما تراعى عند التسوية بعض المزايا التى تشجع العامل على أن يطلب صرف معاشه بمجرد استكمال ٢٠ عاما ويجمع بينه وبين أجره من العمل الجديد ، لكى يستمر فى الانتفاع بمزايا التأمين .

بدائل للمرحلة الجديدة

ويقول د. على درغام المستشار الإعلامى لوزير قطاع الأعمال العام إن فلسفة المعاش المبكر قائمة على أساس الاختيار المتاح للعامل وللشركة ، وأغلب العمال الذى خرجوا إلى المعاش ، هم عمال خدمات وإداريون ، أما العمالة الفنية ، فهى مطلوبة فى الشركة وخارجها ويصعب الاستغناء عنها ، وعندما بدأت الدولة تشجيع العمال على الخروج للمعاش المبكر ، تقدم الآلاف ، ولكن الشركة لها حق رفض طلب أى عامل تكون فى حاجة إليه ، كما أنه لن يتم إجبار أى عامل على الخروج للمعاش المبكر وهذا فى حد ذاته يعتبر نجاحا للتجربة .

ولكن كان هناك سوء فهم فى بداية التجربة



٢٢٢ ألف عامل
خرجوا إلى المعاش المبكر منذ بدء تجربة الخصخصة وتقاضوا ٥٤٢٢ مليون جنيه

من الطرفين ، وهو شيء طبيعى ، ولكن الأمر اليوم اتضح ومازال هناك آلاف الطلبات للخروج إلى المعاش المبكر ينظر حسب الالتزامات الجديدة.

ولانستطيع أن نقول إن المعاش المبكر لم ينجح ، بل على العكس ، المعاش المبكر لقى نجاحا كبيرا فى قطاعات كثيرة ، وهناك مؤشرات كثيرة وهناك دراسات ميدانية قام بها أساتذة بالجامعات ومعهد التخطيط القومى ، أكدت أن عددا كبيرا ممن حصلوا على مكافآت عند خروجهم إلى المعاش المبكر ، قاموا بعمل مشروعات صغيرة ، وفتحوا فرص عمل جديدة أمام الشباب ، وأن عددا قليلا من العمال أنفقوا المكافآت فى أنماط استهلاكية تحكمهم فى ذلك ظروف وأسباب اجتماعية عديدة وبالتالى لم يضف المعاش المبكر إضافات جوهرية إلى مشكلة البطالة فليس العيب عيب الفكرة وإنما عيب التطبيق .

تطوير البشر .. وتنمية الاقتصاد

وعن مشكلة الشركات الباقية والتى تزيد تكلفة خروج العمالة الزائدة بها على تكلفة إصلاح هذه الشركات يقول د. على درغام مستطردا :

لا نستطيع القول بأن الدولة توقفت عن تطبيق المعاش المبكر لأنه فشل بل على العكس فالمعاش المبكر كان فى المرحلة السابقة وسيلة فعالة لتخفيف العمالة الزائدة من الشركات حتى تتخلص هذه الشركات من أعباء الأجور الكبيرة المحملة بها ، وحتى تصبح باقى العمالة بها عمالة اقتصادية متوازنة ، وبالتالى تستطيع الشركات أن تجد طريقها للمنافسة .

ولن يحدث ذلك إلا إذا كانت تكلفة منتجاتها قليلة وغير محملة بأعباء كثيرة وهذا هو الهدف الأساسى من الخصخصة ، وهو الحفاظ على الطاقات الإنتاجية وتشغيل وتطوير الثروة البشرية وتنمية الاقتصاد القومى .

وبالتالى عندما تثبت الدراسات أن تكلفة إصلاح قطاع ما وليكن قطاع الغزل والنسيج ، والتى تقدر بـ٤٦٠ مليون جنيه تعادل نصف قيمة مكافأة المعاش المبكر ، والتى ستتجاوز المليار جنيه ، كان يجب إعادة النظر فى هذا القطاع بالذات ، وأن يصبح إصلاح هذا القطاع بطرق أخرى .

مثل إصلاح الهياكل المالية ، إدخال تكنولوجيا جديدة ، تطوير خطوط الإنتاج ، رفع كفاءة الإدارة .. بحيث تصبح هذه الشركات قادرة على تطوير نفسها ، وليس فقط الاستمرار بل وقادرة على اكتساب مساحة أو حيزا أكبر فى السوق المحلية والعالمية .

وهذا هو أحد المؤشرات الهامة لنجاح أى شركة ، بحيث تكون هذه الشركة قادرة على زيادة التصدير والمنافسة الخارجية وهذا هو الطريق الوحيد الذى يمكن الاقتصاد المصرى من مواجهة التحديات العالمية المفروضة عليه .

أما فى المرحلة القادمة فسوف يتم الإعداد لبرنامج تدريب تحويلى وإعادة التأهيل لمن يرغب من العمال ، وذلك بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كما يتم التفاوض مع الصندوق الاجتماعى للتنمية على نظام جديد يناسب المرحلة الجديدة ويمكن من خلاله تنمية وتحسين قدرات العمال ، خاصة فى الشركات التى تعانى من زيادة ملحوظة فى القوة العاملة ، وذلك بفتح مجالات جديدة فى قطاعات أخرى غير التى يعملون بها .

كابوس الأزمات الاقتصادية

البطالة .. الركود .. الفساد

مثلث الرعب فى الاقتصاد المصرى

أحوال الاقتصاد المصرى حاليا تقلق وكل يوم نستيقظ على مشكلة اقتصادية جديدة ، وهناك محاولات من جانب الحكومة لمواجهة هذه المشاكل لكن الحكومة هل تستطيع وحدها أن تتصدى لما نعانيه من أمراض اقتصادية مستعصية .. ففى دراسة أصدرتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٩٧ ذكرت أن متوسط دخل الفرد فى مصر وصل إلى ٦٥٠ دولارا سنويا أى ما يساوى ثلث متوسط دخل المواطن الأردنى ونصف دخل المواطن المغربى وواحد على ثلاثين من دخل المواطن الإسرائيلى !!. وقد وصف الخبراء هذه الأرقام بأنها كارثة لا يمكن تداركها إلا بسياسة اقتصادية رشيدة تبنى على استراتيجية اقتصادية تربط بين الأجور والأسعار ، وهذه القدرة لا تتوفر إلا بدخل قومى كبير وميزانية عامة رشيدة ، وهذه الشروط لا تتوفر فى الاقتصاد المصرى حاليا رغم كل البيانات والتصريحات الحكومية .. كما كشف تقرير للأمم المتحدة فى أواخر عام ٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠ عن وجود حوالى ٢,٥ مليون مصرى يعيشون فى فقر مدقع وأشار التقرير إلى انخفاض دخل ٣,١ ٪ من المصريين عن حوالى ١٠٠ جنيه شهريا بما يعادل دولارا واحدا يوميا ، وأوضح التقرير سوء توزيع الدخل فى مصر ، وأكد حصول أغنى ٢٠٪ من المصريين على نحو ٣٩٪ من إجمالى الدخل فى البلاد بينما يحصل أفقر ٢٠٪ على نحو ٩,٨ فقط من الدخل الإجمالى !!. وفى دراسة أجريت فى ٢٠٠١ اتضح أن ٥٢٪ من الشعب المصرى يعيش تحت خط الفقر وأن ٤ ملايين مواطن يسكنون العشش والقبور فى حين أنه فى يناير ٢٠٠١ أكدت حكومة الدكتور عبيد التزامها بكفالة من لا كفيل له ومساندة الضعيف ومن لا سند له !!!. وأمام هذه الحقائق هل تكفى مناقشات وقرارات مجلس الشعب والشورى ، أم الحاجة ماسة لعقد مؤتمر اقتصادى جديد على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى تم عقده فى بداية ولاية الرئيس مبارك .. هذه الحقائق والتساؤلات وضعناها أمام عدد من المختصين والإجابة فى هذا التحقيق.

تحقيق : **مروى بدر الدين**



كابوس الأزمات الاقتصادية

بداية يؤكد محمد فريد زكريا ممثل حزب الأحرار بمجلس الشورى ، أن الوضع الاقتصادى المصرى الآن بلاشك فى حالة سيئة للغاية وهناك أسباب كثيرة أدت إلى ذلك .

أولا : تفشى الفساد ، وإهدار المال العام ونهب ثروات الشعب والخروج بها خارج البلاد وهى تقدر بالمليارات لو كانت هذه الأموال قد تم توظيفها بالشكل الصحيح لكان من الممكن إقامة مئات المصانع العملاقة وفتح فرص عمل كثيرة أمام الشباب ، ويكون لذلك مردود اقتصادى قوى يقوم بتنشيط السوق التجارى المصرى ، ولكن الوضع الحالى سيء حيث أن كمية المال المتداول فى الأسواق ليس كبيرا ، وفى ظل هذا الكساد فإن هروب هذه المليارات هو أهم أسباب الحالة الاقتصادية المنهارة التى نعيشها .

ثانيا : عدم تطبيق الحكومة لمنهج الرئيس مبارك فى الديمقراطية ، فدائما الحكومة بأعضائها لا تسمع إطلاقا لمقترحات ممثلى الشعب ولا تنفذ وجهة نظرهم ولا تستجيب إلا لبعض الخدمات أو ما يسمى بالاستجابة الإعلامية بمعنى أن يقوم مثلا مجلس الشورى بتقديم تقارير بحل جميع المشكلات بمصر ، وتحضر الحكومة مناقشة هذه التقارير وتشيد به ولا تنفذ منها شيئا .. إذن كان لابد على الحكومة أن تراعى فى سياستها وجهة نظر السلطة التشريعية المنبثقة من وجهة نظر الشعب.

ويكفى أن الدكتور زكريا عزمى وهو من مؤسسة الرئاسة قال فى مجلس الشعب ونشرته الصحف إن الفساد وصل للرقاب منذ سنتين ولم تتحرك الحكومة ، ولم تنفذ إجراءات لمنعه .

ثانيا : عدم وجود تخطيط استراتيجى طويل المدى يجبر كل حكومة أن تواصل سياستها المكملة لخطة الوزارة السابقة ولكن ما يحدث هو أن كل حكومة جديدة تقوم بتغيير السياسات السابقة وتبدأ من جديد ، مما يؤدى إلى تخبط السياسات وعدم استكمال المشروعات القديمة فى الوقت الذى تعرض فيه مشروعات جديدة وهذا فى علم الاقتصاد يسمى تخبط اقتصادى وعدم وجود سياسة ثابتة .

رابعا : الظروف الدولية والأجندة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثير ذلك على موارد مصر الاقتصادية من قناة السويس والسياحة والبترول ..الخ ، ووجود اضطرابات وجرائم بشعة من الصهاينة على الأرض الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى تهديد العراق ، واضطرابات الأوضاع فى السودان ، يؤثر بالطبع على النمو الاقتصادى المصرى .

ووسط هذه المشكلات الاقتصادية هناك حدث إيجابى يبشر بالخير ويمكن الثقة فيه بشكل كبير وهو تطوير برامج الحزب الوطنى بالفكر الجديد الذى دعا إليه الرئيس مبارك ، وما أكد عليه من ضرورة الضرب بقوة على رموز الفساد .

وما يقوم به جمال مبارك من رسم فكر إصلاحى جديد للشباب ، وما يصحب الحزب من تطورات بتشكيل إمانة للسياسات العليا تنبثق منها لجان فى المراكز والمحافظات والقرى لمناقشة سياسة الدولة ، أى أن القرار سوف يسمع من أسفل إلى أعلى وتتسع دائرة المشاركة الجماهيرية ، هذا بالإضافة إلى تكوين مجلس أعلى للسياسات يتكون من ٢٠٠ خبير فى مختلف التخصصات يتبع أمانة لجنة السياسات .. **كل هذا يجعلنا نتفاءل بأن يقوم جمال مبارك بقيادة منهج إصلاحى داخل الحزب الحاكم سوف يؤثر إيجابيا على الحكومة ، لذا لن نحتاج لعقد مؤتمر اقتصادى جديد فما الجدوى من المؤتمرات والتوصيات والتقارير فى ظل حكومة لاتستجيب ولا تنفذ إلا سياستها المنفردة .**

ومن هذا المنطلق يمكن أن نتصور أن الوضع الاقتصادى المصرى سوف يتحسن خلال الثلاث السنوات القادمة ، لكن ذلك فى حالة إذا لم تقم أمريكا بضرب العراق ، حيث إن ضرب العراق يفقد مصر ٤ مليارات ونصف مليار دولار سنويا ، ممثلة فى تعطيل السياحة نتيجة قلاقل منطقة الشرق الأوسط ،وتعطيل السياحة وتعطيل سفن النفط والبضائع التى تمر فى قناة السويس ، وتعطيل التجارة بين مصر والعراق والتى تجاوزت ٢ مليار دولار سنويا .

وهناك نقطة هامة ومبشرة بالخير وهى أن الرئيس مبارك أصبح يراقب الحكومة بنفسه ويحاسبهم ، وهذا إثقال على مسئوليات الرئيس مبارك الذى يحاول بكل جهده تحقيق السلام وإقامة دولة فلسطين ومنع ضرب العراق وعدم تقسيم السودان ، ولكن اهتمامه بمراقبة ومتابعة الحكومة سوف يؤثر إيجابيا على الاقتصاد ويعمل على القضاء على مراكز القوى التى تحمى الفساد .

برنامج انقاذ وطنى

أما فريدة النقاش أمينة المرأة بحزب التجمع فتقول : من وجهة نظرى إننا بحاجة إلى وفاق وطنى حول سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة ، لأن بعض السياسات التى نفذت خلال العشرين عاما الماضية أثبتت فشلها ، وخاصة فيما يتعلق بصندوق النقد الدولى الذى أثبت فشله فى كل دول العالم الثالث ، كما يجب إعادة النظر فى سياسة الخصخصة وانسحاب الدولة من الخدمات الاجتماعية ، كل ذلك أدى إلى أفقار البلاد وتدهور الإنتاجية .

ونحن فى حاجة ماسة إلى سياسات جديدة تشارك فيها كل القوى الاجتماعية للدولة فلا تكون مستهدفة طبقة أو شريحة واحدة تتراكم ثرواتها وتصنع القوانين وتحدد مصير البلاد على حساب طبقات أخرى من المصريين الذين يزدادون فقرا يوما بعد يوم .

الحقيقة أن الأزمة ليست اقتصادية فقط بل هى اقتصادية ثقافية سياسية تعليمية ..**إذن نحن بحاجة إلى مؤتمر وطنى شامل لمناقشة أحوال البلاد ليس فقط اقتصاديا ولكن من جميع النواحى ويجب أن يشارك فى هذا المؤتمر اتحاد العمال ومنظمات المجتمع** المدنى والأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والمنظمات الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان ، وأساتذة الجامعات والوزراء المختصون والشخصيات العامة ، ولابد أن يسبق انعقاد مثل هذا المؤتمر لجان تحضيرية تعمل بجدية وتقدم مشروعات برامج وإحصاءات حقيقية حول الواقع الاقتصادى المصرى وتكون هذه الإحصاءات حقيقية وليست التى يتم إذاعتها فى أجهزة الإعلام لتضليل الرأى العام .

وهذا المؤتمر يجب أن يكون وقفة جدية لحساب الذات لأن الوضع إذا استمر على ماهو عليه فسوف تزداد الأمور تعقيدا وسوءا ويزداد تدهور مستوى المعيشة والبطالة والفقر والله وحده هو الذى يعرف مصيرنا بعد ذلك ، فالطبقات الفقيرة سوف تزداد فى فقرها والطبقات الغنية سوف تثرى على حساب الفقراء.

وفى تصورى أن أفضل تسمية لمثل هذا المؤتمر هو برنامج إنقاذ وطنى تشارك فيه كل قوى الشعب بما فيهم المواطنون الفقراء ، وخاصة بعد أن أثبت مجلس الشعب والشورى فشلهم فى الأعوام السابقة واعتبارهم صوتا للحكومة وكأنهم مجلس محلى .

وطبعا ذلك يرجع إلى الصلاحيات المنقوصة لهما وبحكم مواد الدستور التى تحيل سلطة اتخاذ القرار لرئيس الجمهورية ، ومن هنا أصبحت هذه المجالس صدى لصوت الحكومة وليست الصوت نفسه .

عقد مؤتمر جديد ليس مجديا

ويشير دحاتم القرانشاوى عميد كلية التجارة جامعة الأزهر إلى ضرورة أن يتوفر جو من التناغم بين كل الجهات المعنية للخروج من الوضع الراهن وخاصة فى ظل التحديات العالمية وسياسات السوق كل هذا يتطلب العمل بجدية والقضاء نهائيا على البيروقراطية لأنها أساس إعاقة نمونا الاقتصادى .

كما أن مجلسا الشعب والشورى إذا ألزما الحكومة بالقرارات التى تصدر منهما فسوف تكون الأحوال أفضل مما هى عليه الآن :

لا ننكر أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشاكل ولكن حلها ليس مستحيلا وعقد مؤتمرات

جديدة لن تكون مجدية لحل هذه الأزمة لأنها سوف تتحول إلى كلام وأوراق وتوصيات ، ولكن الذى نحن بحاجة إليه فعلا هو الالتزام بالقرارات السابقة ، وتنفيذ المشروعات التى تم البدء فيها والقضاء على الفساد والبيروقراطية فى الأجهزة الحكومية ، وأن يكون كل فرد فى موقع المسئولية أو حتى المواطن العادى مسئولا عن تطوير أدائه حتى يواكب متطلبات العصر ، فالأداء يجب أن يكون تنافسيا لأننا فى عصر التنافس فالإنتاج ليس من أجل الإنتاج فقط ولكن فى أجل الافضل والأجود والأكثر حداثة

الهرولة نحو الخصخصة والاتجاه نحو العولمة

ويؤكد عبد المنعم العزالى رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية وخبير العلاقات الخارجية بالاتحاد العام لعمال مصر ،أننا فى حاجة إلى مؤتمر اقتصادى محلى لمناقشة مشاكلنا الاقتصادية والتى فى وجهة نظرى يرجع سببها الرئيسى فى الاتجاه نحو العولمة والهرولة نحو خصخصة القطاع العام بصورة عشوائية فى الوقت الذى فشل فيه القطاع الخاص فى أن يحل محل القطاع العام

فكثير من رجال الأعمال أخذوا القروض وهربوا بها خارج البلاد ، قد وصلت قيمة ما تم تهريبه حوالى ٣٧ مليار جنيه كان من الممكن أن تحل بهم مشاكل الشباب والصناعة والتعليم وغيره .

وكان من أسوأ آثار هذه الأزمة الاقتصادية البطالة ، والتى هى أساس الانحراف والجرائم التى نسمع عنها كل يوم فلا يوجد بيت فى مصر الآن إلا وبه واحد أو اثنان من الشباب العاطل .

وهذه ليست أزمة فقط بل كارثة اجتماعية مثل القنبلة الموقوتة ، فطاقات الشباب إن لم تستغل فسوف يشجعهم ذلك على الانحراف وتدمير الذات أو الآخرين .

كما أن قضايا الفساد التى انتشرت مؤخرا يجب أن يكون لها رادع ، ومثا[illegible]ذه القضايا ما ارتكبه يوسف عبد الرح[illegible]ى وزارة الزراعة ، ومحمد الوكيل فى [illegible]زيون وماهر الجندى محافظ الجيزة السابق ورئيس شركة المسبوكات وقضية شركة النحاس ورئيس شركة الكراكات .. ألخ

كل هذه القضايا يجب أن تعالج سريعا ويضرب على يد الفاسدين بلا رحمة ونحن إذ ندعو لمؤتمر اقتصادى جديد فإن ذلك ناتج عن عدم ثقتنا بمجلسى الشعب والشورى فكل ما تصدره من بيانات هى عبارة عن كلام فى كلام تبدأ باستجواب أو طلب إحاطة وينتهى منه ويعودون إلى جدول الأعمال كأن شيئا لم يكن .

ومن جهة أخرى فإن الوضع فى سوق العمالة المصرى سيء جدا فهناك ١٨٠ ألف عامل خرجوا على المعاش المبكر منهم من أنفق الأموال التى حصل عليها وهناك البعض الآخر الذى دخل فى مشاريع ومعظمها باء بالفشل بسبب عدم وجود معلومات لديهم حول التسويق أو دراسة الجدوى أو الإنتاج المتميز ، إلى جانب أن القطاع الخاص لم يحل أزمة البطالة ، نحن فى حاجة الآن إلى مؤتمر نخرج به لحلول جذرية لمشاكلنا الاقتصادية يحضره وزير الصناعة وقطاع الأعمال والقوى العاملة والمالية والنقابات والأحزاب والهيئات الشعبية كل هؤلاء يجب أن يحضر المؤتمر لمناقشة كيف يمكن أن نتصدى للوضع الراهن السيء الذى نعانيه الآن .

الحاجة ماسة لوقفة جادة

ويرى د. حمدى عبد العظيم نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أن الاقتصاد المصرى يمر الآن بمنعطف خطير فالمشاكل الاقتصادية أصبحت كوارث ، وهذا يدعونا إلى وقفة جادة لتصحيح مسار الاقتصاد المصرى ، ومن وجهة نظرى أن أهم مشاكل الاقتصاد تتمثل فى مشكلة الركود الناتج عن الإسراف فى



د. زكريا عزمى

فريدة النقاش



عبدالمنعم العزالى

د. حمدى عبدالعظيم

الاستيراد من دول شرق آسيا ، وإساءة فى التقدير لحجم السوق وعدم جدية كثير من المشروعات من جانب القطاع الخاص ، وهذا ما اعترفت به الحكومة بنفسها ، ومشكلة الركود أيضا لها أسباب أخرى تتمثل فى تزايد الفقر ونقص القوة الشرائية لدى نصف المجتمع وسياسة الانكماش التى فرضها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

هذا إلى جانب أن البعض قد بنى ما هو غير مطلوب ٣ ملايين شقة مغلقة ، والبعض قصر أعمال التعمير والمدن الجديدة على الأغنياء فقط والبعض قد استغل مادة فى قانون النقد الأجنبى ليأخذ الأموال ويهرب من البلاد .. كل ذلك يستدعى وقفة أو مؤتمرا يتخذ قرارات حاسمة وتشريعات جديدة تحد من هذه العشوائية الاقتصادية.

برنامج شامل لتصحيح المسار

ويؤكد د. إبراهيم أباظة خبير الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب أن عقد مؤتمر اقتصادى جديد لن يكون كافيا إذا كان مثل باقى المؤتمرات التى نحضرها كل يوم دون أى تغيير ، ولكن الأمر يحتاج إلى قرارات حاسمة ونظرة واعية تأخذ بعين الاعتبار أحوالنا المتعثرة من جميع النواحى فمستوى النمو الاقتصادى قد انخفض إلى النصف ، وقيمة الجنيه المصرى قد انحدرت بنسبة ٣٠٪ على الأقل .

بالإضافة إلى وجود طاقات عاطلة وصلت فى إحدى الصناعات وهى صناعة السيارات إلى ٥٠٪ ، وفى الوقت نفسه تعهدت حكومة د. عاطف عبيد بمواجهة مشكلة البطالة بخلق ٦٥٠ ألف فرصة عمل فى العام ، ثم زادتها فى بيان تال إلى ٨٠٠ ألف وظيفة ، ولكن الدراسات تؤكد أن العدد الحقيقى لم يتجاوز ٣٥٠ ألف وظيفة ، وكان الكثير من الوظائف مجرد وظائف وهمية فإما أن يدخل الشباب إلى الحكومة من باب الوظيفة المؤقتة وإما أن يدخل فى عداد المشتغلين بحصوله على قرض من الصندوق الاجتماعى حتى لو تعثرمشروعه بعد شهر واحد.كما أنه يتم أحصاء المتدربين على أنهم حصلوا على وظائف دائمة وقد وصل تعداد العاطلين بحسب تعداد الحكومة إلى ٢ مليون ، ولكن الأرقام التى أسفر عنها الإعلام عن فتح باب التوظيف بالحكومة وصلت إلى ٤٫٤ مليون شخص وهو ما يعنى أنهم بلا عمل ، أو يشتغلون فى أعمال مؤقتة أو بأجور ضئيلة .

ومن جهة أخرى يجب إعادة النظر فى سياسة الخصخصة التى لم نعرف حتى الآن أين ذهبت أموالها ، فبيع الشركات المصرية بهذه الطريقة يعتبر مهزلة ونحن نعرف جميعا ما يتم فى القطاع العام من محاولة لتدميره وبيعه بأثمان بخسة ولا نعرف لمصلحة من يتم ذلك .

والموضوع المهم الذى يجب أن تراعيه الحكومة الصناعة الوطنية التى يجب أن تتطور لمواجهة تحديات السوق العالمية وزيادة الصادرات .

والمهزلة تتضح فى البيانات والإحصائيات ، فقد بلغت الواردات عام ٩٧/٩٦ حوالى ١٥ مليار و٢٣٥ مليون دولار وارتفعت عام ٩٨/٩٧ إلى ١٦ مليار و٨٩٩ مليون دولار بزيادة قدرها مليار و٢٣٥ مليون دولار بينما وصلت صادرات عام ٩٧/٩٦ حوالى ٥ مليارات و٣٤٥ مليون دولار وانخفضت عام ٩٨/٩٧ إلى ٥ مليارات و١٢٨ مليون دولار بانخفاض قيمته ٢١٧ مليون دولار ، هذه هى الحقائق الرسمية التى يجب مواجهتها بصراحة فالموضوع أخطر من مؤتمر ولكن فى وجهة نظري أنه يحتاج إلى برنامج شامل لتصحيح مسار الاقتصاد المصرى .

محكمة الأسرة

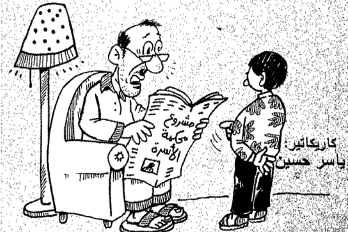
خطوة نحو تحقيق أمن الأسرة واستقرارها

بدأت إدارة التشريع بوزارة العدل في إعداد مشروع قانون " محكمة الأسرة " الذي يهدف لإدخال نظام متكامل لمحكمة الأسرة يختص بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية للولاية علي النفس والمال ، وكذلك تجميع شتات ما يثار من دعاوي عديدة بين أطراف الأسرة علي منضدة واحدة داخل مبني قضائي يختص بهذا الغرض وذلك تيسيرا للإجراءات وتخفيفا عن كاهل الأسرة ، مع تطبيق دقيق لتحقيق هذا الهدف من إقامة هذه المحكمة وتخصيص قضاة قائمين عليها .

وقد حدد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تصورا لإقامة هذه المحكمة المقترحة بحيث تشكل من ثلاثة قضاة وتختص بالنظر في دعاوي التطليق وما يرتبط بها من طلب نفقة للزوجة ومؤخر الصداق ونفقة الصغار وحضانتهم وتوفير مسكن لإيوائهم بحيث يصدر حكم واحد من هذه المسائل المرتبطة والمترتبة حتما علي الحكم بالتطليق دون حاجة إلي لجوء الزوجة أو الزوج لرفع دعاوي منفصلة بكل مسألة علي حدة وتضم المحكمة المقترحة جميع التحقيقات المتعلقة بأحوال الأسرة .

وتتكون المحكمة من ثلاثة قضاة يعاونهم أخصائيون اجتماعيون ونفسيون ومعاونة النيابة العامة للأحوال الشخصية ويكون بالمحكمة ملف واحد يضم جميع المنازعات الخاصة بالأسرة ، كما سيختار الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون من خريجي الكليات المتخصصة ويتم إلحاقهم بمحكمة الأسرة بعد تدريب وإعداد وتأهيل مناسب بحيث يكون بالمحكمة خبيران أحدهما علي الأقل من النساء ، وتطرح مجلة العمل " كعادتها هذا الموضوع للمناقشة لحيويته وأهميته في تحقيق أمان واستقرار الأسرة المصرية وذلك من خلال حصيلة من الآراء الهامة

تحقيق : **أحمد عبد الرحمن**



■ يابنى هو احنا محتاجين محكمة !! دى الست والدتك بتحاكمنى كل شهر عشان مصروف البيت

في البداية أشارت الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومي للمرأة أثناء مناقشتها لفكرة محكمة الأسرة إلي أن صدور قرار وزير العدل بتشكيل لجنة لوضع أسس قيام محكمة الأسرة هو واحد من أهم القرارات التي تهم المرأة المصرية والأسرة المصرية ككل ، كما أكدت علي أن محكمة الأسرة هي جزء أساسي مكمل لتوازن الأحوال الشخصية التي صدرت ووجود المحكمة سيكون في أهمية وجود القانون ذاته ، كما أشارت سيادتها إلي أن المجلس القومي للمرأة قد قام من قبل برصد عدد من القضايا التي تحتاجها أي سيدة للوصول إلي حقوقها العائلية في حالة الانفصال أو غيره نجدها تزيد عن سبع أو ثمان قضايا مختلفة أمام محاكم مختلفة فمنها ما يتعلق بالنفقة أو الحضانة أو غيرها من الحقوق التي يكفلها القانون للزوجة وهو ما يجعل أي سيدة تقع في هذا الإشكال تعاني بشدة وتقضي سنوات طويلة قبل أن تصل لحل مشكلة واحدة من هذه المشاكل .

وتضيف سيادتها بأن هذه المحكمة المقترحة ستكون مختصة بنظر كل قضايا الأسرة مرة واحدة ، وهذا الحل سيقضي من ناحية علي تعدد الدعاوي وإرهاق الزوجة وتوفير جهد القضاة في نفس الوقت ، كما أضافت أن محكمة الأسرة من أهم المشروعات التي يحرص المجلس القومي للمرأة علي قيامها من أجل تأمين الأسرة واستقرارها والحفاظ علي الأولاد ، ونحن في انتظار صدور القرار بوجود هذه المحكمة التي ستمثل نقلة تشريعية هامة وخطوة غير مسبوقة لصالح الأسرة.

أما الدكتورة فوزية عبد الستار مقررة اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة فتري أن محكمة الأسرة ستشكل التخصص في قضايا الأحوال الشخصية المختلفة وتتميز بأنها تضم قضاة متخصصين في قانون الأحوال الشخصية ، وهذا التخصص منصوص عليه في قانون السلطة القضائية ولكنه مع الأسف نص لا يطبق ، ولذلك فإن تطبيقه في مجال الأحوال الشخصية سوف يحقق مزايا كثيرة ، لأن التخصص يتميز بأنه يكون خبرة طويلة لدي القاضي ، وهذه المحكمة سوف تعني بمحاولة الصلح بين الأطراف المتنازعين لكي تنقذ الأسرة بقدر الإمكان ، وفي ضوء القاعدة الدينية التي تقضي بأن الطلاق أبغض الحلال عند الله ، كما أنها سوف ترفع جميع القضايا الناشئة للنزاع مرة واحدة لجميع القضايا بدلا من أن تشتت القضايا بين عدة محاكم ويصدر الحكم من كل منها في وقت مختلف عن الآخر مما يستنفد جهد وأعصاب ووقت وأموال المتقاضين ، وسوف تجمع هذه القضايا وفقا لنظام محكمة الأسرة أمام قاض واحد ومحكمة واحدة هي محكمة الأسرة ، وهذا النظام سيتيح للمحكمة أن تطلع علي جميع أبعاد المشكلة ولذلك تكون أقدر علي أن تحكم فيها بأحكام أدني إلي تحقيق العدالة وترفع أمامها مثلا قضية التطليق وقضية النفقة وقضية الطاعة وقضية رؤية وغيرها ، ويفصل القاضي في كل هذه القضايا بعد أن يكون قد ألم بكل أبعاد المشكلة.

وأضافت بأن القاضي يلجأ إلي التحكيم كما ورد في القرآن الكريم فيبعث حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة لمحاولة الصلح بينهما ، وإذا كان هناك أولاد تعاد المحاولة مرة أخري في سبيل إنقاذ الأسرة من الدمار ، وتنهي سيادتها قولها بأن هناك ميزات كثيرة لهذه المحكمة فهي ذات طابع اجتماعي أكثر من غيرها لأن التخصص في الحكم في المسائل الأسرية والحرص علي محاولة الصلح بين المتنازعين والرفق

بالأطفال كل ذلك من شأنه أن يجعل المحكمة تنجح في حالات كثيرة وتعيد الوفاق إلي الزوجين وبذلك تقل حالات الطلاق .

وتقول السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس القومي للأمومة والطفولة إن مشروع هذه المحكمة يتفق تماما مع توصيات وتوجهات المجلس وجهوده خلال العامين الماضيين ، حيث تمت دراسة الموضوع واستطلاع تجارب الدول الأخري التي تأخذ بهذا النظام ، واستقر الاقتناع بفائدتها في حل النزاعات الأسرية ووقف تفاقمها وسرعة التوصل إلي حسمها ، وكذلك الحفاظ علي خصوصيات الأسرة وحماية الأطفال من مشاهد الخصومات العائلية ، كما أن المناخ العائلي الذي يوفره نظام محاكم الأسرة وما يسمح به من نصح وتوجيه ينجح في العديد من الحالات في تجنب وقوع الانفصال بين الزوجين الذي يهدد ، كيان الأسرة ويتسبب في أسوأ الآثار السلبية علي الأبناء.

وعن كيفية تطبيق نظام هذه المحكمة تقول سيادتها بأنه لا يستدعي تطبيق هذا النظام في مصر إلي تشريعات جديدة فالأحوال الشخصية تختص بنظرها محاكم محددة بالفعل وهي المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية وفقا لموضوعها وما يلزم هو تضمين تشكيل المحكمة أخصائي اجتماعي أونفسي لمعاونة الأسرة في التوصل للتفاهم قبل نظر الدعوي وتحديد قاعة مستقلة بالمحكمة لنظر دعاوي الأسرة ، وقد يشجع التطبيق علي رفع النظر في تولي المرأة منصب القضاء .

وتؤكد **الدكتورة ليلي تكلا** عضو المجلس القومي للمرأة ، علي أن محكمة الأسرة هي واحدة من أهم الوسائل التي تصون العلاقات الأسرية حتي في حالات الاختلاف لحماية الأطفال من التعرض للمناخ القاسي الذي يسود للمحاكم العادية ، ولأنه راجع إلي التفاهم والإنفاق والمعالجة ولا يصل الموضوع لمرحلة التقاضي ، كآخر خطوة فعندئذ يكون الهدف هو حل الخلافات دون صراعات وعداء ومن مزايا هذا النظام أنه يمهد الطريق لتولي المرأة منصب القضاء.

وتستطرد الدكتورة ليلي تكلا قائلة : إن إنشاء محاكم للأسرة توفر ثلاثة أركان هامة هي تخصص القضاة والمكان اللائق وفرصة المعالجة ، وأنها لا تكون بتعديل المسميات ولكن الأمر يتطلب أولا إعداد المقومات المادية والبشرية والعلمية قبل القضاة والمكان والإخصائيين والباحثين الاجتماعيين والمستشارين في القانون والاقتصاد والتربية والتنمية وعلم النفس الذين هم معا عماد لهيئة المحكمة .

لذلك أرجو ونحن نبحث مشروع تبسيط إجراءات التقاضي وبصفة خاصة في مجال الأحوال الشخصية أن نسد كل الثغرات التي من خلالها يطول عذاب المرأة في أروقة المحاكم وأن نأخذ بعين الاعتبار فكرة محكمة الأسرة حتي نريح المرأة وننتصف الأسرة المصرية ونعيد إليها الكثير من الاستقرار وراحة البال .

ويشارك الدكتور عبد الخالق عفيفي عميد معهد الخدمة الاجتماعية ببورسعيد بقوله إن إنشاء محكمة الأسرة سوف يكون المدخل الرئيسي لإنجاز وسرعة البت في عدة قضايا متعلقة بالأحوال الشخصية التي تستغرق سنوات وسنوات ، ولكن في البداية هناك إجراءات مصاحبة لعملية إنشاء المحكمة منها علي سبيل المثال : العودة مرة أخري للخبير الاجتماعي مثل الأحداث - تفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بحيث يكون لها دور في تقديم تقرير عن الحالة ومحاولة التوفيق بين الزوجين - أن يكون هناك صندوق اشتراك للأسر من خلال شركات التأمين يقوم بدفع نفقة مؤقتة لحين الفصل في القضايا المرفوعة لحين البت في الإجراءات - تفعيل دور مساعدة القانون للأسرة من خلال مكاتب التوجيه والاستشارات بمعني أن يكون هناك نوع من المحامين المتفرغين لهذه القضايا بهدف عدم التباطؤ وسرعة البت - وأن تكون هناك ثقافة قانونية للزوج والزوجة .

وفي النهاية تقول **الدكتورة كاميليا شكري** رئيس لجنة سيدات الوفد إنني أحبذ أن تكون هناك محكمة للأسرة ، وذلك لخصوصية الموضوعات والقضايا التي ترفع فيها قضايا الأحوال الشخصية ، والتي يستغرق الفصل فيها وقتا طويلا قد يصل في بعض الأحيان من ست إلي سبع سنوات وأكثر وبالتالى نوفر الوقت والجهد والمال ونحمي خصوصية وعلاقات الأسرة ، وأري أن يكون تشكيل هيئة المحكمة من القضاة المتمرسين في قضايا الأحوال الشخصية لأن لها أبعادا مختلفة وهذه المحكمة في محاولة جدية لتبسيط الإجراءات في قانون الأحوال الشخصية كما أري أن تتضمن هيئة المحكمة سيدة تكون قاضية لأن المرأة هي التي تحس بمشاعر وآلام المرأة مثلها .

كلمة أخيرة

وبعد فمازال النقاش متواصلا لأن الموضوع من الموضوعات الحيوية التي تمس مستقبل واستقرار وأمن الأسرة المصرية ، وقد سبق أن تناولناها في عام ٩٨ وعدنا إليه لنستكمل تحقيقه ونوفيه مزيدا من الاهتمام الذي يليق به ، وإذا كان هناك بقية من حوار فكله تقريبا لا يخرج عما تناولناه ومع ذلك فللحوار بقية نعود إليه في عدد قادم بإذن الله ، وحتي يتحقق ذلك لانستطيع أن نغفل بعض الجوانب الهامة التي نشير إليها في عجالة وهي :

أن إهمال المحاكم وبطء التقاضي يؤدي إلي ارتباك كثير من السلوكيات الخاطئة التي قد تصل إلي حد الجريمة ، لأن الزوجة التي ليس لها مورد رزق تضطر للعمل أو الانحراف أو تضطر لإرسال أولادها للعمل ، أضف إلي ذلك أن طول الإجراءات وكثرة تكاليفها يجعل كثيرا من الأفراد يسقطون في منتصف الطريق دون الحصول علي حقوقهم ، إلي جانب استغلال المحامين سواء استغلالا ماديا أو إطالة أمد القضايا ، لأنه من أسوأ القضايا هي قضايا الأحوال الشخصية ، فمثلا قضية الحضانة يظل الأولاد في حالة تشقق قد يدفعهم إلى الانحراف نظرا لحالة التوتر وعدم الاستقرار وكل ذلك يدفعنا لأن نطالب ونصر بضرورة النظر في هذه القضايا علي وجه السرعة وتحديد محكمة للنظر فيها ، ووضع حد أقصي للبت في هذه القضايا ، وكذلك وجود قاضية تدخل في سلك المحكمة لو لم يتعارض ذلك مع الشريعة ، لأن المرأة قد تتفهم مشاكل المرأة والأولاد أكثر من الرجل .

كما يجب أن تكون هناك محكمة للأسرة في كل محافظة حتي يسهل الوصول إليها ، وأن يتناسب عدد القضايا في هذه المحاكم مع عدد القضاة بحيث يستطيع القاضي أن ينظر ويدقق في القضية ، وأخيرا هناك نقطة هامة لابد من النظر إليها باهتمام وهي أن قضايا الأحوال الشخصية والخاصة بكثير من الفقراء الذين لا يعرفون كيفية التعامل مع المحاكم ومع المحامين لهذا يلزم وجود محامين لدي محكمة الأسرة يدرسون هذه القضايا إما بالمجان لهذه الطبقة أو بأجور زهيدة مثل المحامين في محاكم الأحداث ، كما نطالب بوجود أخصائية اجتماعية في هذه المحكمة وهذا لو لجأت وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء دور لحماية المرأة التي لها ظروف خاصة لحمايتها ومساعدتها .

بعد انهيار كوبري المرازيق وخسائر شركتي الكوك والحديد

الخطر يهدد صناعة الحديد والصلب

خبر صغير .. طالعتنا به بعض الصحف منذ أسابيع قليلة .. الخبر يقول: مليار و١٢٠ مليون جنيه خسائر شركتى الكوك والحديد بحلوان بعد انهيار كوبرى المرازيق الذى يعد الشريان الوحيد الذى يسمح بوصول خامات المصانع لهذه الشركات .. واستنادا إلى مضمون الخبر .. فإن الأمر بهذه الصورة يعد "مصيبة" أولا بهذا الرقم الكبير الذى تشير إليه الخسائر . . وثانيا لهذه القوى البشرية المعطلة عن العمل .. ولاهدار حجم إنتاج ضخم تمد به هذه الشركات السوق المحلية باحتياجاتها ناهيك عن طلبيات التصدير . . المهم أن هذه الواقعة تأتى فى وقت لا تعيش فيه صناعة الحديد والصلب فى مصر أزهى عصورها على الاطلاق خصوصا بعد تذبذب أسعارها فى الأسواق ونتيجة لوقوعها تحت وطأة ظروف اقتصادية عالمية صعبة . . جعلتها تتراجع . . وتفقد شيئا من توازنها فى الشهور الأخيرة.. "العمل" تفتح ملف صناعة الحديد والصلب فى مصر وماتشكو منه هذه الصناعة من أوضاع قد تتحول إلى صداع مزمن إذا لم يتم التحرك لتمكينها من استعادة توازنها . واستقرارها .

تحقيق: **مجيب رشدى**

فشلت جميع محاولاتنا فى الحصول على أية معلومات أو بيانات خاصة بمشكلة شركة الحديد والصلب وخسائرها بعد انهيار كوبرى المرازيق .. وللتأكد من حقيقة الرقم الذى أعلن فى الصحف عن هذا الحجم الضخم من الخسائر بسبب انهيار الكوبري .

وبعد عدة اتصالات مع **رئيس مجلس إدارة الشركة د.على حلمى** اكتفي بأن قال عبر اتصال تليفونى معه إن المشكلة قد تم حلها وإنها انتهت وسوف تتم جدولة الخسائر وعلق بأنه لاداعى لكى نفتح جروحا قد اندملت ، وأن الشركة عاكفة على الوصول إلى حل لتسهيل وصول خامات المصانع إليها مع استمرار عمل العمال ، وحركة الإنتاج تسير بمعدلها الطبيعى .

● **وكان إبراهيم الأزهرى رئيس النقابة العامة للكيماويات** قد أعلن أن خسائر شركتى الكوك والحديد وصلت لمبالغ فلكية فى فترة وجيزة بعد انهيار الكوبرى . . أما جمال بشير رئيس اللجنة النقابية بشركة كوك حلوان فأشار إلى أن الشركتين تقومان على إنتاج متكامل وأن إنتاج الحديد والصلب قائم على الطاقة الإنتاجية المستمرة من الكوك .

ومن جانبه نفي السيد عبدالمنعم العزالي -رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية- أن يكون هذا الحجم الكبير من الخسائر بسبب إنهيار الكوبري فقط ولكنه أرجع هذه الزيادة الكبيرة في حجم الخسائر إلي قصور في إنتاج الشركة و أن هذه الخسائر قد تزايدت بعد انهيار الكوبري ولكنه ليس السبب الأساسي لها .

وأكد العزالي بأنه يجرى حاليا الاتفاق بين عدة وزارات منها الصناعة وقطاع الأعمال بالاتفاق مع وزارة النقل لإصلاح الكوبري لتلافي المزيد من الخسائر ولعدم تعطيل الحركة الإنتاجية للمصانع . . وأوضح العزالي بأن حالة العمال مستقرة الي حد كبير وأنهم عازمون علي استكمال مسيرة العمل في المصانع والشركة ، والتي تدرس إدارتها حاليا كيفية تعويض هذه الخسائر بتكثيف حجم الإنتاج وبالعمل علي زيادة وصول عربات نقل الخامات يوميا للمصانع.

وتأتى هذه المشكلة الخاصة فى وقت اشتعلت فيه أسعار الحديد بشكل أصبح يهدد الصناعة وفيما يلى استعراض لبعض آراء المنتجين ورجال الأعمال ورجال الصناعة والمسئولين الذين يناقشون القضية فى محاولة للوقوف على حل لها .



رسوم إغراق

يلفت منير صلاح الدين -أحد مستوردي ومصدري الحديد الانتباه إلى أمر بالغ الخطورة يهدد بفرض رسوم إغراق على صادرات مصر من الحديد ويهدد سمعة الصادرات المصرية كلها ، حيث يتم تصدير طن الحديد بسعر ١٢٠٠ جنيه تقريبا بينما يباع في مصر بسعر ١٧٥٠ -١٨٠٠ جنيه وهنا يكمن الخطر لأن سعر التصدير أقل من السعر المحلي وأى دعوى اغراق ترفعها الدولة التي نصدر إليها ستربحها بسهولة و كل هذا بسبب أطماع البعض وسوء تصرفهم .

وعما اشيع عن انخفاض أسعار الحديد إلى ١٥٠٠ جنيه يضيف صلاح الدين:

الأسعار بالفعل انخفضت بعض الشيء ولكن ليس بسبب تخفيض المصانع لأسعارها فعلى سبيل المثال لايزال السعر في المصانع الخاصة الكبرى حوالي ١٦٦٠ جنيها للطن للتعاقدات ولم تنخفض الأسعار عن أسعار شهر يوليو الماضي وإن كانت المصانع الصغيرة الأخرى قد يقل السعر فيها بمعدل ٥٠ أو ١٠٠جنيه للطن إلا أن السبب الحقيقي في انخفاض السعر في الأيام الأخيرة هو خروج كميات كبيرة من المخزون لدى بعض التجار منذ عدة شهور بأسعار منخفضة وهنا نتساءل -والحديث مازال للسيد منير صلاح الدين -لماذا يتم رفض الحلول التي طالب بها الخبراء بتخفيض رسوم الإغراق لفتح السوق خاصة وأن الدول التي لاتفرض عليها رسوم اغراق الاستيراد منها غير عملي سواء بسبب بعد المسافة أو انقطاع تكلفة الاستيراد فلا أحد يريد الإضرار بالصناعة الوطنية ولا أحد أيضا يرضى باحتكار السوق المصرية واستغلال المستهلكين

مشكلة أخرى ظهرت ولها نفس الأهمية وهي مشكلة ارتفاع أسعار الصاج بنسبة ٤٠٪ خلال الأشهر الأخيرة إلى أن وصل إلى ٣٩٥ دولارا للطن مما تسبب في رفع أسعار أنابيب البوتاجاز وطفايات الحريق . .

●وهنا يقول د.محرم هلال رئيس شعبة منتجي أوعية الضغط باتحاد الصناعات إن هذا الارتفاع تاريخي وغير مسبوق .. وهناك احتكار في مجال الصاج حيث تحتكر شركة واحدة إنتاجه وطالبت بفرض رسوم أغراق عليه وفرضت الرسوم ورفعت الأسعار بمقدار ٥٦٠ جنيها في شهرين ورفضوا اى تفاهم بل الأغرب فرض رسوم اغراق على الحديد المسحوب على البارد والمستخدم في صناعة السيارات رغم أن هذا النوع لاينتج في مصر.

من أجل عمالنا .. ومصانعنا

مجموعة من العاملين في هذه الصناعة وهم :عبد الحكيم عثمان وجمال أبو ذكرى ومحمد خليل قوطه ومحمود الفقي وآخرون يتفقون في أن الزيادة في أسعار الحديد جزء منها مبرر نتيجة الأسعار العالمية لكن جزءا آخر غير مبرر إطلاقا والدليل أن بعض المصانع صدرت حديدا للخارج بأسعار أقل من السعر المباع به في مصر فلماذا التصدير والسوق في هذا الحالة . . إننا نريد الحق .,. والحق أن يتم تخفيض رسوم الاغراق من ٣٠٪ إلى ١٠٪ أو ١٥٪ بحيث يصبح الاستيراد له جدوى اقتصادية . . نريد أن نحافظ على العمالة وعلى مصانعنا الوطنية لكننا في الوقت ذاته يجب أن نراعي مصالح بقية الأطراف وإذا كانت المصانع الخاصة تقول إن السعر العالمي هو سبب الارتفاع فإن شركة الحديد والصلب تعرضت لنفس الموقف ولكنها لم ترفع الأسعار بنفس الصورة وإنما كانت الزيادة معقولة.

●أما السيد عادل الدنف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية

فأكد أنه ليس هناك قرارات بشأن اغراق الحديد إلا بالنسبة للمستورد من كل من تركيا ورومانيا فقط ، وهذا يعني أن الحديد متاح استيراده من أى دولة في العالم بخلاف هاتين الدولتين وأشار إلى أن الحديد كان يملأ المخازن في العام الماضي وكان يستورد من أوكرانيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق بسعر ١٧٠ دولارا للطن لكنه قفز الآن إلى ٢٢٠ دولارا وأوضح أننا لاننتج الحديد من الخامات الأساسية إلا في بعض الشركات أما بقية الشركات



فإنتاجها مجرد درفلة.

جشع التجار

• أما المهندس مصطفى رزق أمين عام اتحاد مقاولى البناء والتشييد فيطالب بتعويض المقاولين عن ارتفاع أسعار الحديد بصورة مناسبة فلا يمكن أن يتحملوا هذا الارتفاع غير المبرر بسبب جشع بعض المنتجين والتجار ، فالحكومة ينبغى أن تعوض المقاولين الذين اتفقوا على أسعار معينة لعطاءات المبانى ولم يحسبوا هذه الزيادة الكبيرة.

د.إسماعيل شلبى أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الزقازيق يرى أن الاقتراح الخاص بتعديل عقود العطاءات حتى لايتحمل المقاولون تكلفة الزيادة فى أسعار مواد البناء وحديد التسليح بشكل خاص من شأنه أن يضيف أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة نتيجة تلاعب شخصي لبعض التجار مما أدى إلى ركود قطاع ضخم مثل قطاع المقاولات الذى يعمل به الملايين.

ومن جانبه أكد د. أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب على أن أسعار الحديد والصلب انهارت فى العام الماضى عالميا وأغلق الكثير من المصانع ، ولذلك حدثت ندماجات بين كيانات صناعية كبرى لتقليل التكلفة ، وصارت هذه التجمعات تنتج حوالى ٢٠٪ من حجم الإنتاج العالمى .. وأشار د. مبارك إلى أن حجم الإنتاج فى مصر يصل إلى ٥,٩ مليون طن وقد أدى الكساد إلى انحسار الطلب عليه ، وأكد د.مبارك أن الشركات المحلية يمكنها أن تغطى ٨٠٪ من احتياجات السوق .

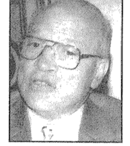
زيادة .. ولكن

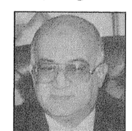
وفى حوار مع وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية .. أوضح د.على الصعيدى إن أسعار الحديد ومدخلاته فى الأسواق العالمية وما لحق بها مؤخرا من زيادات كانت متوقعة منذ فترة لمن يتابعون تطور الأسعار فى هذه الأسواق وكان طبيعيا أن يمتد أثرها إلى السوق

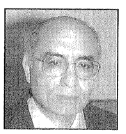
٤٠٪ زيادة فى أسعار الصاج وزيادة مماثلة فى أسعار أنابيب البوتاجاز وطفايات الحريق

وزير الصناعة: نطالب المنتجين بالشفافية فى إعلان الأسعار!!

العاملون فى الصناعة: ارتفاع الأسعار العالمية ليس السبب الوحيد

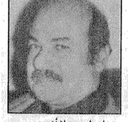

د. على الصعيدى


م. عادل الدنف


د. على حلمى


د. أمين مبارك


عبدالمنعم الغزالى


إبراهيم الأزهرى


عبدالوهاب قوطة

المحلية باعتبارنا لسنا بمعزل عن الأسواق العالمية .. **وهنا أطالب منتجى الحديد والصلب بضرورة الشفافية فى إعلان الأسعار وموافاة وزارة الصناعة بها باعتبارنا جهة حيادية لتكون متاحة أمام الجميع .**

وأضاف الصعيدى :

نحن ندعو الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات إلى تنسيق التعاون لمتابعة أسعار الحديد ومدخلاته دوريا لتحقيق التوازن المطلوب فى الأسعار وتفعيل آلية السوق لمصلحة جميع الأطراف ومنعا لاستغلال أى منها لتقلبات الأسعار فى الأسواق العالمية . .ولن يتم إطلاقا فتح الباب أمام أية دولة تريد أن تغرق السوق المصرية بإنتاجها وذلك تأكيدا على حرص الحكومة على عدم تعرض المصانع المصرية لأية هزات .

وطالب الوزير اتحاد مقاولى التشييد والبناء بضرورة إعداد نظام جديد للتعاقدات الحالية والمستقبلية يتسم بالقدرة على استيعاب التقلبات المتوقعة فى الأسعار فى مواد البناء لتحقيق التوازن الحقيقى لجميع الأطراف .

وبعد

فإن تذبذب الأسعار داخليا وخارجيا يشكل خطرا أمام صناعة الحديد والصلب وإذا لم تتم معالجة الأمور فسوف تستفحل المشكلة ويصعب حلها . . وإذا كانت هناك بعض الشركات الخاصة المنافسة فى هذه الصناعة تستأثر وحدها بنسبة كبيرة من المنتجات التى تغرق بها الأسواق فهذا ليس معناه أن نعلق جميع الأخطاء على شماعة واحدة . . وعلينا أن نواجه أخطاءنا بشجاعة وألا نلتزم الصمت تماما كما فعل رئيس شركة الحديد والصلب حتى نواجه المشكلة قبل استفحالها .

التكنولوجيا الحديثة : والجديد فى الأمن الصناعى

الوقاية من مخاطر المنظفات الصناعية

إن كل عملية صناعية هى منظومة لها مدخلات ولها مخرجات ، والمدخلات هنا هى المواد الخام والمخرجات هى المنتج النهائى ، وإن كل مخرجات المنظومة هى مدخلات لمنظومة أخرى ، ولكل منظومة عمليات داخلية .. وفى كل عملية صناعية نجد المواد الوسطية والمواد المساعدة والمواد الثانوية والمخلفات ، ولكل عناصر المنظومة الصناعية هذه مخاطرها وطرق اكتشافها والوقاية منها قبل أن تقع وهذا هو جوهر الأمن الصناعى الذى هو تطبيق لإدارة الأزمات .

وبهذا المنظور المنظومى سنتناول مشكلة المنظفات الصناعية التى أنتجتها التكنولوجيا الحديثة والتى تختلف عن الصابون العادى من حيث المدخلات وبالتالى من حيث المخرجات ففى الصابون نجد المواد الخام هى الزيوت الطبيعية والصودا الكاوية أما فى المنظفات الصناعية الحديثة فنجد هناك منظفات تتأين فى المحلول ومنظفات لاتتأين ، أما المنظفات المتأنية مثلا ففيها مجموعة قطبية سالبة مثل السلفونات (-so3-) أو السلفات (-oso3-)المرتبطة بسلسلة هيدروكربون .. وهناك إضافات أخرى مثل المواد التى تزيل عسر الماء مما يساعد فى فاعلية النظافة ويعمل على عدم إعادة ترسب القذارة إلى جانب إضافات كثيرة لأغراض أخرى .. ويجب أن تكون المنظفات قابلة للتحلل البيولوجى أى أن يتم تدميرها بفعل البكتريا فى المجارى المائية ومصانع تنقية مياه الصرف وإلا حدث تلوث بالأنهار (تلوث البيئة) .. كما أن الإضافات مثل الفوسفات والسليكات وماأشبه هى ما يعطى الثياب اللون النهائى الأبيض .. وغالبا ما تكون المنظفات الصناعية الحديثة على شكل مسحوق أو سائل مثلما فى تنظيف الأطباق والحلل .. ومن أهم الإضافات أيضا المواد التى تسبب البياض والمحتوية على الأوكسجين النشط وكذلك بعض الإنزيمات التى تزيل بقعا معينة وكذلك المواد المعطرة التى تكسب المنتج النهائى رائحته الجميلة .. أما المنظفات السائلة فقد تحتوى على مذيب عضوى مثل الكحول ومواد قاتلة للجراثيم ومواد صبغة إلى جانب الفوسفات والمواد الكاشطة أو السالخة .

والآن نكون قد قمنا بأول خطوة فى الأمن الصناعى وهى جمع البيانات لمعرفة وتحديد المشكلة مصدر المخاطر ، وذلك بالتعرف على طبيعة منظومة العمليات الصناعية وتحليل عناصرها ، واستكمالا لهذا التحليل المنظومى System Analysis نقول إن مدخلات العملية الصناعية فى صناعة المنظفات الحديثة قد تسبب هى وسائر المواد الداخلة فى التفاعل نوعا من الحوادث والإصابات والحساسية كما أن مخرجات هذه العملية أى المنظفات نفسها كمنتج نهائى قد نشأ عند استخدامها حساسية أو إصابات نتيجة ابتلاعها بطريق الخطأ مثلا .. ورغم شيوع استخدام الأوتوماتيكية فى المصانع الحديثة إلا أنه مازال هناك شيوع فى أمراض الجهاز التنفسى والحساسية بسبب الإنزيمات الداخلة فى التفاعل ومن أمثلة ذلك الزكام والتهاب الحنجرة بل والأزمات الربوية والنزلات الشعبية المزمنة وكل هذا يستلزم استخدام التهوية بالشفط لإزالة ما يعلق فى هواء العنابر من أتربة المواد المتعلقة بالمنظفات والتى قد تسبب أيضا حساسية بالجلد ، كما أن هناك حساسية ضد الإضافات العطرية التى تضاف للمنظفات ، وقد تكون المادة العطرية فى حد ذاتها غير مسببة للحساسية إلا عند دخولها فى تركيبة المنظفات .. وإن حالات ابتلاع المنظفات يجب علاجها فى الحال بمعرفة طبيب خبير أو بنقله إلى مركز علاج السموم .. وإذا لم يتوفر وجود الطبيب الخبير أو المركز المتخصص فى السموم فيجب إعطاء المصاب كل ما يلزمه من إسعافات أولية فإن التأخير يمكن أن يكون فى غاية الخطورة .. وعموما يمكن فى جميع الحالات إعطاء المصاب الكربون الطبى بكل مستحضراته أو هيدروكسيد الألومنيوم كما يمكن إعطاؤه فى حالة الإمساك أى ملين نباتى .. وكذلك يعطى مستحضرات زيت – سليكون " أو زيت البرافين .. وينبغى قبل إجراء تفريغ للمعدة استخدام عامل لإخماد الرغاوى للتأكد من أنه لن توجد رغاوى أكثر من ذلك فيما بعد .. ويجب إعطاء العناية البالغة لمنع مخاطر دخول الرغاوى إلى الممرات التنفسية أثناء عملية الضخ ..ويجب على وجه الخصوص أن يتم بمعرفة الطبيب الأخصائى علاج حالات الحساسية وتهيج الجلد .. أما إذا لم يكن فى الإمكان الوصول إلى طبيب فإنه يمكن استخدام كمادات باردة من حامض البوريك المخفف أو محاليل " الكاموميل " كما يمكن أيضا استخدام مياه الشرب النقية بلا تردد .. أما حروق السوائل الساخنة فيجب علاجها كحروق عادية فإذا كانت بلا فقاقيع أى من النوع البسيط فيجب غمس الجزء المحروق وهو غالبا فى الأيدى والأذرع – تحت ماء جارى .. أما الحروق الأشد خطورة فيجب تغطيتها بشاش معقم والبحث عن عناية طبية .

أما إذا أصيبت العيون فيجب غسلها بالماء غسلا شاملا ثم التوجه فورا إلى الطبيب .

وأما عن الكشف الطبى الابتدائى فيجب أن يتم للتأكد من استبعاد العمال المصابين بأمراض الأعضاء التنفسية أو الحساسية الجلدية من العمل فى المنظفات الصناعية .

د . صلاح عدس



بسبب النقص فى المشروعات الجديدة

تقرير عاجل إلى رئيس الوزراء لحماية ٩٥ ألف عامل

تعانى شركات المقاولات العديد من الأزمات خلال الفترة الراهنة خاصة فى ظل الركود الاقتصادى العالمي، والمحلى السائد الآن ، هذا بالإضافة إلى نقص حجم الأعمال المسندة إلى هذه الشركات، من قبل وزارة الاسكان ، الأمر الذى اضطرت معه نقابة العاملين بمواد البناء والأخشاب ، إلى تقديم تقرير عاجل إلى رئيس الوزراء ، لبحث أوضاع ٢٣ شركة تضم ٩٥ ألف عامل ، وذلك من أجل حماية هؤلاء العاملين وعائلاتهم...عدد من المسئولين بشركات المقاولات سواء كانت بالقطاعين العام والخاص أرجعوا سبب المشاكل التى تواجهها هذه الشركات إلى نقص السيولة ونقص حجم الأعمال المسندة من القطاعات المختلفة ، لهذه الشركات ، إضافة إلى تأخر صرف مستخلصاتها لدى الجهات التى نفذت لها أعمالها فى مواعيدها المحددة . ولقد طالب الكل بضرورة توفير أعمال جديدة سواء فى داخل مصر ، أو فى خارجها ، وألقوا بالمسئولية على عاتق وزارة الاسكان...مجلة "العمل" فى هذا التحقيق تبحث فى أبعاد المشكلة مع عدد من المسئولين عن المقاولات فى مصر للوقوف على أوضاع ٩٥ ألف عامل مصرى بهذه الشركات !!.

تحقيق : عادل عيد

فى البداية يؤكد سيد طه "**رئيس النقابة العامة للعاملين بمواد البناء**" إن شركات المقاولات تعانى فى الوقت الحالى من عدم إسناد حجم أعمال كاف لها ، حتى تستطيع أن تحافظ على كيانها ، مشيرا إلى أن هذه الشركات أصبح عليها مديونات لعدد من القطاعات ، مما أدى إلى عدم وجود سيولة مباشرة ، لتطوير هذه الشركات ، وتراكم مديوناتها لدى البنوك ، وزيادة الفوائد عليها سنة وراء أخرى !.

وطالب رئيس النقابة العامة للعاملين بمواد البناء بضرورة قيام وزارة الاسكان بتوفير حجم أعمال مناسب لهذه الشركات بما يسمح لها بسداد مديوناتها وهيكلتها ، مؤكدا أن عدم وجود سيولة أدى إلى تأخر صرف المرتبات إضافة ، إلى تدنى نظم الرعاية الصحية والاجتماعية ، وغيرها ، من الخدمات الأخرى ، للعاملين بهذه الشركات.

وقال سيد طه: إن ٢٣ شركة يعمل بها ٩٥ألف عامل فى مسيس الحاجة إلى دعم من الحكومة فى الوقت الحالى ، لحماية مستقبلهم هم وأسرهم .

كما أشار إلى أن **رئيس الوزراء** يقوم حاليا ببحث أوضاع هؤلاء العاملين ، من أجل تقديم المساندة لهم فى هذه الظروف الصعبة.

وأوضح **رئيس النقابة العامة العاملين بمواد البناء** أن النقابة تقترح إنشاء شركات قابضة تتبع وزارة الإسكان تتولى دعم العمل فى هذا القطاع ، فى ظل توجيهات الحكومة مشيرا إلى أن بعض الشركات التى توجد لديها عمالة غير منتجة لا تستطيع تطبيق نظام الخروج على المعاش المبكر ، نظرا لعدم وجود الموارد المالية التى تسمح بذلك فى الوقت الحالى .

وقال إن تثبيت العمالة المؤقتة فى الشركات ينبغى أن يوضع فى الاعتبار ، نظرا لأنها أصبحت "مشكلة" فى كل شركة خاصة إذا عرفنا أن ٧٠٪ من العاملين بهذه الشركات "عمالة مؤقتة" تعمل بها منذ حوالى ٢٠ سنة ، ولم يتم تثبيتها حتى الآن لأنه فى حالة هيكلة هذه العمالة يصبح من الضرورى تثبيتها ، حتى يشعر هؤلاء العمال بالأمن والاستقرار وحصولهم على حقوقهم كاملة

خسائر كبيرة . . كبيرة

ويرى عبد المنعم الجمل عضو مجلس إدارة إحدى شركات المقاولات (قطاع عام) : أن شركات المقاولات التى تتبع القطاع العام هى التى حملت على عاتقها طوال السنوات الماضية الدور التنموى فى مصر وخاصة فى فترة الأزمات والكوارث ، مثلما حدث فى زلزال ١٩٩٢ حيث قامت شركات المقاولات التى تتبع القطاع العام بتنفيذ مساكن الزلزال فى حين اكتفت شركات القطاع الخاص بتقديم التبرعات فقط دون المساهمة فى بناء هذه المساكن.

ويضيف عبد المنعم الجمل

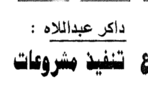
قائلا إن شركات المقاولات التى تتبع القطاع العام ، تكبدت خسائر كبيرة طوال السنوات الماضية ، حيث قامت هذه الشركات بتنفيذ مشروعات ضخمة لجهات مختلفة حيث تأخرت هذه الجهات عن تسديد مستخلصات هذه الشركات ، وبالتالى زادت ديون الشركات لدى هذه الجهات ، ومن ناحية أخرى أصبحت هذه الشركات مديونة هى الأخرى للبنوك ، لأنها اقترضت ثمن تنفيذ هذه المشروعات من البنوك ، وبالتالى زادت الفوائد عليها من جراء عدم سداد الجهات صاحبة المشروعات مستحقات هذه الشركات .

وأضاف سيادته مؤكدا أن دخول شركات القطاع الخاص المنافسة أيضا سحبت عددا كبيرا من العمليات الجديدة من القطاع العام ، وبالتالى سوف تضطر هذه الشركات نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها- إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الموجودة بها ، وبالتالى سوف تزداد حال العمالة سوءاً!!

سوق المقاولات يعانى

وأما المهندس سمير عبد الخالق رئيس مجلس إدارة إحدى شركات المقاولات فهو يشير إلى أن سوق المقاولات يعانى الأزمات طوال السنوات الأخيرة ، خاصة مع حالة الركود الاقتصادى العالمى والمحلى ، ومع نقص السيولة الناتجة عن ذلك مما أدى إلى عدم اتجاه الدولة نحو تنفيذ مشروعات جديدة ، مثلما كان يحدث فى الماضى ، إذ كانت وزارة الإسكان المعنية بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والإسكان والطرق تقوم بالإنشاءات بين حين وآخر وكذلك مشروعات إسكان الشباب والمستقبل والاقتصادى والتى كانت الدولة تقوم بإنشائها كل حين!!.





سيد طه : مطلوب تكوين شركات قابضة تتبع وزارة الإسكان

سمير عبدالخالق : لابد من سداد المستخلصات لكى تقوم الشركات بسداد ديونها

محمد لقمة : دخول القطاع الخاص السوق .. جعل المنافسة شرسة!

داكر عبداللاه : تنفيذ مشروعات خارج مصر يساهم فى حل المشكلة

ويطالب المهندس سمير عبد الخالق بضرورة توفير أعمال جديدة لهذه الشركات ، وعلى وجه الخصوص وزارتى الإسكان ، والكهرباء اللتين تسندان أعمالا جديدة للشركات ، هذا إضافة إلى ضرورة إسراع الجهات المسئولة بصرف مقابل تنفيذ مشروعاتها أولا بأول حتى لا تتراكم مديونيات الطرفين ، وبالتالى يترتب على ذلك مشاكل جديدة نحن فى غنى عنها!

للخروج من الأزمة

ويقول المهندس داكر عبد اللاه رئيس مجلس إدارة إحدى شركات المقاولات (قطاع خاص) إن من أهم وسائل خروج شركات المقاولات من عثرتها الحالية لحماية -عدد كبير- من عمال مصر هو البحث عن أسواق جديدة لها خارج مصر ، سواء أكانت للقطاع الخاص أو للقطاع العام ، خاصة فى الدول العربية التى تحتاج إلى الخبرات المصرية ، مثلما حدث مؤخرا عندما عقدت وزارة الإسكان عددا من الصفقات لشركات مصرية لتنفيذ مشروعات جديدة ، فى دول مثل العراق ، وليبيا ، ودول الخليج ، واشار إلى أن ذلك سوف يوفر سيولة مباشرة لهذه الشركات ، وهنا نستطيع تطوير أدائها ورعاية عمالها وتوفير فرص عمل جديدة للمصريين فى هذه الدول.

وأضاف المهندس داكر عبداللاه أن قطاع المقاولات فى مصر يزخر بعدد كبير من الكفاءات ولابد من حماية هذه الطاقات لأنها مطلوبة فى الخارج ، مثلما هى مطلوبة داخل مصر.

وطالب سيادته الدولة بضرورة الوقوف بجوار الشركات المتعثرة ، حتى تحمى العمالة الموجودة ، وذلك عن طريق تحويل مديونات هذه الشركات على الجهات التى نفذت لها مشروعاتها ، وعندئذ تتخلص هذه الشركات من الديون التى تقف عائقا أمامها للاستمرار نحو التقدم ، وتتجه نحو تنفيذ مشروعات جديدة بفكر جديد .

كما أشار إلى أن إنشاء مشروعات جديدة فى مصر ، مثل المدن الجديدة ، من شأنها أن تسهم فى حل المشكلة .

وأخيراً . .

يؤكد المهندس محمد لقمة رئيس مجلس إدارة إحدى شركات المقاولات ، إن أهم أسباب تعثر شركات المقاولات التى تتبع القطاع العام خلال الفترة الأخيرة، هى دخول شركات مقاولات جديدة من القطاع الخاص . . ولأن هذه الشركات ليس عليها التزامات كثيرة مثل القطاع العام ، فإنها تستطيع تنفيذ مشروعاتها من حسابها الخاص ، وبعد ذلك تحاسب القطاعات المعنية، وبالتالى فإنها لاتتعطل لمدد طويلة

أما شركات القطاع العام فهى تحتاج إلى سيولة قبل تنفيذ المشروعات ، لأن عدد العمالة بها كبير ، ومعداتها أكثر ، لذلك فهى تكون فى حاجة إلى السيولة أكثر من غيرها.

ويرى **المهندس محمد لقمة** أن الحل هو ، فى توفير أعمال جديدة للطرفين ، وإعطاء معظم هذه الشركات سيولة مباشرة ، حتى تستطيع الاستمرار ، وذلك عن طريق الإشراف الحكومى بالنسبة لشركات القطاع العام.

الاستمارة رقم (٢) تأمينات ينبغى تقديمها فى يناير من كل عام

• ضرورة تعديل القرار الوزارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧



بقلم :
عبد الحليم القاضى

نظم قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قواعد حساب الاشتراكات للمؤمن عليهم فى القطاع الخاص فقررت المادة (١٣١) منه على أن تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل فى القطاع الخاص وتلك التى تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس أجورهم فى شهر يناير من كل سنة .

ونصت المادة ١٣٢ من القانون المشار إليه على أن " تحسب الاشتراكات المستحقة عن المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (١٣١) الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير على أساس أجر الشهر الذى التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالى، ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين فى المادة (١٣١) وبالنسبة للعاملين الذين ينطبق عليهم القانون لأول مرة تحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذى يبدأ فيه سريان هذا القانون عليهم حتى يناير التالى ثم يعاملون بعد ذلك على أساس المبين فى المادة (١٣١) .

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذى تبدأ فيه الخدمة ولاتستحق عن جزء الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة .

ونصت المادة ١٣٣ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه على أن يؤدى صاحب العمل فى القطاع الخاص الاشتراكات كاملة إذا كان عقد العمل موقوفا أو كانت أجور المؤمن عليهم لاتكفى لذلك ، وتعتبر المبالغ التى يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم فى حكم القرض ويكون الوفاء بها طبقا لأحكام قرار وزير التأمينات (رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧)

ويعفى العامل وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامى " وألزمت المادة ٣٣ من قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ صاحب العمل بالقطاع الخاص بما يلى :

يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بإمساك سجل لقيد أجور العاملين لديه متضمنا البيانات الأساسية التى تتطلبها عملية تحديد الاشتراكات وتحصيلها ،

وعلى الأخص البيانات الآتية :

١- اسم العامل ورقم تأمينه

٢- تاريخ ميلاد العامل

٣- التأشير شهريا بما يفيد صرف الأجر للعامل وقيمة الأجر

٤- قيمة القسط المستحق على المؤمن عليه نظير حساب أو اشتراك عن مدة سابقة أو استبدال أو خلافه وتاريخ بداية ونهاية فترة التقسيط

٥- الملاحظات التى تتعلق بإيقاف تحصيل الأقساط وإعادة اقتطاعها .

الاستمارة (٢) وشهر يناير

ألزم قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ فى المادة (١٣) منه

الزم صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافى مكتب الهيئة (الصندوق) المختص فى موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل عام ببيان التعديلات التى طرأت على العاملين لديه وأجورهم على الاستمارة رقم (٢) محررا من أصل وثلاث صور .

وهذا النص يجيز لصاحب العمل ألا يرسل الاستمارة رقم (٢) فى موعد لا يتجاوز آخر يناير طالما لم تطرأ على العاملين لديه وأجورهم أى تعديل .

ضرورة تعديل القرار الوزارى

والحد من ظاهرة التهرب المنتشرة بين أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص يقتضى ضرورة تعديل المادة (١٣) من القرار الوزارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بحيث يتضمن التعديل :

١- أن تقدم الاستمارة رقم (٢) فى موعد لا يتجاوز آخر يناير فى جميع الأحوال أى يكون تقديمها كل عام إلزاميا .

٢- أن يرفق بالاستمارة رقم (٢) صورة معتمدة من آخر إقرار ضريبى أو صورة من ميزانية المنشأة .

وهذا ما أوصى به الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للحد من مشكلة التهرب من التأمينات الاجتماعية ،كما أوصى بتشديد العقوبة على صاحب العمل المتهرب من التأمينات على أن تكون كعقوبة الغش والتدليس.

دور الهيئة

ينبغى على وزارة التأمينات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى أن تقوم بحملة إعلامية واسعة النطاق - بعد تعديل القرار الوزارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ عن طريق الإذاعة المرئية والمسموعة والصحافة بمطالبة أصحاب الأعمال بتقديم الاستمارة رقم (٢) فى الموعد المقرر قانونا حتى لا يتعرضوا لتحرير محاضر ضد من لم يرسل الاستمارة المشار إليها إلى المكتب المختص فى الموعد المحدد .

على أن يراعى عند تحرير الاستمارة ما نصت عليه المادة ٢٣ من القرار الوزارى المشار إليه والتى ينص على ما يلى :

" تحسب الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص من واقع البيانات الواردة بالمستندات الآتية :

١- الاستمارة رقم (١) الخاصة بالأخطار عن اشتراك العامل فى صندوق التأمين على العاملين فى القطاعين العام والخاص ، بشرط أن تكون موقعة من كل من صاحب العمل والعامل إذا لم يكن قد ترك الخدمة .

٢- الاستمارة رقم (٢) الخاصة بطلب الاشتراك والمتضمنة البيان المفصل لأجور العمال واشتراكاتهم الشهرية وبيان التعديلات التى طرأت على عدد العمال وأجورهم بشرط أن تكون موقعة من صاحب العمل

٣- الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالإخطار عن أنهاء خدمة العمال بشرط أن تكون موقعة من صاحب العمل والعامل إذا لم يكن قد ترك الخدمة ويرفق بها سند إنهاء خدمة أو صورة منه .

فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بعماله وأجورهم بموجب الاستمارات المشار إليها فى المواعيد المحددة لذلك حسب الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفى حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود المستندات والسجلات التى يلتزم بحفظها يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية فى تحديد التزام صاحب العمل .

استمارة رقم (٢) الإضافية على العلاوة الخاصة

درجت الدولة على صرف علاوة خاصة لأجر العاملين فى الحكومة والقطاع العام ، بقوانين

منذ ١٩٨٧ بالنسب الآتية:
١- ٢٠٪ فى عام ١٩٨٧
٢- ١٥٪ فى أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١
٣- ٢٠٪ فى عام ١٩٩٢
٤-١٠٪فى أعوام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٢

وقد أصدرت وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية عدة منشورات متضمنة إفادة العاملين بالقطاع الخاص بأحكام الزيادة التى تستحق اعتبارا من التواريخ المحددة لكل منها ، ويراعى بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين فى القطاع الخاص الذين تقررت لهم علاوة أو علاوات خاصة مماثلة لتلك التى قررت للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام ما يلى :

١- تقرير صاحب العمل لعلاوة مماثلة لتلك التى قررتها الدولة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام بمعنى أن يقررها :

(أ) من تاريخ استحقاقها للعاملين المشار إليهم (أى فى أول يولية من كل عام)

(ب) للعاملين الموجودين لديه بالخدمة فى تاريخ استحقاقها ومن يعين لديه بعد هذا التاريخ

٢- إخطار الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بقراره الخاص بمنح هذه العلاوة ، ويكون ذلك بموافاة مكتب الهيئة المختصة بنموذج الاستمارة رقم (٢) فى تاريخ استحقاق العلاوة لديه مرفقا بها نسخة من هذا القرار فى موعد غايته ١٥ أغسطس

٣- سداد الاشتراك المستحق عن العلاوة الخاصة مع اشتراك شهر استحقاقها (يونيو أو يولية بحسب الأحوال) أى فى مهلة أقصاها اليوم الخامس عشر من الشهر التالى لشهر استحقاقها شهر يولية أو شهر أغسطس

٤- ألا يكون على صاحب العمل أية التزامات متأخرة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى

ملاحظة

ويلاحظ أن بعض مكاتب التأمينات الاجتماعية لا تقوم بتنفيذ أحكام هذه المنشورات والتعليمات ولا تضيف هذه العلاوة إلا فى يناير التالى للحصول على هذه العلاوة بالرغم من توافر كل الشروط التى تتطلبها الهيئة

ولذلك يقترح إصدار تعليمات فورية لمكاتب التأمينات الاجتماعية بمراجعة مثل هذه الحالات حتى لا يضار المؤمن عليهم فى القطاع الخاص عند تسوية المعاشات الخاصة بهم ويخطر صاحب العمل بما يتم فى هذا الشأن .

حول شروط تخفيض اشتراكات تأمين إصابات العمل

فى ٢٠٠٠/٨/٢٧ أرسل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الخطاب الآتى للدكتورة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية :

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أفيد سيادتكم بأن قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يقضى بتخفيض اشتراكات تأمين إصابات العمل لأصحاب الأعمال فى القطاعين الخاص والتعاونى من ٣٪ إلى ٢٪ من أجور المؤمن عليهم على أن يتحمل صاحب العمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال .

وصدر قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ محددا شروط تخفيض الاشتراكات وهى :

١- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل عشرين فأكثر

٢- أن يكون صاحب العمل منتظما فى سداد اشتراكات التأمينات حتى تاريخ تقديم طلب الترخيص

٣- أن يكون صاحب العمل قد قام بأداء التزاماته التأمينية طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه حتى تاريخ تقديم الطلب

ويرى الاتحاد العام تعديل القرار الوزارى المشار إليه بقصر تخفيض الاشتراكات على المنشآت الكبيرة التى تستخدم مائة عامل فأكثر ، وربط هذا التخفيض بتوافر احتياجات السلامة والصحة المهنية ، مع التزام صاحب العمل بتقديم بيان شهرى بأسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

وإذ نشكر لسيادتكم تعاونكم الصادق نرجو لكم التوفيق والسداد

وقد استجابت الوزارة لطلب الاتحاد فأصدرت فى ٢٠٠٢/٦/٨ قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ (قطاع التأمينات) بشأن القواعد والشروط اللازمة لتخفيض نسبة اشتراكات تأمين إصابات العمل من ٣٪ إلى ٢٪ مقابل تحمل صاحب العمل بتعويض الأجر ومصاريف الانتقال ونصه :

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية :

بعد الإطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن القواعد والشروط اللازمة لتخفيض نسبة اشتراكات تأمين إصابات العمل من ٣٪ إلى ٢٪ وفقا لحكم المادة ٤٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٨ **قرر**

المادة الأولى

يكون الترخيص لأصحاب الأعمال فى القطاعين الخاص والتعاونى بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المستحقة وفقا لأحكام تأمين إصابات العمل مقابل تخفيض نسبة اشتراكات هذا التأمين من ٣٪ من أجور المؤمن عليهم إلى ٢٪ من تلك الأجور متى توافرت الشروط الآتية :

١- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل بالمنشأة مائة عامل على الأقل ،ولا يدخل فى هذا العدد المؤمن عليهم المشار إليهم بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه .

٢- أن يكون صاحب العمل منتظما فى أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه

٣- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهرى للهيئة بأسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

المادة الثانية

يفوض رئيس صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال والخاص فى منح هذا الترخيص على أن يكون لمدة عام ويجدد بمراعاة توافر الشروط السابقة

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى القوائم المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره

تحريرا فى ٢٠٠/٦/٨

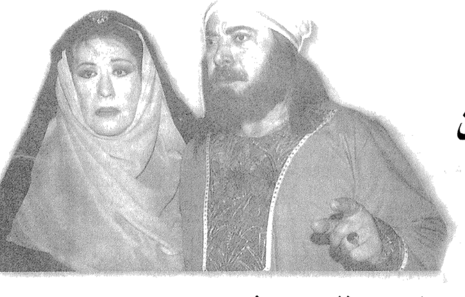
وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

" دكتورة / أمينة الجندي"

ويلاحظ على هذا القرار أنه لم يستجب لكل مطالب الاتحاد فلم يربط تخفيض الاشتراكات بتوافر اشتراطات السلامة والصحة المهنية ، وكان المفروض أن يصدر القرار بالاتفاق مع وزارة القوى العاملة والهجرة ،مع ملاحظة أنه قد ورد بالديباجة أنه بالإطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

ويلاحظ أخيرا أن استجابة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية لاقتراح الاتحاد جاءت بعد ما يقرب من عامين .

الاحتفال بشهر رمضان على مائدة الإعلام والثقافة



يوسف شعبان وسميحة أيوب في.. "سيف اليقين"

من إمام الدعاة إلى فارس بلا جواد والعطاء

جمال عمر

تتوق القلوب والأفئدة كل عام لقدوم شهر رمضان المبارك ويستعد الإنسان قبل جوارحه لكي يحتفى روحانيا ودينيا بنفحات هذا الشهر العظيم .

شهر الإيمان والمحبة شهر القرآن والعبادة حتى يتطهر الإنسان من ما اقترفه من ذنب أو تقصير خلال العام ، فيغتنم هذه الفرصة التى منحها له الله وأن لا يتركها تضيع سدى .

وتأتى أجهزة الإعلام ممثلة فى الإذاعة والتليفزيون لتقدم أجمل ما عندها من مسلسلات وبرامج إذاعية وتليفزيونية ليسهر معها المشاهد يستمتع بما تطرحه الشاشة الساحرة من رؤى وأفكار تعيد للإنسان التاريخ والواقع بما يحتمل من مشكلات اقتصادية أو اجتماعية ، فيقدم التليفزيون هذا العام أكثر من عمل درامى منها السيرة الذاتية والدراما التاريخية والأحداث الدينية وأيضا السياسية والدراما الاجتماعية ، فإذا تعرضنا لبعض هذه المسلسلات نجد " إمام الدعاة " ويعد هذا المسلسل من الأعمال التى تنتمى إلى السيرة الذاتية والتى يتناول حياة الإمام الشيخ " محمد متولى الشعراوى " من بداية مولده فى قرية دقادوس بالدقهلية وتلقيه العلم وحفظه للقرآن الكريم والتنبؤ بموهبته الخارقة على مستوى مراحل حياته فى كتاب القرية والمعهد الدينى بالزقازيق ثم مرحلة الجامعة وتفسير القرآن والفتاوى والأحكام للقضايا الراهنة على مدار حياته المليئة بالكفاح من أجل إعلاء كلمة الحق ، ونظرته الثاقبة للأمة الإسلامية ، والذى يقوم بدوره فى المسلسل الفنان " حسن يوسف" بشكل متقن فى الإيماءة والحركة والشكل العام لفضيلة الشيخ الشعراوي.

ومن المسلسلات التى أثارت ضجة إعلامية وسياسية لم يسبق لها مثيل " فارس بلا جواد " الذى يقدمه الفنان الكبير " محمد صبحى " وقد اعتمد المؤلف على بنائه الدرامى والتاريخى لكتاب " بروتوكولات حكماء صهيون " والتى ادعت الصهيونية ومعاقلها فى الغرب وخاصة أمريكا بأن المسلسل يعادى السامية وياله من مأساة !! ولكن المشكلة تكمن فى نفوذ هؤلاء اليهود الذين يتخللون كل الدوائر الإعلامية والثقافية والسياسية ، ويهيمنون على القرار داخل أكبر دولة حليفة ومؤيدة لها بشكل مستفز لدرجة أن تم التهديد بقطع المعونة الأمريكية لو تم إذاعة هذا المسلسل على شاشات التليفزيون المصرى ، وما أكثرها من سخافات ومزايدات تؤذى مشاعر المواطن المصرى والعربى أيضا ، وتأكيدا للسيادة الإعلامية المصرية قررت وزارة الإعلام إذاعة المسلسل ضاربة بهذه التهديدات عرض الحائط ولكى تؤكد أيضا على أن قرارنا لا يخص أى جهة أخرى مهما ادعت من قوة وهذا يعود إلى السيادة فى القرار على مستوى كافة الوسائل الإعلامية والثقافية والاقتصادية والسياسية ومن المسلسلات أيضا مسلسل "جحا المصرى " الذى كتبه المؤلف المخضرم " يسرى الجندى " ويتناول فيه حكاية جحا بشكل عصرى لاعبا بالفانتازيا مستلهما قصصا من التاريخ وإسقاط الحاضر من خلال رؤى درامية يعيشها المشاهد وهو يعى أبعاد هذا التوظيف الفنى ، ويبقى دور الفنان القدير " يحيى الفخرانى " مجسدا شخصية جحا المصرى " وهو يؤكد على موهبته الفذة فى تقمص أصعب الشخصيات على خشبة المسرح أو فى التليفزيون عندما ينصبه الشعب سلطانا عليهم وهو يحاول أن ينجح فى قيادة هذا الشعب ضد الوالى " بكتمر " ومن المسلسلات الدينية مسلسل " سيف اليقين " بطولة الفنان " يوسف شعبان والممثلة القديرة " سميحة أيوب " أيضا مسلسل " العطار والسبع بنات" الذى يقوم ببطولته الفنان القدير " نور الشريف ومعه الفنانة " سمية الألفى " ويدور حول العطار الرجل المتدين الذى يعمل فى حقل العطارة ويضع التركيبات منها ليداوى بها الناس وينتشر اسمه بالطيبة وفعل الخير ويصر على محاربة الفساد بكل أشكاله ويحرمه الله من نعمة الأولاد لمدة عشرين عاما وعندما يتزوج بأخرى تلد له الولد ثم تلد الزوجة الأولى توءما حتى يرضى عليها ويصبر هو وزوجته ولكن تبقى بعض الشخصيات التى تحقد عليه فيكيدون له وينقذه عمله الطيب لينتصر أخيرا على الشر فى النهاية .

أما دور وزارة الثقافة فى الاحتفال بشهر رمضان فهناك العديد من العروض المسرحية والليالى الثقافية والفنية نبدؤها بالمركز القومى للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية بقيادة د. أسامة أبو طالب رئيس المركز الذى يقيم

ما يقرب من عشر ليال من لقاءات ثقافية ببعض رموز الفكر والفن وإحياء بعض الليالى بالفن الشعبى والغناء الدينى والرقصات الشعبية التى تعبر عن عادات المجتمع بكل فئاته ويقدم البيت الفنى للفنون الشعبية العرض الاستعراضى الغنائى " رابعة زهرة العاشقين " بطولة الفنانة "عفاف شعيب " والفنان " سمير حسنى " غناء "أحمدالكحلاوى " و " زينب يونس " والعرض من تأليف " نجيب نجم " وإخراج " حسام الدين صلاح " ويحكى عن قصة عاشقة الحب الإلهى رابعة العدوية والمناطق الكاشفة فى حياتها بالحب وفترات التصوف والإيمان ، ويقدم لأول مرة مركز الإبداع الفنى نصوصا أدبية يرويها أصحابها الكتاب ومن هؤلاء الكاتب الكبير "الفريد فرج " حيث يقدم الشخص ، وأيضا الكاتب الكبير " محمد سلماوى " يقدم بإلقائه على خشبة المسرح مسرحية عن الشهيدة الفلسطينية " وفاء إدريس" والكاتب الكبير "لينين الرملى " يروى بصوته الأسرى المحاضرة الكاتبة" فتحية العسال " " نساء بلا أقنعة وعلى مركز الإبداع الفنى بيت السحيمى يقدم الشاعر الكبير " عبد الرحمن الأبنودى " وشاعر السيرة الهلالية " سيد الضوى " سيرة بنى هلال بكل ما تحمل من مغامرات ومعارك وبطولات وانكسارات وانتصارات والتى يعشقها الكثير ، ويقدم مركز الهناجر للفنون العرض المسرحى " الخلابيص " إخراج الفنان " عبد الرحمن الشافعى " ويعيد مسرحية " الليلة الثانية بعد الألف" بطولة الفنانة القديرة " أمينة رزق" وصفاء الطوخى والفنان سامى العدل إخراج عصام السيد يبقى أن نقدم الشكر لكل من قدم عملا جيدا امتع المشاهدين من خلال رؤيته الفنية سواء أكانت على شاشة التليفزيون أم على خشبة المسرح المصرى .

زكـــاة الفطـــر

بقلم : **ياسين مـالك**

هى الزكاة الخاصة التى وجبت بالفطر من رمضان ، وهى واجبة على كل فرد من المسلمين سواء الصغير أو الكبير من ذكر أو أنثى ، روى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، ولا تسقط بفوات وقتها ، بل تظل دينا فى رقبة صاحبها .

حكمتها: شرعت زكاة الفطر فى شعبان من السنة الثانية من الهجرة لتكون طهرة للصائم مما عسى أن يكون وقع فيه من اللغو والرفث، ولتكون عونا للفقراء والمعوزين.

روى أبو داود ، وابن ماجة ، والدار قطنى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطُعمة للمساكين ، من أداها قبل الصلاة (صلاة العيد) فهى زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة ، فهى صدقة من الصدقات".

على من تجب ؟ يزكى الصائم عن نفسه وعمن تلزمه نفقته، ولقد أجاز جمهور الفقهاء تعجيل صدقة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين قال ابن عمر رضى الله عنهما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، وقال الإمام الشافعى رضى الله عنه يجوز إخراجها من أول الشهر حتى قبل صلاة العيد ، وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة : يجوز إخراج القيمة بمعنى أن يقوم نصابها بما يوازيه من المال ، وهذا الرأى هو المعمول به الآن ، وقد جعلها العلماء بما يوازى أربعة جنيهات أو خمسة عن كل فرد من أفراد الأسرة بمن فيهم الخدم المقيمون مع الأسرة وتلزم رب الأسرة نفقتهم .

هل هي فرض أو سنة أو واجب ؟!

بعض الناس يخلط بين الزكاة التى هى ركن من أركان الإسلام والتى جاءت فى سياق الحديث **"بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا "**

فالزكاة بهذا اللفظ قد تشمل زكادة المال وعروض التجارة والذهب والفضة والسوائم ، والزروع والثمار ، وقد يطلق عليها **كلمة الصدقة** قال تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله ، وابن السبيل".

أما الزكاة المخصوصة فهى زكاة الفطر وتسمى صدقة الفطر ، وهى مرتبطة بشهر الصوم المبارك ، وهى التى نحن بصدد الكلام عنها وتبسيطها ، والواقع على الرأى الراجح أنها واجبة وليست فرضا ، ولا ركنا ، وإنما هى لازمة لأن الحديث الذى جاءت فيه كلمة فرض معناه ألزم وأوجب فهى واجبة ولاتقدر بمن عنده نصاب كنصاب الزكاة العامة ، وإنما يرى الجمهور أن من يملك قوت يومه ، ويستطيع أن يخرجها فيخرجها على سبيل الندب ، يقول ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التى هى أصل الخليقة.

ألفاظ تحتاج إلى توضيح:

الصاع: هو قدحان، وعند الأحناف بالكيل المصرى قدحان وثلث ، وجاء الأمر بزكاة الفطر فى عموم قوله تعالى **"وآتوا الزكاة "** وقال تعالى **"قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى"** قيل إن هذه الآية نزلت فى زكاة الفطر وصلاة العيد .

هل تجب على الصبي؟

نعم تجب على والد الصبى أو من يعوله.

هل تجب على الفقير كما تجب على الغني؟

ذهب الحنفية إلى أنها لاتجب إلا على من ملك نصابها ، ومقتضاه أنها لاتجب على الفقير ، والراجح أنها تجب على من عنده قوت يومه ويستطيع إخراجها .

حدث نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يخرجها عن أهل بيته حرهم وعبدهم ، صغيرهم وكبيرهم

الوقت المستحب لإخراجها:

ووقت وجوب زكاة الفطر غروب شمس آخر يوم من رمضان ، وقبل طلوع فجر يوم رمضان ، وقبل طلوع فجر يوم العيد ، وقيل تجب بالغروب والطلوع معا ، فمن ولد بعد الغروب ومات قبل الفجر لاتجب عليه ، هذا والله أعلم.

بعد ١١ عاما من التطبيق

يرى البعض أن أى تغيير يواجه بمقاومة شديدة لمجرد أنه تغيير ، ويقف المعترضون يتربصون لهذا التغيير بالمرصاد ، حتى قبل أن يدرسوه من كافة جوانبه وأبعاده المختلفة ، وعندما قامت مصر بتغيير نظامها الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تبعا لما فرضته عليها التغيرات الاقتصادية العالمية وقيام تكتلات اقتصادية ضخمة بجانب قيام منظمة التجارة العالمية .. تركت الأمر للقطاع الخاص ، واكتفت بالاشراف والتوجيه وتوقيع الاتفاقيات الدولية التى تدعم حركة المستثمرين بل وتفسح المجال أمام المستثمرين العرب والأجانب على التنقل بالشركات متعددة الجنسيات للإسهام فى المشروعات الاستثمارية فى مصر.. وبدأت مصر تطبيق هذا النظام منذ ١١ عاما أى بدأ تطبيق برنامج الخصخصة واطلاق يد القطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد المصرى وبالطبع بعد كل هذه السنوات لابد لنا من وقفة موضوعية لما حققته الخصخصة من ايجابيات وكذلك ما أفرزته من سلبيات ، لأننا محتاجون فى كل فترة وقفة حساب مع النفس ، بدلا من أن ندفن رؤوسنا فى الرمال أو نقاوم التغيير الذى سوف يؤثر علينا شئنا أو أبينا ، وكذلك لن نقف فى صفوف المهللين لتصريحات الحكومة بدون التأكد من صدقها .. فهدفنا فى النهاية هو الصالح العام لمصر ولأبنائنا وفى هذا التحقيق حاولنا قدر المستطاع الإجابة على هذا السؤال .

تحقيق : **انتصار سليمان**

إلى أين وصل قطار الخصخصة وما مستقبله؟!

المعروف أن مصر أخذت بنظام الخصخصة فى بداية التسعينيات وبالتحديد بعد اشتراك مصر فى حرب الخليج فى عام ١٩٩١ وكان من الطبيعى أن تكافئ مصر والدول التى اشتركت فى الحرب بإسقاط بعض الديون الخارجية منها ، والتى بلغت حوالى ٥٠٪ من جملة الديون ، ولكن بشرط أن تنضم مصر لاتفاقات الصندوق الدولى والبنك الدولى اللذين كانا يصران على تحرير الاقتصاد المصرى من سيطرة الدولة أى من القطاع العام ، وضرورة اطلاق يد القطاع الخاص فى كل المشروعات الحيوية ، وبدأت المفاوضات واتفاقيات اصلاح الهيكل الاقتصادى وإحلال القطاع الخاص مكان القطاع العام فى معظم الأنشطة الاقتصادية.

وبدأ الحديث لأول مرة ١٩٩١ عن الخصخصة وتعنى تحويل وحدات اقتصادية عامة إلى الملكية الخاصة وإطلاق يد القطاع الخاص فى مجال الإنتاج والخدمات وبالطبع كان هدف الدولة من الأخذ بهذا النظام تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة فى الآتي:-

-زيادة موارد الخزانة العامة للدولة مع وقف استنزاف الموارد العامة مما يؤدى إلى خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة.

-زيادة المنافسة بين القطاع العام والخاص مما يؤدى إلى زيادة كفاءة الاقتصاد المصرى فى مجموعه.

-تنشيط سوق الأوراق المالية عن طريق توسيع قاعدة القطاع الخاص .

-استخدام حصيلة بيع وحدات قطاع الأعمال العام فى تحسين وتوسيع نطاق الخدمات العامة.

-زيادة كفاءة التشغيل فى بعض الكيانات الاقتصادية التى ستظل مملوكة للدولة نظرا لأهميتها الاستراتيجية أو صعوبة نقل ملكيتها للقطاع الخاص مثل شركات الإنتاج الحربى والمقاولون العرب ، الهيئات الاقتصادية مثل هيئة قناة السويس ، هيئة السكك الحديد ، هيئات المراق العامة وذلك بإدارتها بأسلوب القطاع الخاص لما له من كفاءة أكثر من إدارة القطاع العام.

لكن ماذا بعد ١١ عاما ؟؟

وبعد ١١ عاما من تطبيق برنامج الخصخصة وبيع ١٩١ شركة و مصنعا من إجمالى ٣١٤ شركة تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام .

يحدثنا د.مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام عن تجربة برنامج الخصخصة فيقول:

صدر فى عام ١٩٩١ القانون رقم ٢٠٣ المعروف باسم قطاع الأعمال العام ليشمل ٣١٤ وحدة من وحدات قطاع الأعمال العام فى ٤٦ مجالا ليتم تطبيق برنامج متكامل لتحسين كفاءة وأداء شركات القطاع العام.

والخصخصة لاتعنى نقل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص فحسب وإنما تعنى اصلاح وتصحيح مسار الشركات من خلال إعادة هيكلة المنشآت ، وبالتالى لم يكن البيع وحده هو الوسيلة الوحيدة للخصخصة وانما هناك التأجير وعقود الإدارة التى عملت على تطوير الشركات دون نقل الملكية .

وقد تحقق فى خلال عشر سنوات إنجازات عديدة لبرنامج الخصخصة متمثلة فى تحويل ٧٤ شركة من خاسرة فى بداية البرنامج إلى رابحة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ بما يعنى أن ٢٥٪ من الشركات التى تمت خصخصتها حققت النجاح المطلوب.

-انخفاض المديونية من ٣٩ مليار جنيه عام٩٦/٩٧ قبل بدء التسويات إلى ٢٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

-خفض أعباء الفائدة التمويلية من ٤,٢مليار جنيه لدى بدء البرنامج إلى ٢,٦مليار جنيه ، وارتفاع متوسط الربح للشركة الرابحة من ٢٣,٦ مليون عن كل شركة إلى ٣٧ مليون جنيه ، حيث زادت أرباح الشركات الرابحة من ٢ مليار عام ٩١/٩٢ إلى ٢,٥مليار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ على الرغم من أن بيع الشركات كان يحقق ربحا سنويا يبلغ فى المتوسط ١,٤٩مليار جنيه.

حصيلة الخصخصة

وعن حصيلة الخصخصة يقول د.خطاب وزير قطاع الأعمال بلغت حصيلة بيع الشركات حتى يونيو ٢٠٠٢ مبلغ ١٤,٦ مليار جنيه تم توزيعها كالآتي:-

حصلت وزارة قطاع الأعمال على النصف بينما تم توريد النصف الثانى لوزارة المالية المالكة للشركات ولأصول قطاع الأعمال العام .

تم استخدام الأموال التى حولت لوزارة قطاع الأعمال فى توفير المبالغ اللازمة لتعويضات خروج ١٨٥ ألف عامل بنظام المعاش المبكر الاختيارى بتكلفة حوالى ٣ مليارات جنيه مما وفر للدولة رقم أجور ومزايا بلغ حوالى ٩٠٠ مليون جنيه سنويا ، بجانب تسديد ديون كانت تقدر بحوالى ١٠ مليارات جنيه تم سداد جزء

منها من حصيلة البيع بمبلغ ٤.٤ مليار جنيه، تم إسقاط الباقى بواسطة البنوك من خلال التفاوض بالإضافة إلى توفير جزء كبير من الحصيلة فى الإصلاح الفنى والإدارى.

ويستطرد وزير قطاع الأعمال قائلا:

وقد ساهم برنامج الخصخصة بشكل ايجابى فى زيادة معدل المدخرات والاستثمار .. ففى عام ١٩٩٥ كانت الديون المستحقة للبنوك على الشركات تبلغ ٤٢مليار جنيه انخفضت إلى ٢٤.٩ مليار جنيه والفرق تم تسويته وسداد مبلغ يزيد على ٥.٤مليار جنيه للبنوك-كما سبقت الاشارة- مما زاد من قدرتها على منح الائتمان للاستثمارات الجديدة كما تحقق دخل استثمارى أجنبى ومحلى فى شكل شراء شركات بلغت ٦ مليارات جنيه.

وأضاف سيادته أن البرنامج مستمر بدليل أن عدد الشركات المباعة ارتفع من ٧ ١١ شركة عام ٢٠٠٠ إلى ١٩١ شركة ومصنعا فى نهاية يونيو الماضي(٢٠٠٢) وليس صحيحا ما يقال عن توقف البرنامج أو تباطئه ، وسيتم الاعلان خلال أيام عن عمليات بيع شركات جديدة .

وعن نتائج متابعة أداء الشركات التى تم بيعها يقول محمد حسونة الخبير المالى بالمكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام ، قامت وزارة قطاع الأعمال العام بمتابعة أداء الشركات التى تم توسيع قاعدة ملكيتها وانتقلت للقطاع الخاص سواء من خلال الطرح العام فى البورصة أو البيع للمستثمرين أو لاتحادات العاملين بها لتقييم الجهود السابقة وتفادى أية عيوب لها فى المستقبل.

ففى تقرير عن أداء عينة عشوائية من الشركات شملت ٥٣ شركة هى حجم العينة - والكلام مازال للسيد محمد حسونة -لوحظ مايلي:-

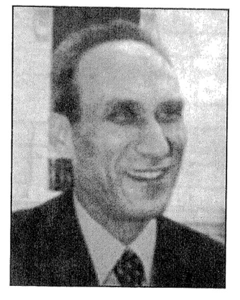
-زيادة فى ربحية ومبيعات ٧٥٪ من الشركات العينة وقد شهدت ارتفاعا فى ربحية شركات بلغت ٢٥٪ .

-أما عن جانب ضخ الاستثمارات وهو الهدف للإصلاح بالبيع ، وجدنا أن الموارد الذاتية لشركات العينة متمثلة فى رؤوس أموال واحتجاز أرباح محققة لإعادة استثمارها زادت بنسبة ٤٠٪ عن الموارد الذاتية لنفس العينة قبل البيع.

-أما عن أثر ذلك على الهياكل المالية وقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها للجهاز المصرفى نجد أن ٧٥٪ من الشركات حققت انخفاضا ملحوظا فى الاقتراض .

-من ناحية أخرى فالعمالة فى هذه الشركات تحققت لها زيادة فى متوسطات الأجور والمزايا فى أكثر من ٩٠٪ من العينة.

وجميع هذه المؤشرات تؤكد سلامة قرار



د.مختار خطاب:

• برنامج الخصخصة مستمر وليس صحيحا مايشاع عن توقفه أو تباطئه

• المرحلة القادمة ستشهد تغيرات جديدة فى أدوات الخصخصة تناسب طبيعة الشركات المتبقية

الاصلاح من خلال البيع

أما عن أساليب البيع المناسبة لكل مرحلة يقول أحسونة الخبير المالى : ارتبط نجاح البرنامج بحسن اختيار القطاعات التى يتم البدء فى خصخصتها أولا وفقا لمعايير دولية تم الاستفادة منها **اعتمدت على ثلاث خصائص:-**

أولا: أن تكون الشركة رابحة وذلك لامكانية تدوير وتنشيط بورصة الأوراق المالية وكذلك خلق جو من الثقة بين المستثمرين والحكومة بما يؤكد سلامة نيتها فى الخصخصة وليس فقط التخلص من الشركات الخاسرة.

ثانيا: أن لا تكون هذه الشركات ذات أحجام ضخمة قياسا باستثمارتها حتى نتجنب الخطأ فى التنفيذ فى بداية البرنامج بدون الخبرة الحقيقية .

ثالثا: عدم بيع شركات لها صفة احتكارية أو تعمل فى الأسواق وتحتاج لاصلاح إجرائى وتشريعى يسبق عمليات البيع لتفادى الآثار السلبية فى حالة نقل الاحتكار لشركات خاصة.

اضافة إلى ذلك كان لابد من الالتزام بعد محاولة طرح شركات بالبورصة فى حالة أن ظروف الصناعة والمنافسة وطبيعة السوق تتطلب مستثمرا استراتيجيا فعالا لإحداث التغيرات اللازمة إداريا وفنيا وماليا حتى وإن كانت الشركة عالية الربحية ولكن لايتناسب معها تفتيت جزء من ملكيتها فى البورصة.

وعلى ذلك ففى خلال الفترة بين عامى ١٩٩٣ و١٩٩٥ تم تجربة أغلب طرق البيع الرئيسية فخرجت ٣ شركات بالبيع لمستثمرين ولاتحادات العاملين و١٠ شركات تمت تصفيتها وفى الفترة ١٩٩٦ و١٩٩٧ تمت عمليات البيع من خلال البورصة لعدد ٢٨ شركة من اجمالى ٣٨ شركة بيعت بهذا الأسلوب بقيمة ٦.٣ مليار جنيه وفى عام ١٩٩٨ بدأ التركيز على البيع لمستثمر رئيسى فتم بيع ٢٨ شركة بقيمة اجمالية ٦.٩٨ مليار جنيه بالإضافة إلى ٣٤ شركة تم بيعها لاتحادات العاملين بقيمة ٠.٩٥ مليار جنيه.

وفى عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠ تم بيع ١٥ شركة من اجمالى ٢٦ شركة بيعت بهذا الأسلوب هذا وتشهد الفترة القادمة طريقة جديدة للبيع من خلال زيادة رؤوس أموال الشركة كذلك طرح ١٣٣ شركة للبيع كشركات أو كأصول من خلال تقديم مزايا ضريبية وتفاوضية لأى أصل شركة من الشركات المتعثرة.

تحديات تواجه البرنامج

أما عن نوعية التحديات والمعوقات التى تواجه برنامج الخصخصة فى هذه المرحلة فيقول محمد حسونة الخبير المالى بوزارة قطاع الأعمال :من الصعب تصور تصفية شركات ضخمة بها عمالة كبيرة على الرغم من التكلفة العالية لابقائها فى التشغيل أو لخروج العاملين بها بنظام المعاش المبكر .

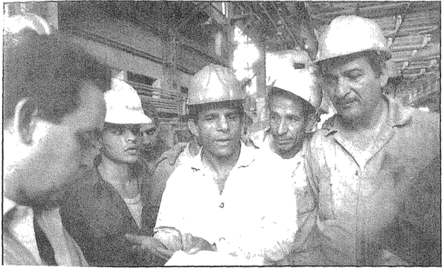
بالإضافة إلى ضرورة ابقاء بعض الشركات لاعتبارات استراتيجية على الرغم من ضخامة تكلفة تشغيلها .

-الحاجة للاستمرار فى إعادة هيكلة الشركات ضعيفة الربحية القادرة على الاستمرار ، فعند تجهيز الشركة للبيع لابد من استمرار اعادة هيكلتها مما يؤدى إلى تعثر عملية عرض الشركات للبيع ويسهم فى زيادة تدهور تدفقات حصيلة الخصخصة التى تستخدم ٥٠٪ فقط للاصلاح.

-فشل عدة عمليات طرح للشركات الرابحة ولكنها غير جاذبة ، فقد تم عرض ٢٥ شركة للبيع أكثر من مرة ونتيجة فشل البيع السابق لاتجد من يقبل على شرائها .

-دراسة أساليب مكملة للمعاش المبكر حيث تم تطبيق المعاش المبكر فى مرحلة ولاقى نجاحا كبيرا وبما أن الموارد المتاحة حاليا غير كافية فقد أصبح من الضرورى الانتقال لطرق أخرى مثل التدريب التحويلى والذى يناسب المراحل

بعد ١١ عاما من التطبيق



العمرية الأقل من خمسين عاما .

المرحلة القادمة

وعن رؤيته لتجربة الخصخصة وما أفرزته من ايجابيات وسلبيات يقول د.ايهاب إبراهيم الدسوقى أستاذ الاقتصاد بكلية تجارة عين شمس

بداية أن إعطاء الأولوية للشركات الرابحة التى تتسم بقوة مراكزها وترك الشركات الخاسرة سنوات طويلة لاعادة هيكلتها تسبب فى إهدار موارد المجتمع وتعرضه للخسارة مما يتنافى مع أهداف برنامج الخصخصة وهو التقليل من استنزاف الموارد المالية ، **ومن الأخطاء الجسيمة التى وقعت فيها الخصخصة أنه لم ينظم عملية البيع للأجانب وهى مسألة هامة يجب التعامل معها بحذر شديد** لقد حصلت الشركات الأجنبية على حق الفيتو فى الشركات التى تشارك فيها مصر ، مما جعل الشركات الأجنبية لها الحق فى قبول مستثمر أو رفضه عند عرض شركة ما للبيع أو الإصرار على عدم تغيير الاسم التجارى مثل شركة فايزر أو فليبس وأحيانا أخرى نرى الشركات الأجنبية ترفض جميع المستثمرين المتقدمين لشراء شركة ما حتى تقوم هى بشرائها بالسعر الذى تحدده . . بما يمثل خطورة على الاقتصاد المصرى وبما يعد شبه احتكار فى السوق لسلعة معينة تحقق ربحا فى السوق بما يفسر تلكؤ الدولة فى اصدار قانون منع الاحتكار لمنع أى شركة من احتكار نشاط أو سلعة مع أن الحاجة أصبحت ماسة لصدور مثل هذا القانون فى ظل سيطرة القطاع الخاص والأجانب على السوق المصرية.

وفى نفس الوقت نحن لاننكر دور الخصخصة فى القضاء على مشكلة هامة من مشاكل تعثر الشركات والسبب الرئيسى فى خسارتها وهى الإدارة بما تحمله من قصور فى الصيانة والتجديد لهذه الشركات لذا فإن تحويلها للقطاع الخاص أدى إلى نجاحها وتحقيق أعلى ربح لها ، ومثال على ذلك الفنادق المصرية فبعد تحويل إدارة بعض الفنادق للقطاع الخاص حققت ربحا كبيرا .

معوقات كثيرة

أما د.محمد يوسف أستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة ونائب رئيس مركز الدراسات التجارية فيقول: تمر الخصخصة بمرحلة خطيرة يجب التعامل معها بحرص شديد فالمشروعات المتبقية تتضمن مشروعات استراتيجية ومشروعات أخرى تعانى من خلل فى الهيكل التمويلى والفنى مثل شركات الغزل والنسيج وهى مشروعات صعبة البيع وتعرض الاقتصاد المصرى والأمن القومى لخطر لانعرف مداه .

كما أن إطالة الفترة منذ بداية تطبيق الخصخصة حتى اليوم أدى إلى تعارض واختلاف فى القيم التقديرية للشركات المعروضة للبيع بشكل واضح مما أدى لتقليل العروض التى يمكن أن يتقدم بها المستثمرون وينتج عنها البيع بسعر أقل.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الفترة الأخيرة من البرنامج تأثرت بشدة بسبب أزمة السيولة والركود والقروض المتعثرة مما تسبب فى زيادة العبء على المستثمرين وجعلهم لايستطيعون تدبير السيولة اللازمة والمناسبة لشراء الشركات المعروضة للبيع كما بدأت البنوك ترفض اقراض المستثمرين ، نظرا لتشديد الرقابة على الاقراض بعد أزمة البنوك التى حدثت كل ذلك جعل تطبيق الخصخصة كاد أن يتوقف أو أضر بأهدافها من حيث البيع بأعلى سعر يناسب قيمة المشروع .

ويشير د.يوسف لمشكلة أخرى تواجه الخصخصة ولم تستطع الحكومة أن تجد لها حلا والمتمثلة فى مشكلة العمالة حيث إن فكرة المعاش المبكر واجهت صعوبات كثيرة أهمها عدم وجود تمويل كاف لسداد مستحقات العاملين ، ومن ثم أصبحت الشركات المتبقية محملة بعبء ثقيل من العمالة يقلل فرص بيعها بسعر جيد ، كما أن تجربة البيع للعاملين بدأت تواجه مشاكل وعقوبات ظهرت على السطح فى الوقت الحالى مما جعل الحكومة تتراجع عن بيع الشركات بهذه الطريقة حيث فقدت الشركة الهدف من بيعها وهو التطوير والتحديث فبعض الشركات التى تم بيعها لاتحاد العاملين تم نزع ملكية معظم أصولها من المبانى والأراضى لصالح الشركة القابضة وأصبحت هذه الشركات عبارة عن مجموعة خطوط إنتا وأساطيل النقل فقط مما أدى إلى مشاكل ف عملية الإحلال والتجديد لأصول هذه الشركات.

يلى بعد ذلك ضعف عملية الترويج لهذ الشركات المعروضة للبيع حيث تولت ٤٠ شرك لترويج بيع الشركات ولكنها فشلت فى ايجا فرص بيع جيدة لها أو جذب مستثمر أجنبى لشرائها بل واجهت شركات الترويج مشاكل ف عملها .

كما أدى ضعف المزايا التنافسية للعديد م شركات القطاع العام إلى انصراف المستثمر المحلى والأجنبى للدخول فى عملية الشراء وتفضيله لعمليات المتاجرة أو إنشاء شركات جديدة .

تأثير الخصخصة على المستثمر والمستهلك

وعن تأثير الخصخصة على المستثمر المحلى والمستهلك المحلى يقول د.يوسف نائب رئيس مركز الدراسات التجارية لم ينجح المستثمر المحلى فى شراء شركات القطاع العام نظرا لأن وزارة قطاع الأعمال طرحت هذه الشركات للبيع بنظام المستثمر الرئيسى مما جعل المستثمر الصغير لايستطيع الدخول فى المنافسة للشراء وعندما تم اتساع ملكية هذه الشركات عن طريق الاكتتاب العام كانت حالة الشركة تغيرت حيث قام المستثمر الرئيسى بجنى ثمار الشركات وبعد ذلك طرح أسهمه للاكتتاب مما جعل المستثمر الصغير ينصرف عن الشراء لأسهم الشركة فى المرة الأولى والثانية.

أما المستهلك المحلى فلن يشعر بعملية الخصخصة فالمستهلك دائما هدفه سلعة جيدة بسعر أقل وفى نظام السوق الحر المنافسة شديدة والصناعة المصرية فشلت فى منافسة المنتجات الأجنبية ، حتى بعد بيع الشركات لم نر اى منتج مصرى استطاع أن ينافس مثيله الأجنبى ويستحوذ على السوق المحلى لجودته وتناسب سعره.

حماية المرأة .. لأنها عماد الأسرة !

● تابعت الجماهير بشغف كبير مسلسل"قاسم أمين"الذى بثه التلفزيون المصرى خلال شهر رمضان المبارك ، تسجيلا للسيرة الذاتية لقاسم أمين . . المفكر الذى جعل تحرير المرأة رسالة له ، انطلاقا من أن تخلف المرأة هو أصل تخلف المجتمع كله ، وأصدر عام ١٩٠٠كتابين هما "المرأة الجديدة" و"تحرير المرأة" مسجلا بذلك صفحة جديدة فى النضال المصرى إنصافا للمرأة التى استطاعت فى التاريخ المصرى أن تعتلى عرش مصر أيام "الملكة حتشبسوت" ثم مرة أخرى أيام "شجرة الدر" وشارك فى النضال من أجل حقوق المرأة أول صحيفة نسائية كان عنوانها"الفتاة" عام ١٨٩٢ وكانت تصدر بالإسكندرية، كما ركز المفكر الكبير الشيخ رفاعة الطهطاوى على أهمية تعليم المرأة ، ثم كانت المشاركة الفاعلة من السيدة هدى شعراوى فى كتابها عن "أسس النهضة النسائية وتطوراتها فى مصر" ثم تجسدت الرؤية المصرية إعزازا للمرأة ودورها ، حين أقيم تمثال "نهضة مصر" على شكل امرأة ريفية مرفوعة الرأس تقف إلى جوار"أبو الهول" وكأنها تعلن للدنيا أن نهضة مصر كانت تتمثل فى امرأة قوية ومنتجة من أجل مصر وهى مرفوعة الرأس !.

ولم تتوقف المسيرة النضالية للمرأة المصرية . . فقد شاركت فى ثورة مصر ضد الاستعمار عام ١٩١٩ ،وشكلت أول اتحاد نسائى عام ١٩٢٣ ، وأسست أول حزب نسائى عام ١٩٤٢ ، وحصلت على حق الانتخاب عام ١٩٥٦ ، ودخلت مجلس الشعب عام ١٩٥٧ .. وحصلت على نص فى دستور مصر فى المادة ١١ يتضمن أن "الدولة تكفل مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية"

وبعدها صادقت مصر عام ١٩٨١ على الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع التفرقة ضد المرأة .. وعلى أرضها . . وفى شرم الشيخ . . انعقد فى سبتمبر ٢٠٠٢ "الملتقى العالمى للمرأة" فى شكل مؤتمر تحضيرى لإنشاء حركة عالمية للمرأة من أجل السلام سوف ينعقد مؤتمرها عام ٢٠٠٤ بهدف إنهاء النزاعات والحروب الأهلية والاحتلال الأجنبى والإرهاب الذى يجتاح العالم ، وهى نزاعات حرمت الشعوب من الإحساس بكرامتها .

وكان أكثر المتضررين من ذلك فئة النساء.

●●●

● ولقد واجه النضال المصرى لتحرير المرأة تاريخا أسود عانت فيه المرأة كل ألوان القمع الفكرى ، وواجهت ميراثا ثقافيا متحجرا ، ينظر إليها باعتبارها ناقصة عقل ودين ، ويمارس تحقيرها ، وإساءة الظن بتصرفاتها ، ويتمسك بمقولات انهزامية مثل"لاتطلعوا النساء على حال . ولا تأمنوهن على مال"!!.

وفى هذا المناخ تم تهميش المرأة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا ، وترسخت فكرة هيمنة الرجل ، فالكلمة كلمته، والمال ملكيته ، وأما المرأة فنصيبها الحرمان، والقمع ، والتعامل مع الرجل بتذلل باعتباره"سى السيد"!!.

●●●

●ولقد شاركت المنظمات الدولية فى النضال لتحرير المرأة ، فأصدرت منظمة العمل الدولية عديدا من الاتفاقيات والتوصيات لحماية المرأة ، وتنظيم تشغيلها ، وقد تضمنت مبادئ أساسية منها:-

- تحريم تشغيل النساء ليلا ، وتحريم تشغيلهن تماما فى المناجم أو تحت سطح الأرض مهما كان نوع العمل.

-منح المرأة اجازة بمناسبة الحمل ، ومنحها فترة للراحة أثناء العمل اليومى لتتمكن من إرضاع طفلها ، وعدم تكليفها بأى أعمال خطرة على الصحة أثناء الحمل ، وخلال الشهور الثلاثة التالية للوضع.

ومن أبرز هذه الاتفاقيات والتوصيات الاتفاقية رقم ١٠٣ لعام ١٩١٩ ومعدلة عام ١٩٥٢ بشأن حماية الأمومة ، والاتفاقية رقم ١٠٠ خاصة بالمساواة فى الأجور ، والاتفاقية رقم ٨٩ بشأن العمل الليلى للنساء . . إلخ.

وكل هذه الاتفاقيات وغيرها استهدفت عدم حرمان المرأة من فرص ثلاث تتوفر خارج البيت وهى:التعليم-والمساهمة فى اتخاذ القرار-والحصول على أجر مقابل العمل.

●●●

● وفى مصر يظهر المسح الاجتماعى أن نسبة الإناث بلغت عام ١٩٤٧ مقدار ٥١.٥٪ من مجموع السكان .. وأن نسبة الأمية كانت ٨٢٪ من مجموع الإناث عام ١٩٥٢ ، انخفضت إلى ٧١٪ عام ١٩٨٠ .

وأن نسبة العاملات ٥٣٪ من مجموع الإناث عام ١٩٨٠ ، وأن الحكومة التى كانت حريصة على تقديم الخدمات الحكومية للمرأة، لم تعد تحرص على بقاء التعليم الخاص بإعداد المرأة للحياة الأسرية، فقد ألغيت مدارس الثقافة النسوية ، والفنون الطرزية، كما ألغيت سنة دراسية كانت مضافة لتعليم البنات . بينما توسعت الحكومة فى التعليم المهنى الخاص بالإناث ، فى مدارس متخصصة فى التجارة والزراعة والصناعة والتمريض والخدمة الاجتماعية.

كما توسعت الدولة فى فتح الوحدات الصحية ، ومراكز لرعاية الأمومة والطفولة ، ووحدات لتنظيم الأسرة، وتضمنت قوانين التأمينات الاجتماعية إجراءات لتوفر الأمان للمرأة .. كما قدمت الدولة خدمات فى أكثر من ١٣ مجالا للرعاية الاجتماعية مثل مشروع الرائدات الريفيات والحضريات ، ومشروع الأسر المنتجة ، واللجنة القومية للمرأة .

كما قدمت الدولة الخدمات الحكومية للنشاط الأهلى النسائى مثل الأندية النسائية ودور الحضانة ومؤسسات رعاية الطفولة، وأوكلت هذه الخدمات إلى جمعيات أهلية ، وقد أنشئت الأندية النسائية طبقا لاتفاقية دولية عقدت مع منظمة"اليونسيف" بهدف تنمية قدرات المرأة لمعاونتها على رفع مستوى معيشتها وأسرتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا.

وفى مجال إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة فى التصويت فى الانتخابات ، وإبداء الرأى فى الاستفتاءات ، كما فتح مجال الترشيح للمرأة فى المجالس البرلمانية والمحليات والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والأندية.

وبهذه الجهود أصبح للمرأة وجود سياسى بعد أن كانت بعيدة تماما عن المشاركة فى التنظيمات ، وبعد أن كانت موضع استغلال أصحاب الأعمال الذين استخدموها لساعات طويلة مقابل أجور تافهة ، وفى أعمال لاتتفق وقوتها البدنية أو ظروفها الاجتماعية .

وقد اقتصرت حماية المرأة العاملة على قانون وحيد هو قانون تشغيل النساء فى الصناعة والتجارة رقم ٨٠ لعام ١٩٣٣.

وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ صدرت التشريعات لحماية المرأة العاملة.

وتوالى مسلسل قوانين العمل بدءا من القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩، التى كفلت للمرأة العاملة

بقلم : محمود دبور

بعض الرعاية ، حيث حصلت على حقوق مماثلة للرجل فى فرص العمل والإجازات والرعاية الطبية وتحديد ساعات العمل وحق الانضمام للتشكيلات النقابية مع تمييزها ببعض المزيا مثل تحريم العمل الليلى ، وتحريم تشغيل النساء فى بعض الأعمال . وصدر قرار وزير العمل رقم ٦٣ لعام ١٩٦٠ بتحديد الأعمال التى يجوز تشغيل النساء فيها ، والقرار رقم ٦٤ لعام ١٩٦٠ بتحديد الأعمال الضارة صحيا أو أخلاقيا ، وكذلك الأعمال الشاقة ، التى لايجوز تشغيل النساء فيها مهما كانت أعمارهن مثل العمل فى نوادى القمار والبارات . . إلخ.

وصدرت تشريعات عديدة غرضها الأساسى حماية الأمومة ، وحماية صحة المرأة حتى تقوى على الحمل والوضع ، ومنحها حقوقا وامتيازات تستهدف المحافظة على صحتها وتمكينها من العناية بسلامة طفلها ورضاعته.

● ولقد حرصت التشريعات المختلفة على إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة فى الحياة العامة ، مثل المشاركة فى التنظيمات الأهلية الطوعية ، والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية والمحليات والنوادى ، وبلغت عمليات تدعيم المرأة الذروة بإنشاء المجلس القومى للمرأة بالقرار الجمهورى رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٠ بهدف النهوض بالمرأة ، وتفعيل دورها فى التنمية الوطنية، وتولت قيادته السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية، وكان ثمرة ذلك تحقق الكثير من المنجزات ، وتطور قوانين الأحوال الشخصية بما يضمن للمرأة حقوقا أوسع ، وحماية أكبر.

●●●

● وإذا كنا فى الألفية الثالثة نتطلع إلى المستقبل بعد تحرير الأرض المصرية من دنس الاحتلال ، فقد بقى علينا أن نحرر جزءا عزيزا من مجتمعنا ، وهو مايعنى تحرير المرأة من بعض القيود الاجتماعية التى لاتزال تحد من حركتها ، وتقيد من خطواتها .. ومجرد الإطلالة على واقع المرأة المصرية اليوم ، يكشف لنا عن بعض السلبيات التى لاتزال تحول دون انطلاق المرأة على النحو المأمول . وهذه السلبيات يمكن طرح أهمها على النحو التالي:

-ضعف تمثيل المرأة فى قوة العمل ، حيث تبلغ نسبتها حوالى ١٧٪ من إجمالى العمالة.

-ضآلة مساهمة المرأة فى تحسين دخل الأسرة نظرا لمحدودية مشاركتها فى سوق العمل.

-ارتفاع مستوى البطالة لدى المرأة، والتى كانت تقدر بحوالى ٢٤٪ وهى حاليا تبلغ ٢٠.٥٪ من تعداد السكان .

-تدهور الحالة الصحية للأمهات والبنات ، مما يساعد فى زيادة معاناتهن.

-ضعف المشاركة النسائية فى عضوية الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية والنقابات .

أ-**فى المجالس المحلية** لم يحظ بتمثيل المرأة سوى نسبة ٦٪ عام ١٩٩٧ رغم أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأة فى المحليات لارتباطها الشديد بالحياة اليومية للناس.

ب- **وفى مجالس الأحياء** لم يكن من نصيب المرأة شغل مواقع رئيسية فيها سوى حالة واحدة فى أسيوط.

ج- وفى الجمعيات الأهلية التى يبلغ عددها خمسة عشر ألفاً فإن نسبة اشتراك المرأة فى مجالس الإدارة لاتتجاوز ٢٪.

ء- **وفى الأحزاب** فإن هناك انكماشا فى عدد النساء المشاركات وبالتالى فى الدور الذى يؤدينه.

و-**وفى النقابات العمالية** لانجد من بين ٢٣ نقابة عامة للمهن المختلفة أى سيدة تتولى رئاسة أى من النقابات العامة، كما أن المجلس التنفيذى للاتحاد العام لنقابات العمال لايضم سوى سيدة واحدة ، ونلمس ذات الانكماش للنشاط النسائي.

ى- **وفى البرلمان** نجد أن عدد العضوات المشاركات فى البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى لايتجاوز ٢٤ سيدة من بين ٧١٨ عضوا أى بنسبة ٣.٣٪.

يضاف إلى ماسبق عن سلبيات أن بعض الوظائف العامة لاتزال تعتبر مناطق محرمة بالنسبة للمرأة ، مثل وظيفة القضاء ، ووظائف الأحياء فى الحكم المحلى ، فلم نسمع عن امرأة تتولى منصب المحافظ ، أو القاضى ، أو رئيس المدينة أو حتى رئيس الحى ، رغم عدم وجود أى موانع دستورية أو قانونية فى تولى المرأة لهذه المناصب!!.

●●●

●إن هذه الظواهر السلبية تدعونا إلى التحرك لدعم دور المرأة انطلاقا من أن الحضارة لايمكن أن تحل وتقوى إلا حيث تكون المرأة صاحبة شأن ومكانة!!.

وفى هذا الشأن ، فإن من الممكن التحرك على المحاور التالية:

أولا: تخصيص نسبة ٣٠٪ من المقاعد فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية والجمعيات الأهلية والنوادى لتوسيع مشاركة المرأة فى العمل القيادى ، وهذا الاقتراح يعتبر اقتداء بما تم بالنسبة لتخصيص نسبة من المقاعد للعمال والفلاحين.

ثانيا: المطالبة بتولى المرأة وظائف القضاء والحكم المحلي.

ثالثا: ضرورة استيفاء شرط أساسى لمشروع قيام أى حزب جديد ، بأن تكون قائمة مؤسسيه تضم ٣٠٪ من النساء.

رابعا: تنقية القوانين الحالية والتى تصدر مستقبلا من أى تمييز للرجل على المرأة .

خامسا: منع إعلانات الطلب لشغل الوظائف التى تشترط دون مبرر أن يكون شاغلها من الذكور.

كذلك وضع رقابة لإعلانات التلفزيون التى تستخدم المرأة كرمز للجنس للاعلان عن سلع بشكل ملوث للسمع والبصر بما يتضمنه من هز البطن وأداء حركات مبتذلة.!!

سادسا: دراسة منح الجنسية المصرية لأبناء المصريات المتزوجات من أجانب.

سابعا: الاهتمام بالمرأة كمادة علمية فى المناهج الدراسية.

ثامنا: توجيه جهود مركزة لمحو أمية النساء ، وتوعيتهم للحد من خطر الإسهال التناسلي.

●●●

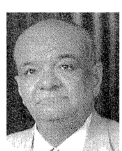
●إن المرأة وقد واجهت فى نضالها انكارا واستنكارا فى عصور الظلام ، فإن من حقها علينا الآن أن نرفع بيارق الإصرار على نيل حقوقها ، وأن نتحرك فى عنفوان الشلال الهادر لتحرير المرأة بل الأسرة كلها من توابيت القلق واليأس ، ونعود بها إلى العدل الاجتماعى الذى نادت به الشرائع ، لتستيقظ من ذاتها الحزينة، ولتلقف روحها مشاعر التحرر والانتصار ، بعد أن توجت القيادة السياسية جبين مصر كلها بضوء النهار ، وأن المرأة تستطيع الآن أن تشعر بإنسانيتها ، وأن تقلع أقدامها من حفائر الإحساس بالدونية، فهى -بالقطع- لم تعد كما كانت قديما مجرد كائن من ورق، استلت منه آدميته، فكانت شبحا بلا كرامة، وبلا قدرات . . ويكفيها أن قائد الأمة ونهضتها الرئيس مبارك قد أكد فى توصية له عام ٢٠٠٠ على أن "تحقيق التنمية بصورة متوازنة لايمكن أن يحدث إلا بالقضاء على التفاوت بين الرجل والمرأة ، وأن نحث المرأة على دخول معترك العمل العام والنشاط السياسى دون خوف أو تردد!.

ولاشك أن أخطر مايمكن أن نتعرض له فى مسارنا هو أن نقع فى حالة الشلل دون أن نحاول الحركة أو العمل ، فنتلوى دون أن نتحرك ، ونريد دون أن نعمل ، ونكتفى بالتمزق ألما ، والتأوه وجعا!!.

ومن واجبنا أن ندرك أن أخطر ما نتعرض له فى مستقبلنا هو أن يكون"العدل" مجرد عبارات عامة وألفاظ غامضة!!.

لماذا نصدق أن أمريكا تشوى الثلج على النار ؟!

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

●● كانوا بيض الوجوه، سود القلوب، ضجت منهم الكنيسة الإنجليزية مع إنهم لم يدخلوها ولم يصلوا فيها مرة واحدة، لكنهم كانوا يعارضون مذهبها ويناهضون تقاليدها ويسخرون من تعاليمها، وكما ضاقت بهم كنيستهم ضاقت بهم أرزاقهم، لأن وطنهم خلقه الله وطنا بحريا جزريا فقيرا بتضاريسه لأن المياه التى هى معظم مساحته لم تكن تفرخ زرعا ولا ضرعا، فوطنهم كان ضئيل الموارد ومعظم أبنائه كانوا رجال قوارب يعيشون على قرصنة البحر والبر واحتلال البلاد البعيدة الأكثر ثراء ورخاء إن هم استطاعوا إليها سبيلا.

لذا أدار أولئك الرجال البيض ظهورهم لوطنهم وبدأوا يبحثون عن وطن آخر جديد يجدون فيه مستقرا ورزقا وفيرا، وقد سمعوا عن أرض أخرى بعيدة عنهم بينهم وبينها آلاف الأميال، لكنها أرض هينة لينة معطاءة اكتشفها واحد من أخطر مغامرى البحار.. وهكذا اجتمع نفر من البيض دبروا وقرروا وامتطوا متن الباخرة (ماى فلاور) ليجعلوا القرصنة الموروثة لها بقاء وثبات على أنقاض شعب له مجد وتاريخ ينتهى على أيديهم بعد أن أصبح احتلالهم استيطانيا باقيا إلى يوم الدين طالما أن أصحاب المكان والزمان قوم مسالمون وطيبون وهنود حمر وفوق رءوسهم خوذات من "خوص" وريش طير مما يأكلون.

●● وفى يوم لم تطلع فيه شمس هبطت تلك القلة البيضاء فوق الأرض التى كانوا بها يحلمون والتى يفيض خيرها فوق الأرض وتحت الأرض يقودهم قس إنجليزى أبق مزق ثوب الكهنوت وأحرق وريقات العهد القديم والعهد الجديد وهكذا كانت بداية تلك "الأمريكا" التى أصبح اسمها "الولايات المتحدة" ومن ساعتها بدأت محنة عالم بأسره فى مواجهته، تنين شرس مهاجم أو غول أصبح سلطانا على كل فيالق الغيلان!!.

فى أول الأمر تظاهر المستوطنون البيض بصداقة الهنود الحمر، فلما تمكنوا منهم وحازوا ثقتهم وباعوا لهم الخرز الملون بدأوا أولى مراحل ابادتهم بنفس الأساليب الوحشية التى اقتبستها عنهم فيما بعد إسرائيل بصفتها ابنتهم بالتبنى!!.

وهكذا فى زمن قياسى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مستوطنة مترامية الأطراف يسودها البيض الذين تكاثر عددهم بعد أن أصبحت الأرض الجديدة منطقة جذب، وكان لابد للسادة الجدد من خدم وعبيد يزرعون ويصنعون ويخدمون وينجبون زراعا وصناعا وخدما آخرين يتسيد عليهم البيض بالسياط وبالتجويع ويمنحهم إن شاءوا قدرا من حرية التنفس ومن الشهيق والزفير، وروّجَ البيض لتجارة النخاسة وجعلوا أفريقيا أكبر سوق لها، واستوردوا منها أجود السلالات فى أقفاص من حديد وأقفاص من جريد، وأدى عبيد افريقيا مهام العبودية بنجاح خاصة فى أعمال الزراعة وفى الأعمال الوضيعة وأعمال الخدمات المتدنية، وقد سمح بعض البيض المتظاهرين بالديموقراطية والإنسانية لنسبة تبلغ واحدا فى المليون من سلالة أولئك العبيد أن يتبوأوا بعض المراكز العليا إن هم أظهروا كفاءة ومواهب وإن هم أتقنوا لصق خدودهم بأحذية أسيادهم البيض ولعق شراك نعالها وهكذا خرج من رحم الأسلاف الزنوج من أصبحوا فى زماننا هذا ملكيين أكثر من الملك فى مناصرة معذبى أسلافهم ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الوزير"باول" والمستشارة "كوندا ليزا"!!

●● وضمنت الأراضى الزراعية الشاسعة التى اغتصبها البيض الأيدى العاملة المجانية فزاد خيرها وعم فيضها وكانت حتمية اقتصادية أن ينتقل البيض الذين أصبح اسمهم أمريكانا بالتراكم وبالفائض الزراعى والصناعى على عالم اقتصادى رحب، أصبح أشد هولا هو عالم الرأسمالية الصناعية المحلية، ولم تقنع الولايات المتحدة التى اجتمعت ولاياتها كدولة قهرا وبالعنف وبالحروب الأهلية بين شمالها وجنوبها وببحار من الدماء صبغت بلونها القانى منهج التعايش السلمى مع النفس ومع الغير فكانت السادية الأمريكية التى استمرت حتى اليوم، وكان لابد من جلباب فضفاض جديد يوارى سوءات ذلك الجسد السادى المتنامى الذى أخذ صفة العالمية فتحولت الرأسمالية الأمريكية المحلية السابقة إلى رأسمالية جديدة ترفع راية "آدم سميث" و"ريكاردو" وغيرهم ذهبت خارج الولايات المتحدة فى تشكيلات نظامية ضخمة من الكلاب المسعورة التى انطلقت إلى كل بلاد الله وخلق الله تغتصب ماتجده وتنهب مايصطدم بأقدامها من بترول وخامات وحتى رؤوس البشر بات عليها أن تنحنى لها أو تعجنها بأديم الأرض مستخدمة القوة المباشرة أو الخداع والتمويه أو الدبلوماسية الخبيثة ومع أن أمريكا لم تعرف شيئا عن المعز لدين الله الفاطمى إلا أنها قلدته مستخدمة ذهباً كذهبه للترغيب وسيفا أبشع من سيفه للترهيب!!.

●● وهكذا اغتصبت الولايات المتحدة العديد من البلدان اغتصابا اقتصاديا وتجاريا إذ اصبحت تباع فيها المنتجات الأمريكية وتحتكر الشركات العملاقة الأمريكية المتعددة الجنسية أهم مصادر الثروة وكونت"الأمريكا" من وراء ذلك ثراء فاحشا جعلها قادرة على أن تستثمر أموالها فى داخل نفس الدول المنهوبة وجعلها قادرة على أن تثقل كواهل دول أخرى بالقروض وأعباء القروض وبالمنح والمعونات وأعبائها المتضاخمة حيث إنها لاتمنحها خالصة لوجه الله، وأصبحت الولايات المتحدة تتاجر فى كل شيء من الإبرة حتى الصاروخ واحتكرت معظم التجارة العالمية وأصبح للدولار الأمريكى أتباع ومريدون وعبيد يستعذبون عذاب الدولار وكثيرا ما يطوحهم فى الهواء!!.

●● وقام الأمريكان بتوزيع أنفسهم بين الحزبين الكبيرين وهما الحزب الجمهورى

والحزب الديموقراطى اللذان يتداولان السلطة أو يحتكرانها فلا تفلت من بين أيديهم إلى أحزاب أخرى وإن تعددت الدوافع والأسباب ، وتلك حكمتهم الديموقراطية أو الدكتاتورية الثنائية ، وأصبح قادة كل حزب من هذين الحزبين هم أباطرة الشركات الكبرى والمصانع الضخمة الحربية والمدنية وهم المسيطرون على كل أمريكا الصاروخية والمهيمنون على شركات البترول الأمريكية التى بلغت ذروة قوتها وأحكمت سيطرتها هى الأخرى على دفة الحكم وهو مايفسر الموقف الجنونى للرئيس"جورج بوش" الثانى تجاه العراق أو تجاه بترول العراق حتى إنه يبدو كمن حصل على إجازة بدون مرتب يتفرغ فيها للتنديد بالعراق فهو ينتقل من وعيد إلى وعيد دون أن يلتقط أنفاسه وكأن من الأسباب الأخرى لوحوشية السياسة الأمريكية أن أكثر من تولوا وزارات خارجيتها لم يكونوا خبراء سياسة فمنهم من قذفت بهم المصالح البترولية أو شركات إنتاج السلاح أو جنرالات الجيش النازيين الذين يعلمون أن دولتهم العظمى لم تحقق انتصارا واحدا بمفردها وأنها عندما تحارب إنما تحارب بأيدى الآخرين وتجنى ثمار الحرب بأيديها وحدها .

●● كما أنه ليس بغريب ما تأكد لنا من قيام تلك الشركات بتحمل تكاليف المعارك الانتخابية الرئاسية وانتخابات حكام الولايات وانتخابات المجالس التشريعية ، وهى شركات يحركها فى النهاية عند القمة رأس المال اليهودى ومخالب اللوبى الصهيونى عدو العرب الأكبر ، ولأن عين الرضا عن كل عيب كليلة، فإن عين واشنطون كليلة جدا"بالكاف"كليلة إزاء الرأسمالية الأمريكية الاحتكارية فلاترى لها عيبا واحدا فهى ترى تلك الرأسمالية ديناً مقدساً يجب التدين به وهى ترى أن تلك الشركات الاحتكارية فضيلة أخلاقية يجب الترويج لها على أنها الحلم الذى يمكنه أن يستوعب كل عمال العالم فلا يصبح هناك عاطل واحد وأن تلك الشركات وحدها هى القادرة على أن تقيل عثرات الاقتصاد الأمريكي.

●● ورأسمالية الدولار الأمريكى هى الفردوس ولأن الكذب صفة رأسمالية أمريكية فإن كل أمريكى يتقن التزوير الاجتماعى يلمع فى المجتمع والتزوير الاجتماعى فى أمريكا يبدأ من فوق عربات اليد ويمر بالكونجرس ويختلى بالبنتاجون وينتهى عند المكتب البيضاوى ، وكما ينادى بائع القصب فى حوارينا الشعبية بقوله"ياخالى من السوس ياسليم ياقصب" فإنهم يشيرون إلى السوس الأمريكى على أنه"حبة البركة" ، يشفى من الأمراض ويتم تناوله"على الريق" بعد خلطه ببركات اللوبى الصهيونى ، وياويل كل من يغمضون عيونهم ويسدلون جفونهم عن مجتمع كله سوس فى سوس !! والسوس الأمريكى لايحس به الأمريكان أنفسهم مع أنه يبدو واضحاً هناك متمثلا فى القلق الاجتماعى والفساد القومى والترويع وسحْق الضعفاء لحساب الأقوياء ويتمثل السوس الأمريكى أيضا فى كل القرارات الأمريكية التى قررونها حول "ترابيزات" القمار!!.

●● وواشنطون تشتهر بفضيلة الكرم فهى سخية معطاءة عندما تلقى من الأجواء وفوق الرؤوس منحها ونفحاتها ، هكذا أمطرت من السماء قنابل ذرية فوق"نجازاكي" وفوق"هيروشيما" وعالجت نقص الغذاء فى دول العالم الثالث بقصف أعمار نصف سكان العالم ، وكل الجرائم الأمريكية يتم توزيعها دون مقابل ، والكذب الأمريكى هو صدقة جارية والتزييف الأمريكي للحقائق فى غزارة مياه الأطلنطي، فأفقر الفقراء فى الإعلام الأمريكى وفى السينما الأمريكية عنده فيلا لها حديقة فيحاء وسيارة وزوجة كانت ملكة جمال واعتزلت ، وكل الرأسماليين الأمريكان ملائكة اطهار وامبراطورية الإعلانات الأمريكية تؤدى وظيفتها فى غسيل المخ وغسيل الجسم وكله عند العرب صابون!!.

والتنظيمات الاجتماعية الأمريكية من نقابات وجمعيات وأحزاب ونواد تكون ألسنتها أحيانا على الحكومة بينما قلوبها معها .. وأثرياء الأمريكان محسودون من عيون الفقراء الصفراء فهم مصابون بزوجات تخون وبأبناء فاشلين ، وهناك مشكلات أصابت عائلات كبيرة منها عائلات"روكفلر" و"مورجان" و"فورد" و"ريجان" وغيرهم ، صوروها على أنها فواجع وكوارث تستدعى اكتساب العطف والرثاء!!.

وكما خدعت الولايات المتحدة معظم حكام العالم الثالث الذى منه العرب فإنها تعمل جاهدة على أن تخدع الرأى العام العالمى حين تسمح لبعض عمالها بشراء سندات وأسهم شعبية بين الحين والحين فى الشركات التى يعملون بها وهو تصرف هزيل لايمحو بشاعة رأسماليتها.

والبطالة فى الولايات المتحدة أصبحت عارا اقتصاديا قبل أن تكون عارا اجتماعيا لأنها تفوقت كل بطالة كل دول العالم الثالث!!.

●● والولايات المتحدة تحدثنا عن نجاحها فى كل أدائها لدرجة أننا أصبحنا نصدق أنها تستطيع أن تقوم بقلى وشى الثلج على النار وأنها تستطيع أن تنتج سيارات من الذهب الخالص ، فقدرتها على غسيل المخ ليس له حدود، واستخفافها بعقول الناس جعلت رئيسها "بوش الثاني" يظن أنه العاقل الوحيد فى هذا الكون، وأن الكون وحده هو المجنون ، وإن حدث وتساءل عربى من المقيمين فى الشرق الأوسط إقامة مرهونة بإرادة "بوش" وحتى إشعار آخر ، عن كيف يحدث هذا الأمر المحال ويتم طهو وشى الثلج على النار، وعن كيف لاينصهر الذهب بالحرارة أثناء إنتاج السيارة يقفز "بوش" إلى كل وسائل الإعلام الأمريكية والصديقة ويقطب حاجبيه ويصرخ كمن لدغه ثعبان:"هذا السفيه الذى يشكك فى قدرة أمريكا .. اضبطوه .. امسكوه . . احضروه حيا أو ميتا . . إنه إرهابى من تنظيم القاعدة . . إنه "بن لادن " نفسه .. إنه "صدام" الذى يلوث نهر الأمازون والبحر الكاريبي!!.

ولكن هذا الطغيان الطاغى . .أليس له نهاية؟ وهذه الأمريكا الشديدة الجبروت ألا يوجد من يوقفها عند حدها؟ كل الاستقراءات تؤكد اقتراب اليوم الفَصْل!!

ألم تسمعوا عن الكليات الجامعية الجديدة التى بدأوا ينشئونها من كل الولايات الأمريكية لتخريج أطباء أمراض نفسية وعصبية؟

ألم تسمعوا عن تفشى حالات الجنون والهيستريا بين الأمريكان؟ ألم تسمعوا عن المظاهرات المناهضة التى تجتاح كل مدنهم؟!

ألم تسمعوا عن حلفاء أمريكا القدامى الذين بدأوا يتناقصون ويتقلصون؟!

ألم تعلموا أن الرئيس بوش غاضب أشد الغضب لأنهم يريدون توقيع الكشف الطبى عليه ولأن أحدهم ذكر أمامه أن نيرون الذى حرق روما عاش ومات مجنونا؟!.

●● أمريكا ستزول لا محالة!! وزوالها تكمن أسبابه فى ثنايا تصرفاتها وأباطيلها وجرائمها ذات الأرقام المسلسلة وتكمن فى أساطيلها الموزعة على جميع البحار ، وتكمن فى عشق رجالها ارتداء ملابس النساء الكواعب والتحلى بمساحيقهن ، وتكمن فى حرص الولايات المتحدة على إقامة عش غرام دافىء لمعشوقتها إسرائيل التى كثيرا ما تصبح هى العاشق.

فيامن تتعلقون فى أذيال أمريكا وتصدقون أنها تشوى الثلج على النار .. اعلموا أنها سوف تصبح هى الشواء نفسه!!.

إغلاق منجم فحم المغارة.. لصالح من ؟!

أعوام كثيرة مضت منذ أن استعدنا أرض سيناء الغالية . . واستعدنا معها "منجم فحم المغارة" الذى كان مخططا له أن يكون مشروعا استراتيجيا عملاقا ، تحت مظلة شركة"سيناء للفحم".. وكان الأمل كبيرا فى أن يكون هذا المشروع لبنة خصبة من لبنات تعمير أرض سيناء ، باعتبار هذا المنجم ثغراً من الثغور التى تقف على بوابة مصر الشرقية، كنقطة إنذار عند أول بادرة خطر تأتى من جيران لا أمان لهم .. ومن المعروف أن أى عدو يخشى كل الخشية أن يقتحم أى منطقة كثيفة السكان .. فهو لايجرؤ إلا أن يلتف حولها .. ومن هنا فإن تنمية سيناء تنهض أول ماتنهض على زرع المصريين فى كل مكان مقرونين بالمشروعات العملاقة .. فهما معا-المواطنون والمشروعات- السدود والحصون والمتاريس ، التى تحول دون اقتحام العدو لها .

شركة سيناء للفحم.. ومسلسل أزمات شركات مصر!!

• من أجل ٦ ملايين جنيه .. الشركة مهددة بالبيع .. أو الإيجار .. أو التوقف إلى الأبد!!

مروى بدر الدين

لأن لكل حكاية بداية .. فإن حكاية "منجم فحم المغارة تعود بنا إلى العام ١٩٥٩ ، وهو نفس العام الذى اكتشف فيه المنجم نتيجة أبحاث جيولوجية كبيرة ثم جري افتتاحه فى شهر يوليو من العام ١٩٦٤ ، وكان مقدرا له أن يعمل بطاقة إنتاجية قدرها ٣٠٠ ألف طن سنويا ، تقدر قيمته بحوالى ٦٠ مليون جنيه ، لكن المشروع توقف بعد ثلاث سنوات فقط، إثر حرب يونيه ١٩٦٧ وطوال احتلال إسرائيل لسيناء قامت باستغلاله لصالحها غير أن مصر استعادت منطقة المنجم فى فبراير ١٩٨٠ ، وكان على مصر أن تعيد تجهيز المنجم الذى تم تخريبه-للأسف- أثناء الانسحاب الإسرائيلي.

وفى مارس ١٩٨٣ قدمت **الشركة البريطانية"بابكوكونتراكتورز"** دراسة جدوى للمشروع إلى **"هيئة المساحة الجيولوجية"** ووافقت الهيئة على هذه الدراسة ، ولكن بعد تعديل الإنتاج والقفز به إلى ٦٠٠ ألف طن سنويا ، وافقت **"وزارة التخطيط"** على زيادة تكاليف المشروع إلى ١١٢ مليون جنيه .

كما تم الاتفاق مع **بريطانيا** على أن تقدم قرضا قيمته ٦٤ مليون جنيه استرلينى لعدد من المشروعات ، منها ٤٠ مليوناً لتمويل **"مشروع فحم المغارة"** ثم رأت بريطانيا زيادة قيمة القرض إلى ٥٠ مليون جنيه استرلينى منها ١٢.٥مليون منحة لاترد.

ومضت أعمال إعداد المنجم ، خصوصا بعد أن أصبحت**"هيئة المساحة الجيولوجية" تابعة لوزارة البترول عام ١٩٨٤** ، حيث تم توقيع عقد مع **"الشركة البريطانية"** وقبلت مصر المنحة البريطانية بتصديق مجلس الشعب عليها فى يناير ١٩٨٦.

وجرت أعمال إعداد المنجم ، بداية من سحب المياه الجوفية التى تراكمت فى ممرات المنجم على مدي ١٨ عاما ، ومد خطوط الديكوفيل ، وتركيب الأوناش ، وإخلاء المعدات التى أصبحت خردة ، وحفر آبار لتوفير مياه غسيل الفحم.

وفى عام ١٩٨٨ تأسست **"شركة سيناء للفحم"** برأسمال قدره ٧٠ مليون جنيه ، مملوكة بالكامل **لهيئة المساحة الجيولوجية ، والمشروعات التعدينية** بغرض استغلال **"منجم فحم المغارة"** بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية التى تمت بواسطة بيت الخبرة الإنجليزي.

ولقد قام بنك الاستثمار القومي بتمويل الشركة المدرجة لها عام ١٩٩٣/١٩٩٤ بموجب ضمانات حصل عليها من الهيئة المالكة ، والشركة توقفت عن تمويل أى استثمارات مدرجة لها ، الأمر الذى جعلها تدخل فى دوامة عدم توفير السيولة المالية، مما أثر على كافة برامجها الفنية.

وتقاعست وزارة المالية عند سداد باقى رأس المال ، المصرح به للشركة، مما جعل الشركة تدخل فى دوامة القروض، حيث قامت بسداد ٤٤ مليون جنيه فقط ، منها ٥ ملايين جنيه حصة عينية منقولة من **الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية** وذلك على مدار ثلاثة عشر عاما ، بالإضافة إلى توقف بنك الاستثمار القومي عن تمويل الشركة ، بأى مبالغ اعتبارا من عام ١٩٩٣ /١٩٩٤ ومن ثم فقد واجهت الشركة مصاعب مالية حادة أدت إلى عدم إمكانية تحقيق خطة الإنتاج.

وقد بدأت الشركة فى الاعتماد على مواردها الذاتية المحدودة اعتبارا من العام المالى ٩٦/٩٧ تلبية لاحتياجاتها من أجور ، ومستلزمات، وقطع غيار ، وخلافه ، وذلك أدى إلى تعثرها ماليا ، كما أدى إلى نفاد رصيد قطع الغيار للمعدات منذ أكثر من ثلاثة أعوام ، مما جعل الشركة تعمل فى ظروف فنية بالغة الصعوبة كان لها تأثيرها على إنتاجيتها بالسلب.

شاهد من أهله

ويؤكد محمد محمود عيد رئيس اللجنة النقابية بشركة سيناء للفحم، وعضو مجلس إدارة النقابة العامة للمناجم والمحاجر، أن الشركة قد خاطبت بنك الاستثمار القومى فى مايو ٢٠٠١ لتوفير التمويل المطلوب لإعادة تأهيل المعدات ، ورفع كفاءتها ، للوصول إلى الطاقة الفعلية ولكن لقصور التمويل لم تتم الموافقة على القرض المطلوب.

ولذلك طالبت النقابة العامة للمناجم والمحاجر بضرورة تشكيل لجنة فنية على أعلى مستوى لمعاينة المنجم والمعدات العامة فى المنجم، قبل اتخاذ أية قرارات سياسية، بشأن توقف العمل بالمنجم، كما أن النقابة تطالب بتشكيل لجنة لدراسة إمكانية الاستفادة من إنتاج المنجم محليا، حيث ورد خلال دراسة الجدوى ، إمكان استخدام المنجم فى صناعة الكوك ، حيث إن شركة الكوك تستورد ٢ مليون طن سنويا.

علاوة على أن دراسة الجدوى البريطانية عام ١٩٨٣ قالت إنه يمكن استخدام الكمية المستخرجة من الفحم فى مجالات الكوك ، والكهرباء ، ومصانع الأسمنت، إلا أن لجوء الكهرباء إلى استخدام الغاز الطبيعي وعدم إنشاء مصانع أسمنت تستخدم الفحم، بالإضافة إلى عدول شركة الكوك عن استخدام الفحم المنتج من المغارة . . كل ذلك أدى بالشركة إلى أن تبحث عن سوق خارجي ، يستوعب إنتاجها.

ويضيف **محمد عيد** قائلا إنه من غير المنطقى أن تستورد شركة فحم الكوك ٢ مليون طن سنويا ، فى حين أن شركة سيناء للفحم تنتج سنويا ١٥٠ ألف طن ، وتصدر هذا المنتج إلى الخارج ، مثل **هولندا، وتركيا ، وإيطاليا، ورومانيا، كما أن إسرائيل كانت قد قدمت طلبا للحصول على منتج الشركة ، بالكامل ولكن الحكومة رفضت.**

فلصالح من ترفض شركة الكوك شراء منتجنا ، وتدعى أنه دون المواصفات ، وتفقد مصر بذلك الكثير من العملة الصعبة ، خصوصا بعد أن ثبتت صلاحية استخدام فحم المغارة بنسبة ١٠٪ على الأقل ، دون غسيل للفحم ، مما سيوفر على الأقل ١٥ مليون دولار سنويا ، وفى حالة استخدام طرق الغسيل يمكن خلطه بنسبة ٢٠٪ من الفحم المستورد.

وبسبب هذا الموقف المعادى للفحم المصرى ، فإن العمل فى منجم فحم المغارة ، متوقف تماما عن الإنتاج منذ ٦ أشهر .. وكانت آخر الشحنات عبارة عن ١٠ آلاف طن تم تصديرها إلى هولندا .

وقيمة هذه الشحنة مليون جنيه ، وهو مبلغ يكفى -فقط- لتغطية تكاليف الإنتاج ، وأجور العاملين .. ولنا أن نتحسر على هذا الرقم المتواضع (١٠ آلاف طن) بعد أن كان المنجم ينتج حوالى ١٥٠ ألف طن سنويا ، وكانت كلها تصدر إلى هولندا .. ولكن ذلك كان فى العصر الذهبى للمنجم ، أى فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ !!

والآن .. توقف المنجم عن الإنتاج منذ ستة شهور!

وبالرغم من أن "**شركة الكوك**" ترفض شراء فحم المغارة ، فإن"**شركة السبائك الحديدية**" فى ادفو تشترى شهريا **١٠٠٠طن .**

ثم زاد الطلب إلى **٢٥٠٠ طن شهريا** وقد وصل حاليا إلى ٣٥٠٠ طن أسبوعيا ، وهذا دليل على أن منتجنا صالح للاستخدام ، وثمنه مناسب **فشركة السبائك** تشتري منا الطن بـ١٦٥جنيهـا فى حين أنهم عندما كانوا يستوردون ، كان الطن الواحد يكلفهم ٦٠٠جنيه.

وفى الوقت نفسه ، وبسبب معرفة الشركات العالمية بظروف تعثرنا المالى ، فإنها لاتشترى الطن من فحم المغارة بأكثر من ٢٠ دولارا.

وفحم المغارة لأنه يتميز بقيمة حرارية مرتفعة . . فهو لذلك يفضل استخدامه فى محطات توليد الكهرباء ويمكن التغلب على ارتفاع نسبة الكبريت بوضعه فى خلطات ، وقد تم بالفعل إدخاله فى خلطات مستخدمة فى محطات توليد الكهرباء العالمية بهولندا ، وأدى ذلك إلى وجود عملاء متعددين لفحم المغارة.

كما يتميز هذا الفحم بصناعة الفحم المنشط، حيث إن نسبة المواد المتطايرة تعد ميزة يمكن أن تحقق قيمة مضافة إليه عند استغلاله.

وفى حالة عدم إمكانية استخدامه محليا ، فإن هناك **شركة سعودية أمريكية** قد عرضت المشاركة فى إنتاج المنجم ، وتقديم تكنولوجيا جديدة ، مع عدم تحميل شركة سيناء للفحم ، أو الحكومة المصرية أية ضمانات.

ويختتم محمد عيد حديثه قائلا: إن الحكومة سبق أن دعمت بعض الشركات العاملة فى سيناء ، بأن أنشأت لها خطوط الغاز ، والكهرباء ، والمياه على حساب الدولة ، بينما قامت شركة سيناء للفحم بعمل كافة المرافق والأبنية الأساسية على حسابها الخاص ، مما حملها أعباء مالية كثيرة مثل محطة الكهرباء ، ومحطة معالجة المياه والطرق ، والاتصالات ، وخلافه.

والمعروف أن الاحتياطى المؤكد من فحم المغارة يبلغ ٢٧ مليون طن فحم ، كما يبلغ الاحتياطي القابل للتخزين ٢٢ مليون طن ، أى أنه يمكن تشغيله للشركة ثلاثين عاما ، فى حالة ما إذا أرادت الحكومة تقديم الدعم المناسب ، لتشغيل الشركة ، حفاظا على الثروة القومية وكذلك حفاظا على العمالة المدربة ، والتى تم تدريب بعضها بمناجم انجلترا ، والتى أيضا يصعب توفيرها ، فى حالة توزيع هذه العمالة على شركات أخري.

كما أنه فى حالة توقف العمل فى المنجم سوف يتم صرف مبالغ كبيرة لأعمال الصيانة المستمرة للمعدات ، والممرات المنجمية الموجودة تحت باطن الأرض.

ويقول وزير الصناعة

ومن جهة أخرى يؤكد د.على الصعيدى وزير الصناعة أنه قبل أن نحكم على اى مشروع ، لابد أن نضع فى اعتبارنا الظروف التى تم خلالها اقرار إقامته ، والتى ربما تكون قد تغيرت ، واختلفت ، بدرجة كبيرة عن الظروف الحالية ، فالنسبة **لمشروع فحم المغارة** فقد بدأ العمل به فى السبعينيات وهى فترة شهدت ارتفاعات كبيرة فى أسعار البترول ، خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وكان من الطبيعي أن يكون هناك اتجاه دولي للبحث عن مصادر جديدة للطاقة، ومن أهم هذه المصادر الفحم ، وبالفعل تمت إقامة مشروع فحم المغارة على أساس إنتاج ٦٠٠ألف طن فحم سنويا ، ولكن للأسف لم يوضع فى الاعتبار وقتها مدى مناسبة هذا الفحم ، وماهى جودته وإمكانات استخدامه بصورة عملية ، فهذا الفحم توجد به شوائب مرتفعة ، خاصة الكبريت مما يؤثر بصورة سلبية على كفاءة استخدامه ، وهو لايصلح مثلا للاستخدام فى صناعة الكوك ، أو لتشغيل المحطات الكهربائية . . والأمر يتطلب خلطة بأنواع أخرى من الفحم ،وبصفة عامة، فحتى إذا استبعدنا تكلفة إنشاء مشروع فحم المغارة ، والتى تصل إلى ١.٢مليار جنيه . . فإنه يتم بيع كمية محدودة من إنتاج بأسعار تقل كثيرا عن تكلفة إنتاجه الفعلية ، أى أن المشروع غير اقتصادى ، وعندما عرضت هذا الموضوع بحقائقه الكاملة على **مجلس الوزراء ومجلس الشعب** جاءت الموافقة على غلق هذا المشروع ، ومع ذلك فنحن نبذل أقصى مانستطيع للحفاظ عليه ، من خلال محورين أساسيين.

المحور الأول نقل نصف عمالة المشروع إلى **وزارة البترول** والنصف الآخر إلى **هيئة المساحة الجيولوجية** بحيث يتم بعدد محدود من العاملين ، يتولى الحفاظ على المنجم ، وصيانته، ليستمر بصورة سليمة ، مما يتيح له أن يكون صالحا للاستخدام فى أى وقت يتطلب فيه الأمر بذلك .

أما المحور الثانى فهو الإعداد لطرح هذا المشروع أمام المستثمرين العالميين . .وذلك للبيع أو للإيجار ، أو بأى طريقة أخرى للاستفادة منه.

دراسة متطورة للتحديث

ويؤكد أبو المجد رفاعى رئيس النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر إن الشركة قد قدمت دراسة متطورة للتحديث ، نظرا لتوقف الإنتاج منذ شهر مايو ٢٠٠٢ ، وتعتمد هذه الدراسة على الاستخدام الآمن للمفرقعات فى شق الممرات المنجمية، ويحتاج العمل لتنفيذ هذه الدراسة حوالى ٤٠٠عامل (فنى -إدارى - خدمات) وتبدأ الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعد ٨ أشهر من توفير المفرقعات ، ومستلزمات الإنتاج.

ويتدرج الإنتاج فى السنة الأولى من ١١٠ ألف طن إلى ١٢٠ ألف طن، فى السنة الثانية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يزداد إلى ١٣٠ ألف طن فى العام الثالث ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (منها حوالى ١٥ ألف طن إنتاج عرض من عمليات فتح الممرات المنجمية وتجهيز الحوائط الطولية).

وفى حال تدبير سيولة نقدية للشركة فى حدود ٦ ملايين جنيه مصرى لتوفير المفرقات

ومستلزمات الإنتاج والتشغيل والأجور وملحقاتها ، فإن ذلك سوف يسفر عن تحقيق فائض يساعد على استمرار العمل بالمنجم ، وعدم تحميل الدولة أى أعباء أخرى بعد دفع الأجور النقدية ، والمزايا العينية ، والتأمينات الاجتماعية.

ويتم تحقيق ايراد قدره ٢,٣٤٤ مليون جنيه مصرى من عائد الإنتاج العرض ، والإنتاج من واجهة B2.L.W شهرى مايو ، ويونيه وذلك خلال السنة الأولى من سبتمبر ٢٠٠٢ إلى يونيه ٢٠٠٣.

ويتم تحقيق عائد قدره ١,٧ مليون جنيه ، وذلك خلال الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤

وتوفير الأجور النقدية، وملحقاتها ، ومستلزمات التشغيل والإنتاج اعتبارا من السنة الثانية ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

الى جانب سداد المصروفات الرأسمالية المطلوبة لاستئناف العمل بالمنجم ، والتى تم تحميلها على سنوات الخطة .. السنة الأولى مليون جنيه والسنة الثانية ٣ ملايين جنيه والسنة الثالثة ٢ مليون جنيه.

الحل .. وتضارب القرارات!

وحول الدور الذى تلعبه نقابة العاملين بالمناجم والمحاجر لحل أزمة شركة سيناء للفحم يقول السيد الشامى الأمين العام للنقابة

إن أكبر مشكلة تتعرض لها الشركة الآن هى فى عدم وجود الأموال اللازمة لدفع أجور العاملين بها ، والنقابة تبعث كل شهر بمذكرة إلى **وزير القوى العاملة والهجرة** بهذه المشكلة والذى يقوم بدوره بالاتصال **بوزير الصناعة** ويقوم وزير الصناعة بالاتصال **بوزير المالية** لصرف مبلغ ٦٠٠ألف جنيه ، قيمة المرتبات الشهرية ، وكل شهر ندور فى هذه الدائرة المفرغة ، والمشروع لايستطيع الآن أن يمول نفسه لأنه متوقف عن الإنتاج ، كما أن **وزارة المالية** ترفض تمويل المشروع الذى طرحته الشركة، والذى يحتاج ٦ ملايين جنيه ، رغم أن الشركة قد وعدت بسداد هذا المبلغ خلال ثلاثة أعوام .. ومن الضرورى حل هذه المشكلة على وجه السرعة . . لأن تركها معلقة هكذا يعتبر هدراً للطاقة التكنولوجية ، والمادية ، والبشرية!!.

فلصالح من هذا التضارب فى القرارات؟!!

محاولات لإنقاذ



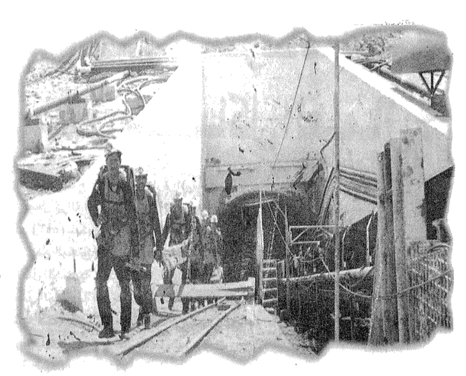
هل من المعقول بعد استعادة منجم فحم المغارة وبعد أعمال السيادة المصرية على أرض سيناء ودحر العدوان وبعد الموافقة على قيام هذا الكيان الصناعى الكبير بوسط سيناء أن تتخلى الدولة عن استمرار نشاطه التعدينى الوطنى والذى يساعد على تخفيض استيراد الفحم من الخارج والذى يعتبر مصدرا من مصادر الطاقة الهامة لدى الدول الأخرى إذا أحسن استغلاله داخل الحدود المصرية وما ذنب جميع العاملين فى عدم صرف مستحقاتهم الشهرية وهروب جميع الكوادر الفنية بالشركة وذلك لعدم إحساسهم بالأمان والاستقرار

تحقيق : **أحمد الطبرانى**

منجم فحم المغارة من المشروعات الصناعية القومية الكبرى اتجهت الأنظار إليه حيث يدخل الكوك فى صناعة الحديد والصلب وكان قد توقف إنتاجه إثر حرب يونية واستولت إسرائيل على معداته وأغلقته وقد أعيد فتحه عام ١٩٨٢ حيث وجدت جميع الفتحات المنجمية مغلقة تماما ،وقد أجريت دراسة جدوى فنية اقتصادية بالاستعانة بأحد بيوت الخبرة البريطانية المتخصصة وقد أسفرت الدراسة عن أن فحم المغارة له طاقة حرارية مرتفعة وتوزيع منتظم يصل إلى ٩٠٠ درجة بما يجعله ينافس أجود أنواع الفحم ،وقد تم عمل دراسة بخصوص ذلك مع خبراء الماني وتمت مقارنة التجارب المصرية مع التجارب الألمانية وأثبتت تميز فحم المغارة عن الفحم الألمانى من حيث جودته وطاقته الحرارية ولكن يوجد عيبان فنيان وهما ارتفاع نسبة الكبريت ٢,٥٪ والرطوبة المرتفعة ولكن يمكن معالجة ذلك باستخدام الحجر الجيرى المتوفر فى سيناء مع تعريض الفحم لدرجة حرارة مناسبة ،وفى نطاق تشغيل المنجم وافقت الحكومة البريطانية على المساهمة فى تمويل المشروع بمبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترلينى منها ١٢,٥ مليون جنيه إسترلينى منحة لاترد والباقى ٣٧,٥ مليون جنيه إسترلينى قروض بتسهيلات وقد وافق مجلس الشعب على هذه الاتفاقية .

وبدأت تجارب بدء التشغيل فى نوفمبر ١٩٩٣ وذلك بالنسبة لمحطة توليد الكهرباء ووحدة معالجة المياه و يتبعها معدات الحفر للأنفاق المنجمية وبدأ الإنتاج الفعلى عام ١٩٩٤ بطاقة قدرها ١٢٥ ألف طن سنويا تتدرج لتصل إلى ٦٠٠ ألف طن خلال ٥ سنوات ،وتمكنت الشركة من الحصول على عروض لتوزيع كافة إنتاج المشروع من الفحم وذلك على المستويين المحلى والخارجى ،ورغم ذلك فقد وصل هذا المشروع العملاق إلى منعطف خطير تسبب فى توقفه عن الإنتاج العملى بسبب تراكم المديونيات المتأخرة خلال الأعوام الماضية وتهالك المعدات وعدم صيانتها ،وهروب العمالة الفنية لشعورها بالإحباط ونفاد رصيد قطع الغيار للمعدات وعجز البنوك عن تمويل ودعم المشروعات لعدم وجود الضمانات الكافية،ومما زاد الأمر سوءا أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضي حيث توقفت المراكب عن الوصول إلى ميناء العريش البحرى ونقل حصصها من الفحم المشون .

يقول محمد محمود عيد رئيس اللجنة النقابية عندما نفد رصيد قطع الغيار المعدات للشركة منذ أكثر من عامين وعدم وجود السيولة المالية اعتمد على قطع الغيار اللازمة على التصنيع المحلى الداخلى أو الخارجى فى حدود موارد الشركة المالية الذاتية ،وبدأت عدة مطالبات



مطلوب تصويب أوضاع الشركة ماليا وفنيا وإنتاجيا

لتدبير السيولة اللازمة وشكلت لجنة من وزارة الصناعة والهيئة العامة للتصنيع والشركة لدراسة الاحتياجات المطلوبة وقدرت قيمتها بـ٢٠ مليون جنيه فى مارس ٢٠٠١ وأفادت وزارة المالية بعدم إمكانية تدبير الاعتمادات وجرت محاولات كثيرة لشراء بعض مستلزمات الصيانة ولكن كلها فشلت فى تشغيل المنجم.

وأخيرا كان لابد من تشغيل هذا المشروع فأعدت دراسة مقترحة لاستئناف الإنتاج وتهدف إلى استئناف العمل حتى يتحقق من ذلك تخفيف العبء على ميزانية الدولة حيث يتم حاليا تمويل الأجور منها -تشغيل العمالة الفنية الموجودة حاليا - الاستفادة من المعدات والأصول المتاحة حاليا بالمنجم - حيث إن إعادة التشغيل يحقق الاستفادة من الممرات المنجمية الحالية التى تخدم واجهة الإنتاج وتشمل عناصر الدراسة .

أولا الدراسة الفنية

تعتمد هذه الدراسة على الاستخدام الآمن للمفرقعات فى شق الممرات المنجمية - استخدام التفجير الآمن لا يعنى الاستغناء كلية عن معدات الشق بل المقصود هو تأجيل عملها مرحليا حيث إن التفجير الآمن لا يتطلب قطع غيار وزيوت ومستلزمات مقارنة بينه وبين أسلوب شق الأنفاق بواسطة Road Heades-RH من المخطط أن يبدأ الإنتاج بعد ثمانية أشهر بطاقة إنتاجية تصل إلى ١١٠ آلاف طن من واجهة B2LW B2 Longwallوالتى يقدر الاحتياطى بها حوالى١٦٠ ألف طن وسوف يتحقق إنتاج عرضى من خلال شق الممر B2 Maingatوكذلك أثناء إعداد وتجهيز ممرات الواجهة C4 L.Wوما يتبعها من ممرات والتى سيتم تجهيزها خلال السنة المالية ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ حتى لا يحدث توقف لإنتاج يحتاج العمل لتنفيذ الدراسة حوالى ٤٠٠ عامل (فنى- إدارى - وخدمات) حيث يعمل حاليا بالمنجم ٤٧٥ من العاملين .

الخطة الإنتاجية

تبدأ الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ بعد ٨ أشهر من توفير المفرقعات ومستلزمات الإنتاج

- يتدرج الإنتاج فى السنة الأولى من ١١٠ آلاف طن إلى ١٢٠ ألف طن فى السنة الثانية ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ يزداد إلى ١٣٠ ألف طن فى العام الثالث ٢٠٠٤/٢٠٠٥ منها حوالى ١٥ ألف طن عرضى من عمليات فتح الممرات المنجمية وتجهيز الحوائط الطولية .

الدراسة المالية

تدبير سيولة نقدية فى حدود ٦ ملايين جنيه مصرى لتوفير المفرقعات ومستلزمات الإنتاج والتشغيل والأجور وملحقاتها وذلك لمواجهة تكاليف إعادة تشغيل المنجم لاستخدام التفجير الآمن،أسفرت دراسة التكاليف المقترحة أنه فى خلال ثلاث سنوات بعد توفير السيولة سوف يتحقق عائد مناسب يغطى الأجور وملحقاتها (أجور نقدية - مزايا عينية - تأمينات اجتماعية) ومستلزمات التشغيل والإنتاج مع تحقيق فائض يساعد على استمرار العمل فى المنجم بعدم تحميل الدولة أى أعباء أخرى ونتيجة لذلك يتحقق إيراد قدره ٢,٣٤٤ مليون جنيه من خلال الإنتاج العرضى الناتج من عمليات التجهيز وتبلغ تكاليف الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ نحو ١٣,٠٧١ مليون جنيه يحقق إيرادا قدره ١٣,١ مليون جنيه ويتحقق عائد قدره ٢٩ ألف جنيه مصرى وتبلغ تكاليف الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ نحو ١٢,٤٦١ مليون جنيه ويتحقق إيراد قدره ١٤,١٨٠ مليون جنيه وعائد قدره ١,٧٠٠ مليون جنيه .

وذلك تم تحميل التكاليف للمصروفات بمبلغ ٦ملايين جنيه على مدار سنوات الإنتاج الثلاث من ٢٠٠٢ /٢٠٠٥ علما بأن هذه الدراسة أخذت فى اعتبارها الإهلاك والمصروفات وتم حساب الأهلاك على أساس المعدات المستخدمة - تحميل المصروفات السنوية بنصيبها من التكاليف الرأسمالية لمواجهة الإنتاج

وعن الدراسة التسويقية يقول محمد محمود عيد رئيس اللجنة النقابية إنه يتم بيع الفحم حاليا لشركة السبائك الحالية بمعدل ١٢ ألف طن سنويا بسعر ١٦٥ جنيها للطن طبقا للاتفاق بين الشركتين وسيتم زيادة هذه الكميات نظرا لملاءمة مواصفات فحم المغارة لصناعة الفيرو سيلكون نتيجة للاتصالات المكثفة مع الشركات الأجنبية التى تستخدم هذه النوعية من الفحم ، ثم تصدير كميات تقدر بحوالى ٦٥ ألف طن خلال الفترة من مايو ٢٠٠١ حتى مايو ٢٠٠٢ إلى شركة نوناكول السويسرية كما تلقت الشركة طلبات من بعض الشركات الأخرى للاحتياجات السنوية اللازمة لها من فحم المغارة فى حدود ٤٠٠ ألف طن وجارى دراسة هذه الطلبات للتعاقد على توريدها بعد عمليات التجهيز واستئناف الإنتاج بالمنجم .

إلى أى مدى تستجيب الشركات لجهود الدولة فى حل مشاكل العمال؟!

من منطلق الحرص على استقرار العلاقة بين طرفى الإنتاج .. تواصل وزارة القوى العاملة والهجرة بحث الشكاوى الجماعية والفردية والعمل لإزالة أسبابها خلال الفترة من ١/١ حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠ قامت الوزارة ببحث عدد (٥٥٣) شكوى جماعية، وإزالة أسبابها وتسويتها وديا فى إطار من التشاور ، والتفاوض الهادئ البناء ، استفاد منها حوالى (٥٥٠٠٠) عامل ، هذا إلى جانب اتفاقيات العمل الجماعية ، حيث قامت الوزارة ببحث ، ودراسة وقيد عدد من العقود واتفاقيات العمل الجماعية المبرمة بين أصحاب الأعمال والمنظمات النقابية المعنية للتأكد من مطابقتها لأحكام تشريعات العمل ، من حيث إنها تحقق شروط وظروف عمل أفضل للعاملين ، ومزايا عينية ونقدية أكثر سخاء لهم مما تقرر بتشريعات العمل وذلك لإسباغ الصفة القانونية عليها.. وتطبيق الإلزامية على تلك العقود ، وفقا لأحكام المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . . إذ قامت الوزارة بمراجعة واعتماد عدد من الاتفاقيات ، استفاد منها حوالى (٣٠٠٠٠) عامل على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى الاتفاقية الجماعية بشأن تقرير علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص بنسبة (١٠٪) من أجورهم فى ٣٠ /٢٠٠٢/٦ اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١ وقد استفاد منها ثمانية ملايين عامل بكافة القطاعات مثلما قامت الوزارة ببحث جميع الشكاوى الفردية بين أصحاب العمل والعمال على مستوى مديريات القوى العاملة المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية وتسويتها وديا وإزالة المعوقات بما يحقق مصالح الطرفين حيث تم بحث ٨٠٠٠ شكوى فردية خلال الستة أشهر المذكورة وتسوية ٨٠٪ منها وديا وأحيلت باقى الشكاوى للقضاء للفصل فيها .

■ تحقيق: **هويدا غنيم**

فى حديث مع الأستاذة عصمت أمين رئيس الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة قالت :

فى البداية أحب أن أوضح أمرا هاما قد لا يشعر به البعض ، وهو جهود السيد الوزير أحمد العماوى الدائمة لحل كم هائل من الشكاوى التى لا تتوقف فهو دائم الاجتماع بنا لوضع الخطط التى يتم من خلالها سير العمل وبحث كل ما يتعلق بأمور الوزارة فى جميع الإدارات .

واستكمالا للجهود المبذولة لمواجهة مشكلات العمل والعمال ، تقوم الوزارة بصرف إعانات عاجلة للعاملين فى المنشآت التى تتوقف لظروف اقتصادية طارئة من خلال مبالغ تقوم الوزارة بتحويلها للنقابات العامة المعنية إلى جانب بحث حالات العاملين فى ضوء لائحة الصندوق الخاص لمواجهة حالات التوقف الطارئ لبعض المنشآت وعدم صرف أجور للعاملين بها .

الخطة الجديدة

وتستطرد الأستاذة عصمت أمين :

تعتزم الوزارة تنفيذ خطة جديدة فى العام القادم ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، لدراسة ظاهرة توقف المنشأة وأسبابها والعمل على حلها ، وتحقيق استقرار العلاقات بين طرفى الإنتاج ، ورعاية الحقوق العمالية ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية والثقافية والفنية لهم ، والتوعية من خلال عقد دورات ثقافية داخل التجمعات العمالية بالمحافظات المختلفة ، لتحقيق شروط السلام الاجتماعى داخل البلاد وحماية القوى العاملة ورعايتها .

حصر الإنجازات

وتتحدث الأستاذة عصمت أمين عن إنجازات الإدارة العامة لعلاقات العمل حيث تقول :

– لقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة (إدارة علاقات العمل) بتنفيذ هذه المهام خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١ حتى ٢٠٠٢/٩/٣٠ على النحو التالى

– بلغت الشكاوى الجماعية (١٦٥١) شكوى تم تسوية ٨٠٪ منها ، وقد استفاد من هذه التسوية حوالى (٧٥٠٠٠) عامل

– بلغت الشكاوى الفردية (٢٩٣٤٨) شكوى تم تسوية ٨٠٪ منها .

– تقدم للوزارة (٦٣٣٨) طلبا للعرض على اللجنة الثلاثية للنظر فى أمر فصل العامل، ولم توافق الوزارة على فصل (١٧٧٩) منهم لعدم وجوب الفصل قانونا .

– تقدم للوزارة (٣١٨) طلبا للعرض على اللجنة للنظر فى أمر إيقاف العامل ، ولم توافق الوزارة على إيقاف (١٣٤) منهم لعدم وجوب الإيقاف .

– تم فض (٢٤) حالة اعتصام وإضراب عن العمل والطعام

– دراسة (١٥٤٠٦) حالات توقف عن العمل بما يمس حجم العمالة

– دراسة ٣٩ حالة لوقف عن العمل بما لا يمس حجم العمالة

– صرف إعانات عاجلة للعاملين بالمؤسسات والشركات المتعثرةفى سداد أجور العاملين فى شركات مؤسسات مثل المصانع الكهربائية (رامى لكح) ، والسعد للألومنيوم ، وسالى مصر الكويت . وذك لاستقرار علاقة العمل بين طرفى الإنتاج ، وتحقيق السلام الاجتماعى فى مواقع العمل ، والنهوض بالمستوى الاقتصادى للعاملين ، ومواجهة تعثر بعض الشركات فى صرف أجور العاملين بها ، بالإضافة إلى دراسة الظواهر والمؤشرات السلبية لحوادث العمل والأمراض المهنية ، ودراسة التشريعات القائمة فى مجال السلامة والصحة المهنية ، ومتابعة أعمال التفتيش على أجهزتها المهنية بالمديريات على

مستوى الجمهورية ، ومتابعة البحوث والدراسات.

متابعة التنفيذ

وحرصا من العمل على التأكيد على مصداقية ما ينشر حول هذه الإنجازات اختارت عددا من المشاكل التى وردت بالتقرير وقامت الوزارة بإيجاد حلول لها ، وذلك بمتابعة ما تم تنفيذه من هذه الحلول على أرض الواقع.

وعن شكوى بعض العاملين بشركة الكراكات المصرية التى يتضررون فيها من إنهاء عقودهم من قبل الشركة مما أدى لامتناعهم عن التشغيل وقد سبق أن تم عرضها على السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة،وقد تقرر بشأنها ما يلى :

– بحث الموضوع ومتابعته مع الجهات المعنية حيث تم احتواء الموقف وتوعية العاملين باتباع القنوات الشرعية عند المطالبة بحقوقهم واستقرت الأوضاع وانتظم العمل وأزيلت أسباب الشكوى.

– وحرصا من المجلة على متابعة تنفيذ الحلول التى تم التوصل إليها قال لنا الأستاذ محيى الدين الباسوسى الأمين العام للنقابة العامة للزراعة إن إدارة شركة الكراكات المصرية قد اتجهت بالفعل لإنهاء عقود العمل للعمال ، وإيقاف صرف الحوافز والعلاوات مما أدى إلى قيام العاملين بالإضراب عن العمل والاعتصام .

وقد تدخلت لجنة من النقابة العامة للزراعة بقيادة رئيس النقابة الاستاذ محمد عبد الحليم والسيدان محيى الباسوسى الأمين العام والأستاذ محمد سالم عضو النقابة وبجهد خاص من السيد الوزير أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة تم صرف الحوافز ورفعها من ١٥٪ إلى ٣٠٪ بالإضافة إلى صرف نصف شهر مكافأة لجميع العاملين وقد تم أيضا صرف علاوة لجميع العاملين بنسبة ١٠٪ من الأساسى لمرتب كل عامل وقد استقرت الأمور فى الشركة ، وتم تكثيف اللقاءات بين العاملين واللجنة النقابية بالشركة بقيادة الأستاذ صبحى عبد الرسول رئيس اللجنة النقابية بالشركة وعضو النقابة العامة ، مما أدى إلى تفهم العاملين لوضع الشركة والأزمات المالية التى كانت تمر بها واستوعب العمال أهمية اتباع القنوات الشرعية فى المطالبة بالحقوق بعيدا عن التظلم بالاعتصام والامتناع عن العمل وتحمس الجميع لبذل أقصى جهد للعبور بالشركة من هذه المحنة خاصة أنه قد تم تغيير الإدارة بالشركة مما أعطى العمال الاطمئنان والحماس للعمل وتعاهد الجميع على بذل أقصى جهد مع الإدارة الجديدة ورئيس مجلسها الحالى الدكتور أحمد النجار

البناء والأخشاب

وفى مقر النقابة العامة للبناء والأخشاب التقت " العمل " مع الأستاذ سيد طه ، رئيس النقابة حيث قال :

– لقد تم حل أغلب المشاكل الواردة بالتقرير وتخص النقابة العامة للبناء والتى قامت لجنة علاقات العمل بالوزارة بدورا كبيرا فيها بالتعاون مع النقابة العامة للبناء والأخشاب ، وقد تم حلها بتوجيه من السيد الوزير أحمد العماوى واستقرت الأوضاع داخل تلك الشركات بالتزام كافة الأطراف بالقرارات التى اتخذتها لجنة علاقات العمل بالوزارة.

استقرار الأوضاع

– أما الاستاذ عبد المنعم الجمل الأمين العام للنقابة وسكرتير مكتب التثقيف العمالى فقد أشار إلى الآتى :

أن هناك عددا محدودا من المشكلات التى مازالت معلقة داخل الشركات الآتية :

– شركة أسمنت بنى سويف (لافارج الفرنسية)

– شركة أسمنت حلوان (إسك شركة مساهمة مصرية أجنبية)

– شركة أسمنت العامرية (سمبرو برتغالية)

–شركة الصناعات الهندسية والمعمارية " إيكون " (شركة مساهمة مصرية)

– شركة المنزل للمفروشات (هابيتات) شركة سعودية

وذلك بسبب عدم التزام إدارات تلك الشركات بقرارات لجنة علاقات العمل واتفاقيات النقابة العامة وتقوم النقابة العامة للبناء والأخشاب بالتنسيق المشترك مع وزارة القوى العاملة بمتابعة هذه الشركات للوصول إلى استقرار الأوضاع.

وفى قطاع النقل البرى

وبخصوص الشكوى المقدمة من بعض العاملين بفرع شركة أتوبيس وسط الدلتا والخاصة بتضرر عدد ١٢٠٠ عامل من حركة الترقيات التى تمت بالشركة وكذلك ومطالبة العاملين المؤقتين وعددهم ٢٨٠ عاملا بتثبيتهم وقد قامت اللجنة المختصة بالوزارة بعلاقات العمل ببحث الموضوع مع المسئولين بالشركة وبالتعاون مع النقابة العامة للنقل البرى وفى لقاء مع الأستاذ صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة للنقل البرى قال

لقد تم حل المشكلة عن طريق الشركة بموجب قرارات مجلس إدارتها من خلال هذه التواريخ التى يتفضل مسئول النقابة بالشركة بطرحها عليكم .

وأكمل الأستاذ ولاء محمد الريدى عضو مجلس إدارة النقابة العامة للنقل البرى الحديث قائلا لقد تمت هذه الشكاوى فى عهد رئيس مجلس إدارة الشركة السابق المحاسب عبد الهادى الدسوقى .

وقد تم إجراء حركة ترقيات فى شهر مارس عام ١٩٩٥ ، وأضيفت إليها حركة تكميلية فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ وقد تم بموجب الحركتين ترقية حوالى ١٨٠٠ عامل بالشركة وهذا الكم يعتبر أكبر حركة ترقيات فى تاريخ الشركة ، ثم تم إجراء حركة أخرى فى شهر يوليو عام ٢٠٠٠ استوعبت الأعداد الباقية والتى تقدر بحوالى ٥٠٠ عامل ويجرى الإعداد حاليا لإجراء حركة ترقيات كان قد اتخذ بها قرار مجلس إدارة الشركة فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٢ وجارى الإعداد لها .

أما فيما يخص تثبيت العمالة المؤقتة فقد تم تثبيت جميع العمالة المؤقتة بالشركة فى عهد المحاسب عبد الهادى الدسوقى ، وجارى حاليا دراسة تثبيت باقى العمالة تحت رعاية رئيس مجلس إدارة الشركة المهندس إبراهيم بخيت ، وقد تم التوصل لبعض هذه الحلول بموجب قرارات مجلس إدارة الشركة .

الصناعات الهندسية

وعن شكاوى العاملين بالشركات التالية :

المصرية لصناعة غرف التبريد بمدينة السادس من أكتوبر (إحدى مجموعة شركات الخرافى) يتضرر فيها العمال من فصلهم عن العمل دون الحصول على حقوقهم .

شركة بورسعيد للصناعات الهندسية ويتضرر فيها العمال من عدم صرف مستحقاتهم المالية مما أدى لتجمع العاملين أمام مقر الشركة.

شكوى العاملين بالشركة المتحدة الصناعات الهندسية والتى يتضرر فيها العاملون من قيام إدارة الشركة بمنحهم إجازة مفتوحة ، مع صرف الراتب الأساسى .

وبمتابعة التنفيذ تحدث إلينا الأستاذ عبد المنعم العزالى رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية قائلا :

لقد طلبت فور وصول الشكاوى من الأستاذ جلال أحمد حسانين نائب رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية المتابعة وبحث الموضوع مع إدارة علاقات العمل بوزارة القوى العاملة والهجرة برئاسة السيدة عصمت أمين ، وقد تمت المتابعة مع إدارات الشركات المذكورة وكافة الجهات المعنية ، وقد استجابت الإدارة لمطالب العاملين ، وتم صرف مستحقاتهم وعودتهم للعمل ، وقد أزيلت أسباب هذه الشكاوى.

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: **برين عبدالرحمن**

هل استطاع مشروع تعديل قانون التأمين الاجتماعي أن يحقق الهدف من إجراء هذا التعديل ؟

تناولت المادة الأولى من مشروع القانون الذى أعدته وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالتعديل وسنستعرض فى هذا البحث والبحوث القادمة التعليل على هذه المواد وإبداء ملاحظاتنا عليها وفقا للآتى :

المادة (٢) من قانون التأمين الاجتماعى:

حددت المادة (٢) من قانون التأمين الاجتماعى فى بنودها أ،ب،ج نطاق سريان أحكام القانون فى الفئات الآتية :

بند أ : العاملون المدنيون بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام

ب- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين يتوافر فيهم الشروط الآتية :

١- أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر

٢- أن تكون علاقة العمل التى تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينات قرارا بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ

ومع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون على الأجانب الخاضعين لقانون العمل ألا تقل مدة العقد عن سنة وأن توجد اتفاقية بالمعاملة بالمثل.

ج- المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات.

وقد أراد المشروع مد سريان أحكام القانون ليشمل فئات العاملين بقطاع الأعمال العام وإفساح المجال لإدخال فئات العاملين لدى الغير ولا تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة أى إدخال العمالة الغير منتظمة ضمن الفئات الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعى بعد الغاء قانون التأمين الشامل ، فتناول المشروع بنود المادة (٢) سالفة الذكر بالتعديل الآتى :

خضوع قطاع الأعمال العام للقانون

أولا: البند (أ) بعد تعديله:

أضاف نص البند (أ) من المادة (٢) فئات العاملين بقطاع الأعمال العام إلى الفئات الخاضعة للقانون فأصبح النص بعد التعديل يجرى كالآتى :

" العاملون بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام : .

وقد اكتفى المشروع بإضافة عبارة " قطاع الأعمال العام " لنص البند (أ) من المادة (٢) وفات عليه إضافتها لباقى المواد التى تنص على معاملة وحدات القطاع انعام والعاملين بها بطريقة مغايرة عن معاملة القطاع الخاص أو لتلك الأحكام التى تحدد صندوق التأمين المختص وفيما يلى بيان ذلك :

صندوق التأمين المختص

تحديد صندوق التأمين المختص:

تنص المادة (٦) من قانون التأمين الاجتماعى على أن " ينشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها فى المادة (١) على الوجه الآتى :

١- صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وبالهيئات العامة

٢- صندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاونى والخاص

وكان من المناسب تعديل أحكام هذه المادة لتحديد وضع قطاع الأعمال العام بالنسبة لصندوقى التأمين وهو الأمر الذى أغفله المشروع

معاملة القطاع العام في المرض والإصابة

تعديل المواد التى خص بها المشرع منشآت القطاع العام:

تنص بعض مواد قانون التأمين الاجتماعى على معاملة القطاع العام بطريقة مغايرة لمعاملة القطاع الخاص وفيما يلى بيانها:

في مجال تأمين إصابات العمل

المادة (٤٦) : تنص على أن يمول تأمين إصابات العمل مما يأتى :

١- الاشتراكات الشهرية التى يلتزم بها صاحب العمل طبقا للنسب الآتية :

أ- ١٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة.

ب- ٢٪ من أجور المؤمن عليهم بالوحدات الاقتصادية التابعة للجهات المشار إليها بالبند السابق وبغيرها من الوحدات الاقتصادية للقطاع العام

وتلتزم الجهات المشار إليها فى البندين السابقين بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها بهذا الباب

ج- ٣٪ بالنسبة لباقى المؤمن

عليه ....

المادة ٦٣: تنص الفقرة الثانية من المادة ٦٣ على أن يكتفى محضر تحقيق إدارى يجرى بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل فى حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبند (أ) من المادة (٢) **ويقصد بذلك إعفاء جهات الحكومة والقطاع العام من تحرير محضر شرطة بالنسبة للحوادث التى تقع للمؤمن عليه داخل العمل .**

في مجال تأمين المرض

المادة (٧٢) : تنص على أن يمول تأمين المرض ومما يأتى :

١- الاشتراكات الشهرية وتشمل :

أ- حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتى :

١- ٣٪ من أجور المؤمن عليهم بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، وتلتزم هذه الجهات بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها فى هذا الباب ...)

المادة ٧٦: تنص على أن " يشترط الانتفاع المريض بمزايا هذا التأمين أن يكون مشتركا فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الأخيران متصلين ويدخل فى حساب هذه المدة مدد انتفاعه بمزايا التى يقدمها صاحب العمل على نفقته :

ولا يسرى الشرط المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام"

المادة ٧٨: تنص على أنه :" إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدى

● عدم تحديد صندوق التأمين المختص بإجراء الاشتراك على العاملين بقطاع الأعمال العام

● وقف امتناع التيسيرات المقررة للقطاع العام بعد تحويله لقطاع الأعمال العام

● المساس بالحقوق المكتسبة للعاملين بالقطاع العام بعد دخولهم قطاع الأعمال العام

خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥٪ من أجره اليومى المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتزداد بعدها إلى ما يعادل ٨٥٪ من الأجر المذكور ، ويشترط ألا يقل التعويض فى جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر.

ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث بالوفاة بحيث لا تجاوز ١٨٠ يوما فى السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو بالجزام أو بمرض عقلى أو بأحدى الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا .

وتحدد الأمراض المزمنة المشار إليها فى الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة

ويجوز للجهة الملتزمة بتعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها عن المؤمن عليه تعليمات العلاج .

وعلى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام تنفيذ هذا النص دون حاجة إلى صدور قرار من وزير الصحة المشار إليه فى المادة (٧٣)

مزايا ينفرد بها القطاع العام ويستفاد من استعرض أحكام تأمين إصابات العمل وتأمين المرض السالف ذكرها أن القانون خص القطاع العام بإجراءات والتزامات ومزايا دون القطاع الخاص نلخصها فى الآتى :

- الاكتفاء بتحرير محضر إدارى بدلا من إخطار الشرطة بالحوادث التى تقع للمؤمن عليهم أثناء العمل
- تخفيض نسبة الاشتراك فى كل من تأمين المرض وتأمين إصابات العمل مقابل القيام بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمصاب أو المريض خلال فترات علاجه بمعرفة صاحب العمل بدلا من صرف هذه المبالغ من مكاتب التأمينات الاجتماعية وذلك للتيسير على العاملين بهذه الجهات
- إعفاء العاملين من استيفاء شرط المدة للانتفاع بتأمين المرض
- قيام منشآت القطاع العام بتطبيق أحكام المادة ٧٨ فيما تقضى به من صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمريض حتى ولو لم يصدر قرار من وزير الصحة بخضوع المنشأة لأحكام تأمين المرض .

وعلى ذلك فإن عدم تعديل المواد المشار إليها بالنص على سريانها على قطاع الأعمال العام يكون من شأنه وجود تفرقة فى المعاملة التأمينية بين القطاع العام وقطاع الأعمال العام مما يتعارض مع الهدف الذى يسعى المشروع إلى تحقيقه بإضافة عبارة قطاع الأعمال العام إلى نص البند (أ) المادة (٢) بحيث كان القصد من مد سريان القانون على هذا القطاع تحقيق التسوية بينه وبين القطاع العام بينما أدت هذه الإضافة إلى عكس ما قصده المشروع وذلك لاقتصار الإضافة على نص البند (أ) من المادة (٢) دون إجرائها على باقى النصوص المشار إليها .

ثانيا : البندين ب ، ج:

نلاحظ من مطالبة البند (ب) من المادة (٢) وفقا للنص الوارد بالمشروع أن هذا النص عندما قضى بسريان القانون على العاملين الخاضعين لقانون العمل اتبع ذلك بتحديد شروط الخضوع للقانون ومنها أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة على الأقل بينما يقضى البند (ج) بخضوع فئات المشتغلين بخدمة المنازل دون أن يحدد سن الخضوع للقانون مما يتعين معه تلافى هذا النقص وتحديد السن الواجب توافرها فى المؤمن عليه من هذه الفئات للخضوع لأحكام قانون التأمين الاجتماعى .

المساس بالحقوق المكتسبة

هذا وأود أن أشير فى نهاية هذا البحث أن الاتحاد العام لعمال عندما اعترض على مشروع التعديل وبرر ذلك بأنه يسلب الحقوق التأمينية التى اكتسبها العمال منذ عشرات السنين إنما قصد المساس أيضا بالتيسيرات التى نص عليها قانون التأمين الاجتماعى بالنسبة لوحدات القطاع العام والسابق إيضاحها ولم ينص المشروع على استمرار انتفاع هذه الوحدات بالتيسيرات المشار إليها بعد تحويلها إلى قطاع الأعمال العام ذلك أن مشروع التعديل نص على خضوعها لأحكام قانون التأمين الاجتماعى دون أن ينص على استمرار انتفاعها بذات التيسيرات التى كانت مقررة لها وقت أن كان قطاع عام وهو أمر يمكن تداركه بتعديل النصوص المشار إليها أو بوضع نص عام يحقق هذا الغرض.



عرض :
محمد حسنى السيد

الإطار القانونى لحماية العمالة المهاجرة

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . . وبمناسبة اعتزام قطاع الهجرة بوزارة القوى العاملة تنفيذ مشروع نظام معلومات الهجرة المتكاملة ، بالتعاون مع ايطاليا ومنظمة الهجرة الدولية، لبناء قاعدة بيانات أساسية عن المصريين المهاجرين، تساعد صانعى ومتخذى القرارات الخاصة بالهجرة وبما يحقق الاتصال الفعلى معهم والرد على تساؤلاتهم . . يسرنى أن أقدم اليوم كتابا قيما فى مجال الهجرة والمهاجرين، اعتبره بحق مرجعا رئيسيا لكل المتخصصين والمعنيين بهذا الموضوع ، وهو كتاب لاستاذ التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة الدكتور أحمد حسن البرعى ، وأصدرته مؤسسة الأهرام تحت عنوان"الإطار القانونى لحماية العمالة المهاجرة".

يقول المؤلف فى مقدمة كتابه أن الهجرة وسيلة من وسائل التكامل الاقتصادى بين الدول الراغبة فى تحقيقه، والمنطقة العربية تتوافرفيها عوامل هذا التكامل ، وقد أدرك العرب ذلك منذ وقت طويل فأبرموا اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، فى إطار جامعة الدول العربية، وتتضمن مادتها الأولى حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

واستخدام القوى البشرية فى تحقيق التقدم والتكامل الاقتصادى يعنى ببساطة إعادة توزيع الأيدى العاملة بين الدول العربية بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية، ويحقق التوازن بين الموارد الطبيعية المتاحة لهذه البلاد -بالنظر كوحدة واحدة- وبين الأيدى العاملة المتاحة.

ويشير المؤلف إلى صعوبة الحديث عن تكامل اقتصادى دون تنظيم الموارد البشرية المتاحة وخاصة التخطيط المحكم للقوى العاملة فى هذه البلاد وتيسير انتقال واستقرار الأيدى العاملة من البلاد التى تعانى من التكدس فى العنصر البشرى إلى البلاد التى تعانى من النقص فى هذا العنصر الهام .

ويشير المؤلف إلى التساؤل المثار فى هذا الصدد وفى ضوء الواقع الذى نعيشه عن سبب عدم الاهتمام الكافى بظاهرة الهجرة من جانب الحكومات المعنية، وغياب التخطيط العلمى السليم القائم على تعاون حقيقى بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للأيدى العاملة، وهو ما أدى إلى ظواهر سلبية أصابت الجميع ، فالدول المصدرة واجهت عدة مشاكل (هجرة الكفاءات -انخفاض مستوى العمل- المشاكل الأسرية والاجتماعية) وكذلك البلاد المستوردة للعمالة(الآثار الاجتماعية السلبية-التأثير الثقافي-المشاكل الأمنية) بالإضافة إلى مايلاقيه العامل المهاجر من مشاكل بداية من استعداده للسفر من بلده ، مرورا بدخوله البلد الذى سيعمل ويستقر به حتى رحلة العودة من الهجرة إلى أرض الوطن.

ونستعرض فيما يلى النقاط الرئيسية التى تتضمنها فصول الكتاب الهام والتى تتوزع على ثلاثة أبواب رئيسية .

الباب الأول : الإطار التشريعي لانتقال الأيدي العاملة بين البلدان العربية

ويبدأ الأستاذ الدكتور أحمد حسن البرعى هذا الكتاب بالحديث عن أهم الاتفاقيات الجماعية فى مجال علاقات العمل التى أبرمت فى إطار منظمات عربية وأهمها:

١- اتفاقية الوحدة الاقتصادية الصادرة عن المجلس الاقتصادى العربي، والتى عقدت بين دول جامعة الدول العربية فى يونيو ١٩٥٧.

٢- الاتفاقية العربية لتنقل الأيدى العاملة رقم ٢ لسنة ١٩٦٧.

٣- الاتفاقية العربية للمستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية رقم ٣ لسنة ١٩٧١.

٤- الاتفاقية العربية لتنقل الأيدى العاملة"معدلة" رقم ٤ لسنة ١٩٧٥.

٥- الاتفاقية العربية بشأن مستويات العمل"معدلة" رقم ٦ لسنة ١٩٧٥.

٦- الاتفاقية العربية بشأن التوجيه والتدريب المهنى رقم ٩ لسنة ١٩٧٧.

٧- الاتفاقية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل فى أحد الأقطار العربية(بنى غازي -مارس ١٩٨١).

٨- اتفاقية دول مجلس التعاون العربى بشأن تنظيم تشغيل وانتقال القوى العاملة لدول المجلس (صنعاء ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩).

يشرح الدكتور البرعى أهم نصوص وأحكام هذه الاتفاقيات وتوضيح مزايا وسلبيات كل منها مع تقييم بعضها .

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الاتفاقيات الثنائية التى لجأت إليها بعض الدول المصدرة والمستوردة للأيدى العاملة، تعويضا عن ضعف الاتفاقيات الجماعية ، ويلاحظ أن الدافع وراء إبرام هذه الاتفاقيات الثنائية يختلف فى الدول المصدرة عنه فى الدول المستوردة للأيدى العاملة . . فالدول المصدرة حيث فشلت فى الحصول على حماية لمواطنيها المهاجرين بموجب الاتفاقيات الجماعية، سعت إلى الحصول على هذه الحماية-قدر الإمكان- بموجب الاتفاقيات الثنائية، حتى ولو كانت تلك الحماية أقل مما تقرره الاتفاقيات الجماعية . . أما الدول المستوردة للعمالة فغالبا ما يكون الدافع وراء إبرامها للاتفاقيات الثنائية إما ايديلوجى كما هو الحال بالنسبة"لليبيا" التى تؤمن بالوحدة العربية، أو اعتبارات ناتجة عن ظروف خاصة كما هو الحال بالنسبة"للعراق" التى اضطر بسبب حربه مع ايران بداية من عام ١٩٨٠ إلى اتباع سياسة مفتوحة أمام العمال العرب ، وخاصة المصريين ، ليحلوا محل العراقيين المشتركين فى الحرب.

ويذكرنا الدكتور البرعى بتغيير سياسة الباب المفتوح أمام العمال العرب فى ليبيا تبعا لتغير العلاقات مع الدول العربية المعنية، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق عندما انتهت حربها مع ايران وتم تسريح الجنود وعودتهم إلى الحياة المدنية، فتغيرت المعاملة مع العمالة المصرية هناك حيث تم تجريدهم من كافة حقوقهم حتى حق تحويل مدخراتهم إلى الوطن.

ثم يعرض الكاتب بيانا بأهم الاتفاقيات التى أبرمتها عدد من الدول العربية المستوردة للعمالة مع الدول العربية المصدرة لها ، مع التركيز على أهم الأحكام التى تضمنتها هذه الاتفاقيات الثنائية، مع الاشارة إلى أن غالبيتها ظلت تنظر لحقوق العامل نظرة ضيقة.

ويشرح بعد ذلك تشريعات وإجراءات دول الاستقبال العربية خاصة دول الخليج التى يتوزع اختصاصات استقبال وتشغيل العامل الوافد بين جهتين، الأولى هى وزارة الداخلية التى تشرف على منح تأشيرات دخول البلاد وتصاريح الإقامة ، ثم فى مرحلة لاحقة بالوزارة المشرفة على علاقات العمل من ناحية التشغيل والمعيشة بشرط أن يكون دخول

العمال إلى البلاد وإقامتهم مشروعة، فتصريح العمل يرتبط أولا وأخيرا بتصريح الاقامة.

ثم يختتم المؤلف هذا الباب الأول بالاشارة إلى الدور الواجب على منظمة العمل العربية أن تلعبه فى مجال علاقات العمل على نطاق البلدان العربية بواسطة مكتب العمل العربي والمؤسسة العربية للتشغيل.

الباب الثاني
المشاكل القانونية للعامل المهاجر

للوقوف على المشاكل التى تواجه العامل المهاجر فى البلدان العربية، وللتعرف على الحلول القانونية، يتصور المؤلف أن أفضل وسيلة هى تتبع العامل المهاجر بداية من بحثه فى بلد الارسال عن فرصة العمل بالخارج ، وكيف يحصل عليها ؟ وهذا يدعونا إلى دراسة كيف تحصل الدول المستوردة على احتياجاتها من الأيدى العاملة.

ويؤكد الدكتور البرعى أنه من الخطأ تصور أن مشاكل العامل المهاجر فى البلدان العربية تقتصر على تلك التى يواجهها فى بلاد الاستقبال ، لأن الواقع العربى المرير ، هو أن رحلة الهجرة تبدأ من أرض الوطن، والعامل فيها لاقى العديد من المشاكل التى تنبع من فكرة ضيقة مؤداها أن المهاجر يسافر إلى فرصة تتيح له أجرا أكبر ومعيشة أفضل وعودة إلى أرض الوطن مريحة ، فلماذا لايدفع المقابل ، وهذه النظرة للأسف تشارك فيها الدولة المصدرة للأيدى العاملة-بشكل رسمى فى صورة قوانين- وتسرى كذلك من ثم فى الأجهزة والأفراد المتعاملين مع العمال المهاجرين.

فإذا تخطى العامل العقبة الأولي"المحلية" كان عليه أن يواجه المرحلة الثانية عند انتقاله إلى البلد المستقبل- مرحلة دخول بلد الاستقبال والاستقرار فيه بطريقة مشروعة-لأنه بدون ذلك لايمكنه بحال مزاولة النشاط المهنى الذى جاء لممارسته.

فإذا انتهى من إجراءات الاستقرار كان عليه أن يواجه شروط وظروف العمل ، وهنا نجد أن جوهر فكرة التمييز بين "الوطني" و"المهاجر" تبدو واضحة جدا ، ويزيدها إيضاحا عند إلقاء نظرة سريعة على ظروف المعيشة فى بلد الاستقبال ، وهذه الظروف لايمكن للقانون أن يوجد لها حلا ، وإنما هى تتوقف على السياسات المتبعة من جانب الدولة المستقبلة . وهنا يشير المؤلف إلى أن هذا يبرهن على أن الواقع يختلف عن الحلول النظرية المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية والعربية الجماعية أو الثنائية.

وفى هذا الباب الثانى من الكتاب يحدد المؤلف المنهج الذى أتبعه بداية من وصف المشكلة وبيان أبعادها مع التعرض لقواعد حلها فى الاتفاقيات الدولية وفقا لمستويات العمل الدولية، والحل المأخوذ به فى الاتفاقيات الجماعية والثنائية العربية ، ثم التشريعات الداخلية، وأخيرا الواقع العملى ، وهذا المنهج يتميز بأنه يمكننا من الوقوف على مدى توافق المستويات العربية للعمل مع المستويات الدولية، ومدى توافق التشريعات العربية الداخلية مع الاتفاقيات العربية، ومدى توافق التشريع والواقع العملى ، أى مدى احترام الدول العربية للإطار القانونى فى مسائل حماية الأيدى العاملة المهاجرة.

الباب الثالث
العمالة العائدة

يرى الدكتور أحمد حسن البرعى أن استعراض قواعد حماية العمال المهاجرين لن تكون كاملة ومفيدة دون التعرض لظاهرة خطيرة بدأت فى الظهور فى منتصف ثمانينيات القرن العشرين وهى العودة الجماعية للعمالة المهاجرة المصرية، ويحلل أسباب هذه الظاهرة ويصنفها إلى :-

أ- أسباب اقتصادية

ب- أسباب فنية.

ج- أسباب سياسية وعسكرية.

وبعد شرح هذه الأسباب كلها ، يتناول المؤلف أثار هذه الظاهرة التى شكلت صدمة للدول المصدرة للأيدى العاملة وعلى رأسها مصر ومعها أيضا الأردن والبحرين، فإجمالى الأعداد العائدة إلى هذه البلاد من العمال المهاجرين ، ومقدار التحويلات التى تفقدها بالنقد الأجنبى بلغت أرقاما تعجز هذه البلاد عن استيعابها أو تحمل آثارها الاقتصادية ، خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية فيها تعرف مقدما مشاكل ضخمة، ويعدد المؤلف الكثير من الخسائر المباشرة والغير مباشرة لعودة العمالة المهاجرة بصفة جماعية.

ثم يبحث المؤلف ضرورة حماية العمالة العائدة التى كان يتعين على الدول المصدرة للعمالة التخطيط لاستيعاب العمالة المهاجرة عند عودتها للوطن والتحسب للعودة الجماعية لهذه العمالة وتحضير الحلول البديلة، ويورد بعض البيانات الخاصة بالعمالة المصرية التى عادت بصفة جماعية إلى الوطن عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ من ليبيا ، وعام ١٩٨٦ ، ١٩٨٩ من العراق ثم عام ١٩٩٠، ١٩٩١ من الكويت والعراق .

ويؤكد الكاتب أنه رغم خطورة ظاهرة الهجرة ، فإن البلاد العربية المصدرة للأيدى العاملة والمستوردة لها ، لاتتوافر لديها معلومات دقيقة عن هذه الظاهرة، وكثيرا ما تتضارب الإحصاءات والبيانات عن العمالة المهاجرة ، لتبرهن بذلك على غياب اى تخطيط علمى سليم لعملية الهجرة فى المنطقة العربية.

ويقترح سيادته دورا هاما لمنظمة العمل الدولية وهو التشاور المستمر والمساهمة الفنية المكثفة فى عملية وضع برامج التعليم"بقصد تغيير المفاهيم" والتدريب "بقصد توفير عمال مدربين على الأساليب التكنولوجية الحديثة" حتى تتغير المفاهيم السائدة فى العالم العربى عن ظاهرة الهجرة والمهاجرين، لأنه بدون التغيير فى البلاد المصدرة والمستوردة على السواء ، سيكون من الصعب حل الكم الهائل من المشاكل ، وخاصة تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وبالنسبة لمنظمة العمل العربية فيشير إلى أنها -مثل غيرها من المؤسسات العربية- تعانى ضعفا شديدا وعجزا خطيرا فى الدور الذى يمكن أن تلعبه، حيث إنها حبيسة الخلافات العربية ، ولا يتوافر لديها امكانات القيام بدور فعال فى حل مشاكل المنطقة العربية.

وبعد العرض الممتاز للإطار القانونى لحماية العمالة الماهرة ، يؤكد الدكتور البرعى أن الهجرة العمالية ليست فقط تنظيم قانونى ، ولكن لها أيضا -وبدرجة لاتقل أهمية-جانب اقتصادي، والمشاكل الاقتصادية لايمكن أن تحل بنص قانونى ، إنما تتطلب كذلك إجراءات اقتصادية تتجاوز نطاق هذه الدراسة.

وقبل أن ينهى المؤلف كتابه هذا يفترض أنه قد توافرت النية الصادقة لوضع استراتيجية متكاملة لاستخدام الموارد العربية المادية والبشرية لتحقيق نوع من التكامل والتقريب بين المستويات الاقتصادية للدول فى المنطقة وبين الدخول الفردية ، فإن هناك عدد من الإجراءات الواجب اتباعها لحماية العمالة المهاجرة وتحقيق المساواة بين المهاجر والوطنى .. ومن أهم هذه الإجراءات التى يطالب المؤلف الدول العربية باتباعها ويشرح مضمونها .

أ- تطوير معلومات سوق العمل.

ب- تطوير التعليم والتدريب.

ج - الاستخدام الأمثل للعمالة.

وفوق كل ذلك يرى الدكتور أحمد حسن البرعى ضرورة تطبيق المبادئ العاملة للحماية المتمثلة فى:-

١- احترام مبدأ المساواة بين الوطنى والأجنبي.

٢-بسط نفوذ الدول المرسلة على عملية الاستخدام، بحيث لايخرج مواطن إلا بعد مراجعة عقده من الجهة الحكومية المختصة، وتدخلها فى حالة مخالفة العقد.

٣- تنظيم حل المشاكل التى قد تواجه العمال ، إما بواسطة اللجان المشتركة بين البلدين ، أو بواسطة السلطة القضائية.

٤- تنظيم عودة العمال المهاجرين ، فرادى ، أو جماعات إلى الوطن الأم.



التدريب المهنى وتشغيل العاجز

يهدف تأهيل وتشغيل المواطن العاجز الذى نقصت قدراته الأدائية بسبب خارج عن إرادته إلى إعادته كمواطن منتج إلى المجتمع الذى كان ينظر إليه بحقد وكراهية ، على اعتقاد أن إصابته قد عزلته عن هذا المجتمع وبذلك تضيف الدولة قوة عاملة إنتاجية تؤدى واجبات المهنة التى أعد القيام بها على الوجه الأكمل السليم.. ولذلك اهتمت الدولة بالتأهيل المهنى لهذه الفئة، ويشمل التأهيل المهنى عدة مراحل بداية من تجميع بيانات عن حالات العجز ثم التشخيص الطبي، إلى التوجيه المهنى ثم استرجاع القدرة الصحية وتنتهى هذه المراحل بالتشغيل .. وكانت مجلة "العمل" سباقة إلى مناقشة هذه القضية، فى التحقيق الذى كتبه الأستاذ رشاد رمزى مدير إدارة التنظيم حينذاك..

اتجه مجتمعنا الاشتراكى إلى العاجز . . فأعد له الخدمات التى تؤديها له مراكز التأهيل المهنى على اعتبار أن التأهيل حق من حقوقه ، وليست نوعا من الاحسان والتصدق عليه .

كذلك اهتمت الثورة بالعاجز من ناحية تأهيله وإعداده للعمل ، وخلقت منه مواطنا عاملا يؤمن بشعارات الثورة، فأقبل على مراكز التأهيل المهنى ليعد نفسه للعمل كمظهر من مظاهر التجاوب مع هذه الشعارات.

وفى عام ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٤ ، وهو أول تشريع ينظم تأهيل العاجزين وتشغيلهم ، وحدد هذا التشريع المنتفعين بأحكامه ، وحدد أصحاب الأعمال الذين تنطبق عليهم أحكامه .

وفى ابريل سنة ١٩٥٩ صدر قانون العمل الموحد ، وتضمن الفصل الرابع من الباب الأول من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الأحكام الخاصة بتأهيل العجزة وتشغيلهم ، **متضمنا المبادئ الآتية:-**

١- المستفيدون من أحكام هذا الفصل:

أطلق مفهوم العاجز على كل فرد نقصت قدراته عن أداء عمل مناسب ، سواء كان هذا النقص راجعا إلى مرض .. أو عن اصابة عمل أو كان هذا العجز طبيعيا وولد به.

٢- نطاق سريان أحكام هذا الفصل:

أ -حدد القانون أصحاب الأعمال الذين يلزمون تنفيذ أحكام تشغيل العاجزين ، فأشار بأنهم الذين يستخدمون ٥٠ عاملا فأكثر.

ب- يمتد تطبيق هذه الأحكام على جميع أصحاب الأعمال الذين يشتغلون بأعمال صناعية أو تجارية أو زراعية أو غيرها.

ج- حدد نسبة قدرها ٢٪ يلزم أصحاب الأعمال بشغلها من العجزة المؤهلين .

د- تسرى أحكام هذا الفصل على القطاع الحكومى (هذه النسبة كانت فى عام ١٩٥٩).

٣-قيود الانتفاع بأحكام هذا الفصل:

أ- استلزم قانون العمل الانتفاع بأحكام هذا الفصل أن يتم تأهيل العاجز مهنيا للعمل الذى يتفق مع قدراته وخبراته.

ب- على العاجز أن يتقدم بطلب إلى مركز التأهيل لتأهيله للمهنة التى تتفق مع حالته .

ج- الحصول على شهادة من مركز التأهيل الذى أعده للقيام بواجبات إحدى المهن، وتتضمن هذه الشهادة بيانات شخصية توضح اسم العاجز وسنه ومحل إقامته ورقم بطاقته وحالته التعليمية .. إلخ.

د- القيام بإجراءات شكلية . . القيد بمكاتب القوى العاملة. . تسجيل هذه الطلبات.

هذه النسبة المخصصة بالقوى

بين القراء.. والتحرير

رسالة إلى السيد وزير التعليم العالى

● أنا مواطنة عربية أعاصر عهدنا الاشتراكى وكل أملى أن تحل مشكلتى رغم لحظات اليأس والملل ، ولكنى مترددة أن أسردها لسيادتكم .. ورغم هذا سأكتب .. أجل ياسيدى سأكتب لكم دون تردد فإنى أشعر أن صدركم فيه متسع لمشكلتى ومشاكل الجميع. أنا الآنسة "**مجدولين موريس**" من مواليد ١٩٣٤/١/٣ ، حاصلة على الثانوية الفنية عام ١٩٦٠ ، ثم التحقت بمركز التدريب الصناعى التابع لوزارة التعليم العالى شعبة أمناء مخازن وتخرجت بعد ١٢ شهرا بتقدير جيد بمجموع ٧٣,٥٪ ، ومن هنا تبدأ مشكلتى أنا وزميلاتى بنفس الشعبة .. بل ستكون مشكلة كل فتاة تلتحق بنفس الشعبة ، فكل شركة نتقدم إليها تدعى أنها لايمكن أن تعين فتيات فى مثل هذا القسم -أقصد المخازن- لماذا يا سيدى لماذا؟ ثم لماذا يفتح هذا القسم أبوابه للفتيات؟

●● هذه المشكلة نضعها أمام السيد الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى ، وهو بما عرف عنه من أبوته لطلابه وثوريته الأصيلة سيجد حلا عاجلا لها ، أما حكاية عدم قبول الشركات للفتيات بحجة أنهن فتيات فيبدو أن المسئولين بهذه الشركات لم يعلموا بعد أن على رأس وزارة الشئون الاجتماعية وزيرة وأن المرأة اليوم أصبحت تتعاون بايجابية فى كافة ميادين النشاط.

"مجلة العمل -أكتوبر ١٩٦٣"

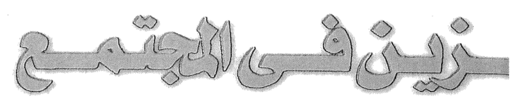
حول الم

الدار البيضاء:

تقرر عقد مؤتمر قومى لاتحاد نقابات العمال بالمغرب خلال النصف الثانى من شهر فبراير عام ٦٤ وقد أعلن أن السيد لويد هاسكنز سكرتير عام الاتحاد الدولى لعمال البترول والكيمياء ينوى حضور هذا المؤتمر.

بودابست:

عقد مؤتمر اتحاد نقابات العمال المجرى دورته العشرين قبل نهاية العام الماضى ١٩٦٣ وذلك بعد مضى خمسة أعوام على الدورة التاسعة عشرة ، وقد لوحظ خلال الدورة الأخيرة أن عدد أعضاء الاتحاد قد زاد ٨٥٠,٠٠٠ عضو وبذلك أصبح مجموع أعضاء الاتحاد ٢,٧٠٠,٠٠٠ عضو.



العاملة عن العجزة المؤهلين لايجوز أن يقوم صاحب العمل بشغلها إلا عن طريق مكاتب القوى العاملة .

وتيسيرا لتشغيل العجزة المؤهلين ، فقد أجاز القانون ترحيلهم على نفقة الدولة مع أسرهم من مكان إقامتهم إلى الجهات التى ألحقوا بالعمل فيها .

ونص قانون العمل فى المادة رقم ٢١٧ على أنه يجوز الحكم على صاحب العمل أن يدفع شهريا إلى العاجز المؤهل الذى رشح له وامتنع عن استخدامه مبلغا من المال يساوى المرتب المقرر أو التقديرى للوظيفة التى رشح لها وذلك فى مدة لاتزيد عن سنة . . ويسقط عنه هذا الإلزام إذا قام بتعيين العاجز لديه أو اشتغل العامل فعلا فى عمل آخر.

٤- تشغيل العجزة المؤهلين بالقطاع الحكومى:

أ- أجازت أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى الفصل الخاص بتشغيل العجزة المؤهلين لوزير العمل أن يحدد وظائف وأعمال حكومية بعينها يكون للعاجزين المؤهلين أولوية التعيين فيها .. كما يجوز له تقرير الشروط الواجب توافرها فى العمل لتيسير قيام العاجز بعمله .. وذلك كنتيجة طبيعية وحتمية لرعاية الدولة للعاجز .. ومحاولة اقناعه بأن له حقوقا فى المجتمع الذى يعيش .

وقد أصدر وزير العمل (فى ذلك الوقت) قرارين حدد فيهما عشرين وظيفة يكون للعاجزين المؤهلين أولوية التعيين بها مثل وظائف الآلة الكاتبة عامل لوحات تليفون .. عامل مصعد .. اصلاح آلات موسيقية .. إلخ .

ولا يجوز للمصالح الحكومية أن ترفض تعيين العاجز المؤهل المرشح لها إلا إذا أبدت أسبابا للرفض لوزارة العمل.

ب- استثناء من القرارات التنظيمية العامة فى شأن اللياقة الصحية تقوم الشهادة الصادرة والتى تفيد التأهيل مهنيا مقام اللياقة الصحية بالنسبة إلى حالة العجز الواردة بهذه الشهادة فقط وذلك عند التعيين فى الوظائف العامة.

ج- بالإضافة إلى الحقوق السابقة التى اكتسبها العجزة، فقد أعطى القانون للعجزة نتيجة للعمليات الحربية، أو الخدمة العسكرية ، أولوية التعيين فى الوظائف الخاصة بالأعمال الحكومية أو الأهلية.

يضاف إلى ذلك بأنه رعاية المجندين والمحاربين الذين أبلوا بلاءً حسناً فى العمليات الحربية وأصيبوا بسببها ، فتخصص لهم درجات سواء فى القطاع العام أو فى القطاع الخاص.

وأخيرا . .

فإن التأهيل المهنى يرمى إلى العمل على احترام الفرد ذى العاهة .. وتقديره والتعامل معه كوحدة قائمة بذاتها ، والاعتراف بقدرته على التوافق مع المجال الصناعى بعد تأهيله لذلك دون تفرقة بين فرد وآخر.. ومن ثم يتمتع العاجزون الذين يتم تشغيلهم طبقا لهذه الأحكام بجميع الحقوق المقررة للعمال الآخرين فى قانون العمل.

"مجلة العمل –أكتوبر ١٩٦٣"

عالم

المكسيك:

مستر اميليو كالدرون تم انتخابه رئيسا لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى خلال الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل الدولى التى عقدت فى يونيو ١٩٦٣.

الولايات المتحدة الأمريكية

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية حاليا مشكلة تشغيل كبار السن الذين يبلغ عمرهم ٦٤ عاما ، وتضطر بعض المؤسسات إلى الاستغناء عن خدماتهم نظرا لأن قدرتهم البدنية أو العقلية لم تعد تتفق مع طبيعة العمل الذى يقومون به وقد أثارت هذه المشكلة انتباه الكثيرين حتى أن أساتذة الجامعات أخذوا يجرون الدراسات فى ٦ ولايات لبحث هذا الموضوع.

"مجلة العمل –فبراير ١٩٦٤"

وراء شكوى

يقدمه : السيد المهدى الشربينى

وردت شكوى من المواطن عبد الخالق محمد عبد الخالق ضد شركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى بشأن عدم ضم المنحة السنوية إلى أجره.

تبين من البحث أن الشاكى كان يعمل بشركة النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى ابتداء من ١٩٦٣/٣/٧ أى أن تاريخ التحاقه بالعمل لاحق على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة العاملين بالشركات ، ولذلك لم تضم الشركة إلى أجره المعين به مبلغا نظير المنح لأن تعيينه كان على أساس هذا القرار بالدرجة الحادية عشر بأجر ٢٦٩ مليما يوميا علماً بأن الشركة سبق أن عرضت أمر فصل الشاكى على اللجنة الثلاثية بمنطقة العمل بالغربية، ولم توافق اللجنة على الفصل ، فنقلته إلى العمل بشركة الدلتا للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وفقا للائحة العاملين بالشركات وهو يعمل بهذه الشركة الآن.

"مجلة العمل –أكتوبر ١٩٦٤"

من الوزارات

• وزارة الخزانة:

تقرر إعفاء الموظفين الذين أمضوا فى الخدمة أكثر من ١٥ عاما من تقديم ضمان عما بعهدتهم ، فقد استقر الرأى على أن يعفى الموظفون العاملون بقانون المعاشات الصادر قبل صدور لائحة الصندوق –أى قبل فبراير ١٩٥٠– أما العاملون بقانون المعاشات الصادر بعد ذلك فلا يعفون طبقا لأحكام المادة الثالثة من لائحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد.

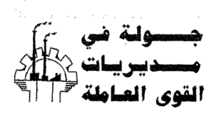
• وزارة الداخلية:

تدرس الوزارة مشروعا لتغيير قانون العاملات فى المنازل ، المشروع الجديد يقضى بألا يقل سن العاملة عن عشر سنوات ، وسوف يقيد اسم كل عاملة فى مكاتب تشغيل رسمية فى كل منطقة تقوم برعاية مصالحها . وسوف تقوم هذه المكاتب بتوقيع الكشف الطبى على كل شغالة قبل التحاقها بالعمل كما ستقوم وزارة الداخلية بإعطائها تصريحا للعمل يبين خلوها من السوابق.

• وزارة الصناعة:

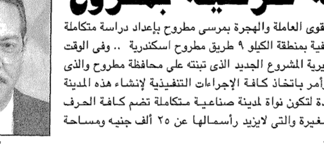
تعد وزارة الصناعة الآن برامج الإنتاج فى أول مصنع للمواد الغذائية المعلبة ، المصنع الجديد سيكون خدمة ومفاجأة للمرأة العاملة، فالمصنع الجديد قوته الإنتاجية ١٠٠طن من المواد الغذائية يوميا ، وسوف يقدم جميع الأصناف من المواد الغذائية فى أحجام مختلفة ولن يكون على المرأة والموظفة إلا أن تضعها على النار لمدة دقائق وبذلك يساهم المصنع فى حل مشكلة من مشاكل المرأة العاملة.

"مجلة العمل–نوفمبر ١٩٦٤"



إعداد: مجيب رشدى

مدينة حرفية بمطروح




مصطفي إبراهيم

قامت مديرية القوى العاملة والهجرة بمرسى مطروح بإعداد دراسة متكاملة لإنشاء مدينة حرفية بمنطقة الكيلو ٩ طريق مطروح اسكندرية .. وفى الوقت نفسه عرضت المديرية المشروع الجديد الذى تبنته على محافظة مطروح والذى أبدى موافقته وأمر باتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية لإنشاء هذه المدينة الحرفية الجديدة لتكون نواة لمدينة صناعية متكاملة تضم كافة الحرف والصناعات الصغيرة والتى لايزيد رأسمالها عن ٢٥ ألف جنيه ومساحة المشروع ٥٠٠م٢.

هذا ما أكده السيد مصطفى إبراهيم مدير عام المديرية وأضاف بأن هذا المشروع سيتيح فرص عمل جديدة للشباب كما أنه سيفتح الطريق لإيجاد حلول لمشكلات العاملين فى نطاق هذه المشروعات والانطلاق نحو آفاق متجددة للتنمية الشاملة بالمحافظة.

■ أسوان:

متابعة تنفيذ قانون صندوق إعانات الطوارئ


محمد الشاذلي

تقوم مديرية القوى العاملة والهجرة بأسوان بجهود كبيرة بكافة أجهزتها لمتابعة الشركات (٣٠ عاملا فأكثر) فى تنفيذها للقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ والخاص بإنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التى يتم إغلاقها كليا أو جزئيا أو تخفيض عدد عمالها المقيدين فى سجلاتها المؤمن عليهم لدى التأمينات الاجتماعية.

هذا وقد تبين أن معظم هذه الشركات فى محافظة أسوان قد استجابت لتنفيذ القانون وجارى متابعة باقى الشركات وتوعيتها بأهمية تنفيذ هذا القانون.

صرح بذلك السيد محمد الشاذلى موسى ..مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بأسوان وأضاف سيادته بأن المديرية تقوم حاليا بتنفيذ الخطة التدريبية المكلفة بها فى مهن تتناسب مع سوق العمل فى أسوان


فوزى الكيلانى

خطة شاملة للتدريب المهنى ببنى سويف

صرح السيد فوزى الكيلانى مدير قوى عاملة بنى سويف بأن المديرية تقوم حاليا بوضع خطة شاملة للتدريب لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث تقرر أن تقوم بتدريب أساسى لـ٤٤شخصا من خلال ٣ برامج، وتدريب تحويلى لـ ٧٣ شخصا من خلال ٥برامج تم تدريب شباب الخريجين وعددهم ١٠٧ فى ٥برامج أخرى من قوائم المرشحين وجارى تسجيل باقى الأفراد.

وذكر مدير مديرية القوى العاملة ببنى سويف أنه قد تم عقد دورات تدريبية بمراكز التدريب المهنى التابعة للمديرية خلال العام التدريبى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث تم تخريج ٣٣فردا بالنسبة للتدريب الأساسى و١٠٨ للتدريب التحويلى و٢٣٤ فى مجال تدريب شباب الخريجين.

حوار سريع مدير قوى عاملة البحيرة

التفتيش على الموقع الميدانى لمتابعة تنفيذ قرارات الانضباط الإدارى

فى حوار سريع مع السيد محمد قايد وكيل الوزارة مدير مديرية القوى العاملة بالبحيرة . . أكد أن المديرية قامت بنشاط ملحوظ خلال شهر أكتوبر الماضى وجاءت إنجازاتها لتعكس حجم هذا النشاط .

* ....؟

بالنسبة لمجال التدريب الإدارى فقد تم تنفيذ البرنامج التدريبى فى مجال التفتيش العمالى والتراخيص (مؤهلات عليا)خلال شهر أكتوبر لـ ١٨ متدربا ويتم حاليا تنفيذ البرنامج التدريبى لحملة المؤهلات المتوسطة فى مجال القوى العاملة للعاملين بمنطقتى كفر الدوار وإيتاى البارود.

* ....؟

التفتيش المالى والإدارى كان له معنا نصيب حيث تم التفتيش على ١١ موقعا ميدانيا لمتابعة تنفيذ قرارات الانضباط الإدارى والنواحى المالية وشملت هذه الجهات :ديوان عام المديرية . .مكتب عمل كفر الدوار .. وأبو حمص .. والمحمودية . . وحوش عيسى .. وشبرا خيت . . والرحمانية .. وادكو. . بالإضافة لمنطقة ايتاى البارود .. ومكتب أمن صناعى كوم حمادة . . وكفر الدوار.

* ....؟

جارى تدريب ٥٤متدربا من الذكور والإناث تدريبا مهنيا على علوم الحاسب الآلى بمركز الجدوانى بكوم حمادة لمدة ٤ شهور كما بدأ التدريب لـ ٢٢ متدربا على مهنة نجارة الأثاث و٢١ متدربا على مهن التبريد والتكييف و٢١ متدربا آخرين على مهنة معادن زخرفية وذلك بمديرية دمنهور الثانوية الميكانيكية كما بدأ التدريب لعدد ٣٠ متدربا على مهن تفصيل وخياطة وذلك بمركز التكوين المهنى بكفر بولين بكوم حمادة . . وفى مجال التنشئة المهنية بدأ التدريب لـ ٣٠ شابا على مهنة ميكانيكى سيارات بمدرسة كفر الدوار

■القاهـــرة:

النهـــوض بأوضـــاع الأطفـــال العـــاملين

كتب - عبد الموجود شحاته:

صرح المهندس محمد صبرى الشافعى وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة بأنه تم وضع إطار عمل بين المديرية والمجلس القومى للطفولة والأمومة يتضمن تنفيذ ندوات لتوعية الأطفال العاملين وأطفال الشوارع وأصحاب الأعمال بالأضرار الناجمة عن عمل الأطفال وحث أصحاب العمل على عدم تشغيل الأطفال دون الحد الأدنى لسن العمل وذلك لمساعدته على مواصلة التعليم .

ويضيف الشافعى : وهناك قاعدة بيانات شاملة عن عمالة الأطفال بناء على تعريف موحد ومتفق عليه كما تم إعداد توفير الكوادر المؤهلة والمتخصصة للتعامل مع هذه الظاهرة بكل مراحلها المختلفة ومن هذه الكوادر : تفتيش العمل والقوى العاملة . . مفتشو السلامة والصحة المهنية . . مفتشو التدرج المهنى والباحثون المتخصصون .. على جانب آخر تم التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية وتشجيع القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والجمعيات والمؤسسات الخيرية على توفير مصادر دخل للأسر الفقيرة حتى يتم الاستغناء عن الدخل الذى يحصل عليه الطفل من عمله وإتاحة الفرص للأطفال لمواصلة تعليمهم وتدريبهم . . كذلك -والكلام لازال للشافعي- لابد من جذب الأطفال بعيدا عن الشارع وتوجيههم إلى مراكز التدريب المهنى لاكسابهم المهارات المطلوبة لمهن تتفق مع قدراتهم ومهاراته وتحفيزهم من خلال منحهم مصروفا يوميا فضلا عن إنشاء فصول محو الأمية ومساعدة الأطفال المتسربين من التعليم الأساسى وتزويدهم بقيم المواطن المصرى.

■بنى سويف:

خدمات إضافية للأطفال العاملين بالورش !!

تقوم وحدة رعاية عمل الأطفال "والتابعة لإشراف مديرية القوى العاملة ببنى سويف" ومنذ إنشائها فى بداية هذا العام ٢٠٠٢ وتنفيذا لقرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم ١٨٠ لعام ٢٠٠١ بالتفتيش على المنشآت التى يعمل بها أطفال لتوفير الحماية والرعاية لهذه الفئة، حيث تم التفتيش على ٩٠٠منشأة يعمل بها ٩٩٩ طفلا وقامت الوحدة بتحرير عقود للتدرج المهنى لعدد ٣٠٨ أطفال ويتم متابعتهم بصفة دورية ، هذا ماصرحت به السيدة نجوى معوض وأضافت بأنه عقب الزيارة التى قام بها السيد عبد العزيز بوطالب(خبير منظمة العمل الدولية) لمديرية القوى العاملة ببنى سويف ، وتفقده لبعض الورش التى يوجد بها أطفال . . أبدى اعجابه بالعمل الذى تشرف عليه الوحدة وطالبها بالعمل على تقديم مزيد من الخدمات للأطفال ، وقد استجابت الوحدة لذلك وقدمت تصورا للمهندس سعيد النجار محافظ بنى سويف يتضمن ضرورة قيام جمعية تضم أصحاب المنشآت والمهتمين بالطفولة يمكن من خلالها تقديم خدمات صحية وثقافية واجتماعية إضافية للأطفال الذين يعملون بالورش .. وقد وافق سيادته على إنشاء وإشهار هذه الجمعية وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة على أن ترى الجمعية النور فى القريب العاجل.

الميكانيكية . . و٤٠ متدربا على مهنة برادة تركيبات بمركز التدريب المتنقل التابع للمديرية .

* ....؟

بالنسبة لتراخيص عمل الأجانب فتم التجديد لعدد ٦ منهم أما فى مجال الاستخدام الخارجى فتمت مراجعة واعتماد ١٥ عقد عمل للعاملين بالخارج ومراجعة إحصائيات نص سنوية لعدد ٢٥ إحصائية .

* ....؟

أما بالنسبة لشكاوى المواطنين فبلغ عددها ٢٦٧ شكوى ٣٢ منها خلال اللقاء الاسبوعى مع مدير المديرية و٥٩ من وزارة القوى العاملة و١٧٦ شكوى واردة من المحافظة واتخذت فيها جميعا الإجراءات القانونية .

* ....؟

بلغ عدد فرص العمل التى تم الحصول عليها من النشرة القومية للتوظيف ٤١٩ فرصة عمل خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٢ وبلغ عدد حالات المتابعة فيها ٢٣٣ حالة.

* ....؟

على جانب آخر . . تمت إعادة ١٦ شيكا للأمانة العامة للإدارة المالية بوزارة القوى العاملة خاصة بمستحقات متضررى حرب الخليج وذلك لأن أصحابها لم يتقدموا لاستلامها من الدفعات المرتدة.



محمد قايد

تدريب الشباب بمركز الشرابية

صرح السيد وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة أن مديرية القوى العاملة بالعاصمة تهتم بعملية تدريب الشباب بدرجة كبيرة على اعتبار أنها الأداة الرئيسية لتشغيل الشباب والحد من تفاقم مشكلة البطالة .. وأضاف بأن المديرية تحاول تحقيق رغبة السيد وزير القوى العاملة فى تنظيم دور التدريب داخل المحافظات الكبرى ومنها القاهرة لما فيها من كثافة سكانية عالية وعدد أكبر من المنشآت.

وفى هذا الإطار . . قامت المديرية بتنظيم دورة تدريبية لعدد٧٥ شابا من الذكور والإناث من الحاصلين على مؤهلات مختلفة بمركز تدريب الشرابية وعلى مهن تتوافق ورغبات الشباب ووفقا لاحتياجات سوق العمل ، وخاصة المهن التالية : الآلات الدقيقة .. الالكترونيات .. أجهزة منزلية .. تبريد وتكييف . . لحام .. ميكانيكا سيارات .. هذا ويتم تدريب الشباب لمدة تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر حسب ظروف التدريب لكل مهنة.

ويمنح المتدرب فى نهاية الدورة التدريبية شهادة تفيد حصوله على الدورة فى المهنة التى تدرب عليها مما يساعده بعد ذلك فى الحصول على فرصة عمل مناسبة فى حال توجهه لمكتب القوى العاملة التابع لمحل سكنه لتسجيل اسمه على اعتبار أنه سيكون له الأفضلية فى الترشيح السريع للعمل.



د. عماد الدين حسن :

• تخصص رقابة الجودة وتخصص العلاقات الصناعية تنفرد بها الجامعة العمالية

• الاهتمام بالثقافة السكانية والدراسات البيئية فى المؤسسة الثقافية العمالية

• ٥٥ مركزا للثقافة العمالية تخرج منها ٦٩٠٩٥ خريجا وسبعة معاهد متخصصة

• ٣٣٨١١ طالبا يقيدون بالجامعة وفروعها للعام الدراسى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

استكمالا لرسالة مجلة العمل ، وحرصا منها على إبراز الأنشطة المتعددة والمتنامية للمؤسسة الثقافية العمالية والجامعة العمالية فقد تقرر اعتبارا من هذا العدد تخصيص صفحتين شهريا من صفحات هذه المجلة لتناول أبرز الأنشطة التى تقوم بها المؤسسة الثقافية وجامعتها العمالية ، علما بأن المجلة إيمانا منها بدور الثقافة العمالية فى إعداد الكوادر والقيادات العمالية الواعية كانت ومازالت موضع اهتمام المجلة إلا أن تخصيص هاتين الصفحتين تأكيد لاستمرارية هذه الأهمية ، ونرجو أن توفق " العمل " فى عرض وتناول الأنشطة المتعددة والمتنوعة لهذا القطاع الحيوى والهام أولا بأول .

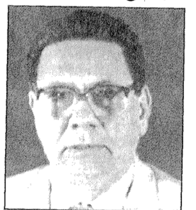
ويسرنا أن نبدأ هذا العدد بلقاء مع الأستاذ الدكتور عماد الدين حسن مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية ونائب رئيس الجامعة العمالية لإلقاء الضوء على بعض جوانب هذه الأنشطة وذلك من خلال الحوار التالى :

فى بداية حديثه يقول سيادته : إن المؤسسة الثقافية العمالية تسعى إلى تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها ومنها تنمية الوعى الثقافى النقابى بغرض قيام الحركة النقابية والعمالية على قاعدة أساسية من الوعى السليم وكذلك تدعيم الثقافة القومية للعمال وأعدادهم وتربيتهم تربية قومية بناءة وأيضا إعداد القادة النقابيين للنهوض بمسئولياتهم فى المجالين العمالى والدولى وتعريفهم باتجاهات الحركة العمالية العربية والأفريقية والدولية وكذلك الاهتمام بالجامعة العمالية ماديا وفنيا وإداريا وعن مستويات التثقيف العمالى يقول سيادته إن التثقيف العمالى ينقسم إلى ثلاثة مستويات وهى التثقيف العام ويتم تنفيذه من خلال مراكز الثقافة العمالية المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية وعددها حاليا ٥٥ مركزا موزعة على ثمان مناطق للثقافة العمالية أما التثقيف المتخصص ، ويتم تنفيذه من خلال المعاهد المتخصصة وعددها سبعة معاهد هذا بالإضافة إلى التثقيف العالى ، ويتم تنفيذه من خلال الجامعة العمالية وفروعها .

وعن إنجازات المؤسسة الثقافية العمالية خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أوضح سيادته أنه بالنسبة للمناطق التثقيفية تم تنفيذ عدد ٣٧٢٧ دورة تثقيفية تخرج منها ٦٩٠٩٥ خريجا خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أما بالنسبة للمعاهد التثقيفية فقد تم تنفيذ عدد ٥١٩ دورة تخرج منها ١٢٨٨٦ خريجا خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أما فى مجال محو الأمية فقد تم افتتاح سبعة فصول تخرج منها ١٢٠ دارسا خلال عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

ومن نشاط المؤسسة الثقافية العمالية إلى نشاط الجامعة العمالية وتخصصاتها المتنوعة والتى تنفرد بها الجامعة عن غيرها من الجامعات الأخرى أشار سيادته إلى أن الجامعة العمالية تتميز بأن لديها تخصصات غير موجودة فى الجامعات الأخرى وعلى سبيل المثال تخصص " رقابة الجودة " ويمنح درجة البكالوريوس وهذا التخصص أنشئ وفقا لاحتياجات سوق العمل لأنه فى إطار اتفاقية التجارة العالمية أصبح هناك نوع من المنافسة الشديدة ، وبالتالى فإن هذا الأمر يتطلب أن تكون السلع على مستوى جيد وهذا يتطلب أن تكون هناك رقابة جودة على جميع مراحل الإنتاج وقد تم تخريج ٤ دفعات من هذا التخصص وسيتم تخريج الدفعة الخامسة خلال هذا العام إن شاء الله .

وعن نوعية الدراسة فى هذا التخصص يقول سيادته بأنها تعتمد على مواد نظرية وكذلك تدريبات عملية وزيارة المصانع حتى يكون هناك ارتباط بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية



د. عماد الدين حسن

والعملية وهناك تخصص آخر وهو " شعبة العلاقات الصناعية " وتدرس فى هذه الشعبة مواد تعادل المواد الموجودة فى بكالوريوس التجارة " شعبة إدارة أعمال " إلا أنها تتميز بزيادة فى بعض المواد الخاصة بالحركة النقابية ، والتشريعات العمالية والثقافة العمالية والمفاوضة الجماعية وذلك حتى يمكن للخريج أن يتعامل مع البيئة التى يعمل بها وهى بيئة العمل ، هذا يرتبط بالجانب الأكاديمى للجامعة ، إلا أن هناك جانبا آخر لتدريب العمال والنقابيين من خلال فرع مختص بذلك .

أما الفرع الأكاديمى والمتمثل فى الدراسات المتخصصة فيحصل خريجوه على شهادات دراسية معتمدة من وزارة التعليم العالى .

ومن المهم الإشارة إلى حقيقة مهمة ، وهى أنه نتيجة للعولمة والخصخصة تنخفض العضوية النقابية لأسباب عدة أبرزها اللجوء إلى المعاش المبكر وفى هذا الإطار قامت الجامعة العمالية بعقد دورات للقادة النقابيين لتنشيط العضوية النقابية ، هذا بالإضافة إلى أن المؤسسة الثقافية العمالية تهتم حاليا بموضوعين أساسيين

تفعيل دور التنظيم النقابى فى زمن العولمة

قام قطاع التدريب النقابى خلال الشهر الماضى بتنفيذ برنامج حول تفعيل دور التنظيم النقابى فى زمن العولمة • وقد حضر البرنامج ٢٥ دارسا من أعضاء مجالس إدارات النقابات العامة للنقل البرى والنقل البحرى والسكة الحديد والاتصالات والبريد .. وتعتبر هذه الدورة باكورة دورات الأنشطة التى تمت استجابة للاحتياجات التدريبية للتنظيم النقابى فى هذه المرحلة من مراحل التحول الاقتصادى كما تقوم الجامعة العمالية باستشراف مستقبل العمل النقابى .. ومن ناحية أخرى سوف يقوم قطاع التدريب النقابى بعقد ٤ دورات أخرى مع هذه النقابات بواقع دورة واحدة شهريا .

المجتمع لم تغفلهما لفترة طويلة كذلك يهتم بهما الرئيس حسنى مبارك اهتماما كبيرا وهما الثقافة السكانية والبيئية ، من أجل ذلك **تم إنشاء معهد للثقافة السكانية والذى تم تحويله لمعهد الثقافة السكانية والدراسات البيئية** وهذا يدل على أن الجامعة ومؤسساتها ومعاهدها تساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث على المستوى العالمى .

وعن الجامعة العمالية ومدى الاعتراف بشهادتها يقول سيادته إن لدينا شهادات معترفا بها من وزارة التعليم العالى وجارى اتخاذ اللازم نحو معادلة هذه الشهادات من المجلس الأعلى للجامعات ونرجو أن تتم هذه المعادلات فى أقرب وقت ممكن .. وحول أسلوب الدراسة فى الجامعة العمالية يقول د. عماد الدين حسن ، الدراسة فى الجامعة العمالية تعتمد على المجموعات الصغيرة وبحيث لا يزيد عدد الدارسين أو الطلاب فى المحاضرة الواحدة عن مائتى (٢٠٠) طالب وقد بلغ عدد الطلاب فى جميع المراحل والمقيدين بالجامعة وفروعها للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ هو ٣٣٨١١ كما توفر للطالب كل الجوانب العمالية مثل الورش والمعامل بالنسبة لطالب التكنولوجيا كما توفر أعدادا مناسبة للحاسبات الآلية .

وأضاف سيادته : من المهم الإشارة هنا إلى أن القائمين بالتدريس فى الجامعة العمالية سواء فى المجال النقابى أو الأكاديمى نخبة ممتازة من المحاضرين من الجامعات المصرية بالإضافة للكادر الفنى الموجود بالمؤسسة أو أكاديمية الدراسات المتخصصة والمعد إعدادا جيدا من خلال الدورات التى تتم فى الدول الصديقة سواء النرويج أو الدنمارك والولايات المتحدة .

فالمؤسسة والجامعة العمالية تعتبر نفسها مركزا بحثيا للحركة النقابية ولديها ادارتان أحداهما تابعة للمؤسسة والأخرى تابعة للجامعة العمالية وهناك عدد كبير من البحوث حول العضوية النقابية والمعاش الاختيارى وحول تاريخ الحركة النقابية وأية موضوعات تطلبها الحركة النقابية تقوم بمساعدتها الثقافة العمالية باعتبارها الجناح التثقيفى للحركة العمالية وخير دليل على ذلك أنه قبل البدء فى مناقشة مشروع قانون العمل الموحد تم عقد مجموعة من الندوات التى حضرها السيد وزير القوى العاملة والهجرة والسيد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ، وذلك لمناقشة مواد المشروع وطرح وجهة نظر الحركة النقابية فى مواده .

دورات

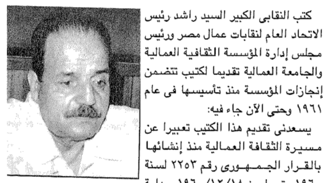
• عقد معهد التربية العمالية ٥ دورات تثقيفية لعدد من أعضاء التنظيم النقابى بنقابات عمال الاتصالات والمناجم وذلك فى مجال مهارات العمل النقابى والمرأة العاملة وقد ضمت الدورة الواحدة ثلاثين دارسا كما أقيمت دورة أخرى لإعداد معلمى محو الأمية بالتعاون مع مصلحة التدريب بوزارة الداخلية

• عقد معهد الثقافة السكانية والبيئة خلال شهر نوفمبر الماضى ٤ دورات تثقيفية حول برنامج المشكلات القومية «دورتين فى مجال البيئة ودورتين فى مجال الثقافة السكانية بالتعاون مع الاتحاد المحلى لعمال قنا

• عقد معهد العلاقات العمالية الدولية خلال شهر أكتوبر الماضى خمس دورات تثقيفية فى المجالات الاقتصادية للقيادات النقابية بالنقابة العامة للاتصالات والاتحاد المحلى لعمال الغربية ، وقد شارك فى أعمال هذه الدورة ٢٥ دارسا .

• عقد معهد التأمينات الاجتماعية خلال شهر أكتوبر الماضى ٥ دورات لسكرتيرى التأمينات الاجتماعية لنقابات الغزل والنسيج والبريد وقد تضمنت محاضرات الدورة مواعيد الاشتراكات والحقوق التأمينية فى المعاشات والإصابات

٤١ عاما من إنجازات المؤسسة الثقافية العمالية



السيد راشد

كتب النقابى الكبير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية والجامعة العمالية تقديما لكتيب تتضمن إنجازات المؤسسة منذ تأسيسها فى عام ١٩٦١ وحتى الآن جاء فيه:

يسعدنى تقديم هذا الكتيب تعبيرا عن مسيرة الثقافة العمالية منذ إنشائها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٨ وبداية عملها فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١.

لقد بدأت مسيرة الثقافة العمالية بخطوات حثيثة بفضل جهود الرواد الأوائل من قيادات الحركة النقابية وقيادات الحركة التثقيفية واستمرت المسيرة مستمدة طاقاتها من حركة الدفع الأولى المتميزة وانعكس ذلك على كافة مراحل تطورها وقد أدى هذا المد إلى فتح آفاق جديدة تتواصل خطواتها مع المتغيرات على الساحة العمالية داخليا وخارجيا متعاونة فى أداء رسالتها مع مختلف المنظمات المحلية والدولية .

وعبر سنوات عملها حققت الكثير من الإنجازات التى تخدم الأهداف التى أنشئت من أجلها وتعتبر هذه الإنجازات بحق وساما على صدر كل من ساهم فى تحقيقها من العاملين بالمؤسسة الثقافية العمالية وفقنا الله لما فيه الخير لمصرنا الحبيبة.

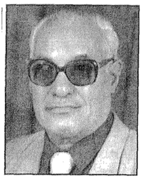
دور الحركة النقابية فى تأكيد الحماية الاجتماعية للعمال فى ظل الخصخصة

استضافت المؤسسة الثقافية العمالية خلال شهر أكتوبر ورشة عمل الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحر حول الخصخصة ودور الحركة النقابية فى تأكيد الحماية الاجتماعية للعمال .

وقد تناولت الورشة العديد من الموضوعات منها المشاكل المترتبة على تطبيق الخصخصة والتأمين الاجتماعى والمعاش المبكر والتنمية الاقتصادية وأثرها على التنمية الاجتماعية ودور النقابات فى مواجهة مشاكل الخصخصة وفى ختام أعمال الورشة أصدرت عددا من التوصيات منها :

– تعديل تشريعات التأمينات الاجتماعية وكذلك تسهيل وتبسيط إجراءات المعاش وأيضا تضمين التشريعات التأمينية مبادئ وآليات لحماية القيمة الحقيقية لتعويضات التأمينات الاجتماعية ، وأيضا تشجيع تبادل المعلومات والخبرات فى مجال استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .

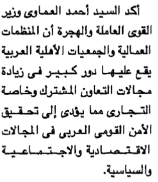
أخبـــار النقـــابات



يقدمها : **محمد محمد على**

■ فى الندوة المشتركة لتحقيق الأمن الغذائى العربى:

العماوى: عدم توفير الغذاء يؤدى إلى تعرض الأمة العربية لضغوط لاتنتهى



أكد السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن المنظمات العمالية والجمعيات الأهلية العربية يقع عليها دور كبير فى زيادة مجالات التعاون المشترك وخاصة التجارى مما يؤدى إلى تحقيق الأمن القومى العربى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى افتتاح ندوة التكامل الغذائى العربى في عصر العولمة والتى نظمها الاتحاد العربى لعمال البترول والكيماويات والمناجم برئاسة **النقابى فوزى عبد البارى** أمين عام الاتحاد وشهدها **النقابى حسن جمام والنقابى صالح برور** الأمين العام المساعد للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب لشئون الاتحادات المهنية، كما شهدها ممثلون عن الاتحادات العربية لعمال النفط والمناجم والكيماويات والاتحاد العربى للنسيج، والاتحاد العربى للعاملين بالزراعة والصناعات الغذائية والاتحاد العربى لعمال البناء والأخشاب والاتحاد العربى للعاملين بالصحة والاتحاد العربى للعمال المتقاعدين.

وأضاف الوزير ، أن عدم توفير الغذاء يؤدى إلى تعرض الأمة العربية لضغوط لاتنتهى فى ظل نمو سكانى تصاعدى يصل إلى ٣٪ سنويا.

وقال النقابى حسن جمام الأمين العام للاتحاد الدولى للعمال العرب إن الإمكانات العربية المطلوبة لتوفير الغذاء موجودة على الأرض العربية مؤكدا أن العالم يتصارع الآن على المياه والغذاء ولايعقل أن يكون حجم التبادل التجارى بين الدول العربية لا يتجاوز ١٠٪ من الإنتاج الكلى للدول العربية بينما تصل هذه النسبة إلى ٩٠٪ مع الدول الأجنبية .

وفى كلمته قال النقابى فوزى عبد البارى الأمين العام لعمال البترول العربي، إنه فى ظل التكتلات الاقتصادية والجات والعولمة لابديل أمام العمال العرب سوى توحيد الفكر العربى ووضع حدود قابلة للتحقيق لتوفير الغذاء للشعوب العربية عن طريق الاعتماد على الذات .

البيان الختامى

وفى ختام أعمال الدورة العربية التى استمرت مناقشاتها خمسة أيام صدر عن الندوة بيان ختامي جاء فيه:

-نعلن رفضنا الشديد للسياسة الأمريكية والتى تكيل بمكيالين وخاصة دعمها اللامحدود للعدو الصهيونى المتغطرس فى هجومه الشرس والهمجى على شعبنا الأعزل فى فلسطين وفى هذا المجال فإننا نؤيد وبكل قوة الانتفاضة الشعبية للشعب الفلسطينى البطل ونعلن وقوفنا معه حتى النصر.

-استنكار ورفض الممارسات الأمريكية ضد شعبنا العربى فى العراق ومحاولاته الدائمة حول إلصاق تهم الإرهاب بالعرب والمسلمين.

-نؤكد وندعم وحدة السودان شعبا وأرضا ونرفض التدخل فى شئونه الداخلية كما نعلن رفضنا الكامل لكل محاولات التقسيم التى تدعمها أمريكا فى السودان الشقيق.

-نطالب برفع الحصار الجائر على شعبنا العربى فى ليبيا والسودان ومايتعرض له شعبنا العربى فى سوريا من تهديدات تلوح بها أمريكا بين الحين والآخر على دولنا العربية.

-نطالب الحكام العرب بضرورة توحيد الكلمة حول قضايانا وخاصة المصيرية.

-نعلن تأييدنا للشعب اللبنانى الشقيق ووقوفنا بقوة وحزم مع المقاومة اللبنانية الصامدة.

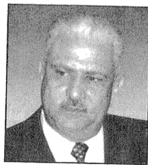
-نطالب مختلف منظمات المجتمع المدنى بضرورة الضغط المنظم والمستمر على كل قوى العدوان والهيمنة التى تمارسها إسرائيل ضد فلسطين.

الوفد المصرى فى مؤتمر اللجنة العالمية للبريد بسويسرا يطالب بـ :

وضع اتفاقية دولية بين الشركات ومنظمة العمل لحماية العمال

شارك وفد من النقابة العامة للبريد برئاسة النقابى حسنى زهران رئيس النقابة العامة وسكرتير الاتحاد العام للعمال للاتحادات المحلية فى أعمال مؤتمر اللجنة العالمية للبريد التى عقدت مؤخرا فى مدينة نيون بسويسرا.

وصرح رئيس الوفد عقب عودته بأن المؤتمر شهده وفود من ٢٢ دولة من مختلف أنحاء العالم حيث ناقش مواصلة النضال المستمر فى الأسواق البريدية والأحداث البريدية العالمية ، كما ناقش المؤتمر أحوال السوق العالمية البريدية واتجاهاته، وعولة خدمة النقل البريدى والدور المسيطر والمهمين بالشركات متعددة الجنسية الذى تقوم به منظمة التجارة العالمية ،حيث تزايدت المنافسة غير العادلة بين الأدوات البريدية فى العالم وبين هذه الشركات والبريد الالكترونى ، وكانت النتيجة فقد عدد كبير من الوظائف أمام زحف التكنولوجيا وتقليص الفرص الوظيفية وقصرها على المهارات والكفاءات التى تتعامل مع التكنولوجيا فقط واختفت وظيفة موظف البريد أو البوسطجى وأصبحت وظيفة فنى تكنولوجيا تلغى أمامها مائة وظيفة بريدية تقليدية .


حسنى زهران

وقال رئيس الوفد يكفى أن إحدى الشركات العالمية العاملة فى الخدمات البريدية تقوم بالعمل فى الخدمات البريدية فى كل أنحاء العالم ويعمل لديها فنى بريدي وتقوم بأكثر من خمسة وعشرين مليون بند بريدى يوميا وتمتلك أكثر من ١٢٠٠طائرة فى العمل البريدى فقط .. وأن جميع هذه التطورات سيكون لها أثر خطير على العمل النقابى فى نقابات البريد وسيكون هناك خطورة على الأحوال الاجتماعية وعلى أجور العمال .

وقال حسنى زهران إن المؤتمر أصدر فى نهاية أعماله عدة توصيات منها:

–التأكيد على الفرص المتساوية للرجال والنساء فى الأجور والمنافع والتعليم والرعاية الاجتماعية فى التمثيل النقابى حيث يقترح أن يضم كل وفد فى المنتديات الدولية ثلاثة من النساء النقابيات وكذلك فى الاجتماعات الإقليمية والوطنية.

–التأكيد على دور منظمة العمل الدولية فى علاقات العمل الجديدة وخلق مناخ عمل لائق فى القطاع البريدى وذلك بالتعاون مع الوكالات والمؤسسات والنقابات البريدية فى العالم.

وقد ساهم الوفد المصرى فى مناقشات هذا الملتقى وطالب بضرورة وضع اتفاقية دولية ثلاثية بين الشركات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة العمل الدولية كما يجب أن تتضمن اتفاقية تحرير الخدمات البريدية والتى توقع عليه الحكومات فى منظمة التجارة العالمية بندا يتضمن الاعتراف بالحقوق النقابية والإنسانية ومراعاة البعد الاجتماعى.

بروتوكول تعاون بين نقابتى الصناعات الهندسية بمصر وبلغاريا

صرح النقابى عبد المنعم العزالى رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية ونائب رئيس الاتحاد العام للعمال عند عودته إلى القاهرة بعد زيارة لبلغاريا على رأس وفد من النقابة وذلك بناء على الدعوة الموجهة من اتحاد عمال المعادن فى بلغاريا.

صرح أنه جرت محادثات مستفيضة حول تنمية العلاقات المستقبلية بين النقابتين فى كلا البلدين ، وقال إن صناعة التعدين فى بلغاريا تضم ٢٦ ألف عامل منهم ٦٥٪ بالنقابات المعدنية المختلفة وحوالى ١٥٪ بدون عضوية


عبدالمنعم العزالى

علماً بأن نقابة المعادن البلغارية عضو فى الاتحاد الدولى للمعادن وكذلك فى الاتحاد الأوروبى لعمال المعادن ، كما أن هناك علاقات تعاون مع اتحاد أصحاب الأعمال .

وقال إن أهم القضايا التى تشغل اهتمام نقابة عمال المعادن البلغارية موضوع البطالة لأنه خلال القيام بتطبيق الخصخصة وإعادة الهيكلة فقد الكثير من العمال وظائفهم .. ففى العشر سنوات الماضية فقد أكثر من ٣٠ ألف عامل وظائفهم ، والموضوع الآخر الذى يشغل اهتمام النقابة البلغارية هو التأمين الاجتماعى .

وفى نهاية الزيارة تم توقيع بروتوكول تبادل الزيارات والخبرات بين النقابة المصرية ونظيرتها البلغارية.

نقابى نقدمه لك

صلاح عبدالجواد إسماعيل

- بدأ حياته النقابية فى الخمسينيات عضوا بمجلس إدارة نقابة شركة مصانع عوف للغزل والنسيج وفصل من الشركة لنشاطه النقابى.
- التحق بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج وظل يمارس العمل النقابى حتى عام ١٩٧٩ حيث انتخب رئيسا للجنة النقابية وعضوا بمجلس إدارة الشركة.
- أعيد انتخابه رئيسا للجنة النقابية فى دورات ٨٣، ٨٧، ٩١، ٩٦، ٢٠٠١ وكذلك عضوا بمجلس إدارة الشركة.
- انتخب فى عام ١٩٩٦ عضوا بمجلس إدارة النقابة العامة.
- فى الدورة الحالية ٢٠٠١-٢٠٠٦ انتخب أمينا لصندوق النقابة العامة.
- عضو مجلس إدارة جمعية إسكان العاملين بالشركة.
- انتخب عضوا بالمجلس المحلى لمحافظة الجيزة عام ١٩٨٨ .
- انتخب عضوا بمجلس الشعب فى عام ١٩٩٠-١٩٩٥ وأعيد انتخابه ١٩٩٥-٢٠٠٠.
- كان له دور بارز فى تقرير علاوة عمال الإنتاج عام ٧١ التى انطلقت من شركة مصر حلوان لتشمل كل عمال الإنتاج فى مصر.
- ساهم فى إجراء حركة ترقيات بالشركة على وظائف تكرارية شملت ٦ الاف عامل.
- فى عام ١٩٩٥ ساهم فى وضع لائحة العاملين بالشركة شملت مزايا لم تشملها لائحة من ٣٤ شركة شقيقة.

النقابة العامة لعمال السكك الحديدية

فاروق نصار رئيس النقابة العامة وأعضاء مجلس إدارة النقابة
ولجانها النقابية وقواعدها العمالية

تتقدم بأخلص التهانى إلى رائد الحركة النقابية المصرية

السيد الأستاذ السيد محمد راشد

رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال مصر

بمناسبة فوز سيادته الساحق بمنصب وكيل مجلس الشعب

للمرة العاشرة .. وترجو لسيادته كل التوفيق فى خدمة عمال مصر

النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية

عبدالمنعم العزالى رئيس النقابة العامة وأعضاء مجلس إدارة النقابة
ولجانها النقابية وقواعدها العمالية

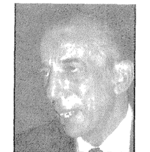
تتقدم بأخلص التهانى إلى رائد الحركة النقابية المصرية

السيد الأستاذ السيد محمد راشد

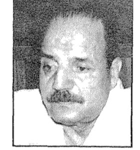
رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال مصر

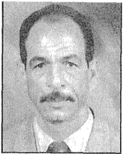
بمناسبة فوز سيادته الساحق بمنصب وكيل مجلس الشعب

للمرة العاشرة .. وترجو لسيادته كل التوفيق فى خدمة عمال مصر


د. فتحى سعد


أحمد العماوى


السيد راشد


م. محمد عبد الحليم

النقابة العامة لعمال الزراعة والرى والثروة المائية مكتب تشغيل عمال الزراعة بالغربية

محمد جمال الصيفى


عبدالباسط السجاعى

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد الدكتور **فتحى سعد** محافظ الغربية وإلى شعب الغربية الكريم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة وحلول عيد الفطر المبارك

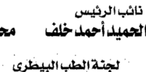
أعاده الله على الأمة الإسلامية بالخير واليمن والبركات وتتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد أحمد العماوى وزيـر القوى العاملة والهجـرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر و **محمد عبد الحليم** رئيس النقابة العامة

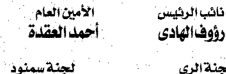
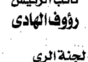
أحمد ماهر العقدة


رمضان جمعة



رئيس المكتب	نائب الرئيس	أمين الصندوق
عبد الباسط السجاعى	**عبد الحميد أحمد خلف**	**محمد جمال الصيفى**

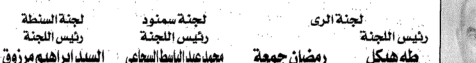
لجنة الطب البيطرى

نائب الرئيس	الأمين العام	أمين الصندوق
رؤوف الهادى	**أحمد العقدة**	**حنان قمر الدولة**

عبدالحميد رميح خلف


رءووف عبدالهادى



لجنة الرى	لجنة سمنود	لجنة السنطة
رئيس اللجنة	رئيس اللجنة	رئيس اللجنة
طه هيكل	**رمضان جمعة**	**محمد عبد الباسط السجاعى**	**السيد إبراهيم مرزوق**

لجنة مديرية الزراعة



رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
كمال عبد الحميد غباشى	**إبراهيم الخليفى**	**عبد المنعم أيوب**


طه هيكل

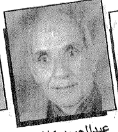
لجنة الإصلاح الزراعى

رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
مجدى عطية العربى	**طاهر عزام**	**عبد الفتاح علوان - عثمان أحمد عثمان**

لجنة المساحة			لجنة بسيون
رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق	رئيس اللجنة
عبد الحميد الجمال	**محمد عبد الجواد**	**سامية صدقى**	**عبد الحميد رميح**


سامية محمد صدقى


محمد ابراهيم عبدالجواد


عبدالحميد كاشف


السيد إبراهيم مرزوق


محمد عبدالباسط


حنان قمر الدولة

مشروعات بترولية عملاقة

شهدت صناعة البترول المصرية فى عهد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك تقدما كبيرا وازدهارا كنتيجة مباشرة للاستقرار السياسى والاقتصادى والاستثمارى الذى تعيشه مصر وأصبح سمة تميزها وأصبح لها مكانة مرموقة إقليميا وعالميا ، وقد نجح قطاع البترول فى تنفيذ مشروعات بترولية عملاقة فى كافة أنشطة البترول والغاز الطبيعى والتكرير والبتروكيماويات تعد بحق مفخرة لمصر سطرها رجال البترول الذين بذلوا الجهد والعرق لتصبح تلك المشروعات شاهدة على الإنجاز الكبير والطفرات الحقيقية التى تحققت فى عصر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، وقد شهد قطاع البترول خلال الفترة الأخيرة تشغيل مشروعات جديدة للوفاء باحتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية الرئيسية عالية الجودة وخاصة السولار والبوتاجاز بما أدى إلى توفير ما كان يتم استيراده منهما من الخارج وتصدير الفائض للخارج بما أدى إلى زيادة النقد الأجنبى وتعظيم القيمة المضافة وتوفير فرص عمل لشباب الخريجين .

ومن أهم تلك المشروعات الكبرى مشروع مجمع غازات الصحراء الغربية بالإسكندرية الذى نفذته الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) بهدف معالجة غازات الصحراء الغربية باستثمارات ٢٥٠ مليون دولار لاستخلاص خليط الإيثان / بروبان بطاقة ٤٧٠ ألف طن فى السنة ، المادة اللازمة لتغذية صناعة البتروكيماويات لإنتاج مادة الأيثيلين والبولى إيثيلين ، بالإضافة إلى إنتاجه من البوتاجاز البالغ ٢٥٠ ألف طن سنويا قيمتها ٧٥ مليون دولار بالأسعار العالمية الحالية بما يساهم فى تلبية احتياجات السوق المحلى والحد من استيراد البوتاجاز ، كما يتم إنتاج البروبان للتصدير بطاقة ٢٤٠ ألف طن سنويا ، بالإضافة إلى إنتاج ٣٦٠ ألف برميل سنويا من المتكثفات .

ويعتبر مجمع شركة سيدى كرير للبتروكيماويات " سيد بك " بالإسكندرية أحدث قلاع الصناعة البتروكيماوية فى مصر وقد تحقق الحلم الذى طال انتظاره لإنتاج أول منتج مصرى من المنتجات البتروكيماوية المصرية من الخامات المصرية (الغازات الطبيعية) خلال عام ٢٠٠١ لأول مرة فى تاريخ مصر .

وينتج مشروع سيد بك مادتى الإيثيلين والبولى إيثيلين لتلبية احتياجات الصناعات المختلفة من المنتجات البتروكيماوية التى تدخل فى العديد من الاستخدامات فى مصر ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالى مليارى جنيها ، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمشروع البولى إيثيلين ٢٢٥ ألف طن / سنويا لتغطية احتياجات السوق المحلى من هذه المادة التى تستخدم فى العديد من المجالات الهامة مثل استخدامه فى مجال الزراعة فى تبطين القنوات وشبكات مواسير الصرف المغطى وفى مجال المرافق فى صناعة المواسير البلاستيك المستخدمة فى الأغراض المختلفة وفى مجال التعبئة والتغليف والصناعات البلاستيكية والجلود الصناعية وأسلاك التليفونات والشبابيك وإطارات السيارات كما تبلغ طاقة إنتاج مشروع الإيثيلين ٣٠٠ ألف طن / سنويا وهى المادة الخام الأساسية التى تعتمد عليها جميع الصناعات البتروكيماوية حيث تدخل فى إنتاج مادة البولى فينيل كلوريد المنتجة بمجمع شركة البتروكيماويات المصرية .

مشروع أخر عملاق على أرض مدينة الإسكندرية وهو مشروع شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية " أموك" الذى تبلغ تكلفته الاستثمارية حوالى ٢ مليار جنيه وتضم الشركة مجمعين الأول هو مجمع الزيوت المتعادلة والخاصة والثانى هو مجمع تعظيم إنتاجية السولار وتهدف الشركة من خلال هذين المجمعين إلى تلبية احتياجات البلاد من المنتجات البترولية وتسويقها بالخارج .

أولا مجمع إنتاج الزيوت المتعادلة والخاصة :

يهدف المجمع إلى إنتاج الزيوت المعدنية الأساسية والنهائية المتعادلة والخاصة والشموع البرافينية ومنتجاتها حيث ينتج نحو ١١٠ ألف طن / سنة زيوت متعادلة أساسية والزيوت الخاصة ، و٢٧ ألف طن / سنة شموع بارفينية صلبة ، بالإضافة إلى ١٠٠ ألف طن / سنة من المستخلص العطرى .

ويشتمل المجمع على وحدات المرافق والمستودعات والخدمات والتسهيلات الخارجية اللازمة لخدمة المجمع ، هذا وقد تم إختيار أحدث وأفضل التكنولوجيات العالمية المطبقة فى هذا المجال من الشركات العالمية ، وقد تم بالفعل التشغيل التجريبى للمجمع وبدأت باكورة الإنتاج من الشموع والزيوت والمستخلص العطرى .

ثانيا مجمع تعظيم إنتاجية السولار وتحسين درجة إنسكابه:

ويهدف المجمع إلى تعظيم إنتاجية السولار من مازوت خليط خامات الصحراء الغربية لإنتاج نحو ٤٦٠ ألف طن/ سنة سولار ثقيل منخفض درجة الإنسكاب وخالى من الكبريت ، ٩٨ ألف طن / سنة نافتا معالجة وتعتبر تغذية مثالية لوحدات تحسين البنزين ، ٤٣ ألف طن /سنة بوتاجاز معالج للاستخدام المحلى ، هذا بالإضافة لكمية من المنتجات الثانوية.

ويتكون المجمع من وحدة التقطير التفريغى ووحدة إزالة الشمع بالعامل المساعد بالإضافة لعدد من وحدات المعالجة واسترجاع الكبريت والمرافق والتسهيلات .

هذا وسيوجه غالبية إنتاج الشركة من الزيوت إلى التصدير إلى الخارج من خلال عقود طويلة الأجل مع الشركات العالمية المتخصصة فى هذا المجال ، ويساهم إنتاج الشركة من البوتاجاز والسولار فى سد العجز وتوفير العملة الصعبة ويتوقع أن يصل عائد تصدير الزيوت والسولار عالى الجودة إلى ٢٥ مليون دولار / سنة ، كما يساهم المشروع فى توفير ٨٠٠ فرصة عمل .

ويعد مجمع تكرير شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور) أهم المشروعات الاستراتيجية العملاقة التى تم إقامتها لأول مرة فى مصر ويعد أكبر معمل تكرير بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، ويقع داخل المنطقة الحرة بالعامرية بالإسكندرية على مساحة حوالى ٥٠٠ فدان .

وتبلغ طاقة التكرير التصميمية للمعمل حوالى ١٠٠ ألف برميل يوميا أى ما يكافئ حوالى ٥ ملايين طن سنويا وتبلغ الاستثمارات حوالى ١.٥ مليار دولار وتعتبر من أضخم الاستثمارات فى مصر وهو مملوك بالكامل للهيئة المصرية العامة للبترول (٤٠٪) وشركاتها " إنبى (١٠٪) ، بتروجيت (١٠٪)وكذلك البنوك المصرية ممثلة فى البنك الأهلى المصرى (٣٩٪) وبنك قناة السويس (١٪) .

ويهدف إلى إنتاج منتجات بترولية عالية الجودة ومطابقة للمواصفات الأوروبية لعام ٢٠٠٥ بغرض التصدير وأيضا الوفاء بحاجة السوق المحلى من المنتجات خاصة السولار والبوتاجاز .

ويبلغ الإنتاج السنوى حوالى ١٨٠ ألف طن من البوتاجاز وحوالى ١.٢ مليون طن من البنزين عالى الأوكتين ٩٥ – ٩٨ وحوالى ٩٠٠ ألف طن من وقود النفاثات وحوالى ٢.١ مليون طن من السولار منخفض الكبريت وحوالى ٣٦٠ ألف طن من الفحم البترولى بالإضافة إلى حوالى ٨٠ ألف طن من الكبريت النقى .

ويخصص كل إنتاج المجمع من السولار والبوتاجاز للاستهلاك المحلى مما يوفر على الدولة عبء استيراد معظم احتياجاتها من السولار وجزء من احتياجات البوتاجاز .

وينفرد مجمع ميدور بملامح مميزة عن مثيله من المعامل المصرية والعالمية حيث يعتبر أحدث معمل متطور ومتكامل يشتمل على ٨ وحدات إنتاجية ذات رخص تكنولوجية عالية منها إثنان ذات معامل تحويل عالى (وحدتى التكسير الهيدروجينى والتفحيم) وبالتالى يعتبر المعمل الوحيد فى مصر الذى لا ينتج مازوت ، كذلك فإن جميع عمليات التكرير وأيضا المنتجات صديقة للبيئة .

ويستخدم ميدور أحدث نظم التحكم المتكاملة لوحدات الإنتاج الخدمات وتسهيلات المعمل داخل وخارج أسواره ويتم تشغيله من خلال تطبيق نظم متكاملة لإدارة الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية كما يجرى الإعداد لتطبيق نظم إدارة المعلومات المتكاملة .

ولقد تحققت عدة إنجازات من خلال مراحل إنشاء وتشغيل هذا المشروع العملاق ، ففى خلال فترة الإنشاءات التى استمرت ٤٦ شهرا تم توفير فرص عمل للعمالة الوطنية فى مختلف التخصصات وصلت فى ذروتها إلى حوالى ٧٠٠٠ فرصة عمل .

وكان تنفيذ مشروع المعمل فرصة لنقل التكنولوجيا ورفع كفاءة العمالة المصرية من خلال ممارسة الأعمال واكتساب الخبرات والتدريب مع العديد من الشركات العالمية المتخصصة ، كما شاركت شركتى القطاع الوطنيتين إنبى وبتروجت فى أعمال التصميمات والإنشاءات للعمل وتسهيلاته .

ويعد استكمال المشروع وتشغيله وفر فرص عمل دائمة لحوالى ٨٠٠ من الفنيين والإداريين .

كما حقق المشروع سياسة الدولة فى تعظيم التصدير بعد الوفاء بحاجة السوق المحلى من معظم ما سيتورد من السولار بالإضافة لجزء من احتياجات البوتاجاز والكبريت الصناعى النقى حيث تقدر أعباء استيراد هذه المنتجات والتى تم توفيرها بعد تشغيل المعمل بكامل طاقته ما يزيد على حوالى ٤٥٠ مليون دولار سنويا .

وجدير بالذكر أنه فور بدء تشغيل أولى وحدات مشروع ميدور وأختبار أدائها بنجاح أوائل عام ٢٠٠١ بدأ المعمل فى تدفيع أول شحنة سولار للسوق المحلى فى فبراير ٢٠٠١ كما تم تصدير أول شحنة من البنزين عالى الأوكتين فى أبريل ٢٠٠١.

وفى خلال فترة أقل من عام منذ بدء تشغيل أولى وحدات المعمل وحتى وصول المعمل لكامل طاقته فى أبريل ٢٠٠٢ تم تكرير حوالى ٢٩ مليون برميل زيت خام منها حوالى ٧.٣ مليون برميل خام محلى .

واستكمالا لمنظومة العمل البترولى والتكامل تم انشاء مشروعات شركة الشرق الأوسط للصهاريج وخطوط أنابيب البترول (ميدتاب) وأهمها الرصيف البحرى لتداول المنتجات البترولية والذى يعتبر أول رصيف بحرى فى مصر يتم إنشاءه بنظام التشييد والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتعد ميدتاب أول شركة استثمارية فى مصر تقوم بإنشاء خطوط لأنابيب البترول والمنتجات والتسهيلات والمرافق وصهاريج التخزين الخاصة بها بنظام التشييد والتأجير ونقل الملكية (B.L.T) لمجمع شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول(ميدور) ، حيث تمتلك الشركة داخل أسوار المجمع ٤٢ مستودعا لتخزين الخام والمنتجات البترولية المختلفة و٥ صهاريج كروية لتخزين البوتاجاز وكذلك وحدات المرافق والشعلة وشبكات المواسير والطرق ومبنى استقبال كبار الزوار ، وتم إنشاء محطة لتدفيع الخام إلى مجمع ميدور فى سيدى كرير بشركة سوميد بها طلمبتين وتم توصيلها بالمجمع بخط أنابيب قطرها ٢٦ بوصة وطول حوالى ١١كم .

وكذلك إنشاء خطين لنقل المنتجات النهائية عالية الجودة قطر كل منهما ٢٠ بوصة وطول حوالى ٢٠كم إلى ميناء الدخيلة حيث أنشأت الشركة رصيف بحرى لتداول المنتجات البترولية ، مع مراعاة قوانين الحفاظ على البيئة وأحدث تكنولوجيا للتحكم عن بعد فى خطوط الأنابيب ، وللربط بين المعمل والخطوط والرصيف البحرى .

والرصيف البحرى مصمم بأحدث التكنولوجيا العالمية حيث قامت الشركات العالمية المتخصصة بالاشتراك مع شركة إنبى الوطنية التابعة لقطاع البترول بتنفيذ أعمال التصميمات والإنشاءات والتركيبات لرصيف البحرى وتسهيلاته البرية (تسهيلات تداول المنتجات البترولية بأنواعها السائلة والصلبة مثل الفحم والكبريت) على مساحة ٨٠ ألف متر مربع بميناء الدخيلة بالإسكندرية ،و يتكون من منطقة التسهيلات البرية والتى تشمل كل من مستودعات تخزين المنتجات البترولية ومنطقة تشوين الفحم ووحدة فصل المياه عن الزيوت ، وكذلك السير النقالى للفحم إلى الرصيف البحرى وشبكات المواسير والكابلات اللازمة ومبنى الصيانة .

وتشمل منطقة التسهيلات البحرية سير تحميل السفن بالفحم ، وكذلك أذرع الشحن للسفن بالإضافة إلى محطة طلمبات رئيسية لمياه الحريق ، ويبلغ طول الرصيف ٣٠٠ متر وعرضه ٤٠ متر ومنسوب ٣ متر فوق مستوى سطح البحر ، وقد تم تعميق المنطقة حول الرصيف تدريجيا من ١٣ إلى ١٨ متر عمقا ، ويمكن استقبال سفينتين فى وقت واحد حمولة ٢٥ ألف طن للفحم ، و٥٠ ألف طن لمنتجات البترولية ،

وتبلغ التكاليف الاستثمارية لمشروعات شركة ميدتاب حولى ١.٥ مليار مليار جنيه وتبلغ نسبة المكون المحلى فى هذه المشروعات نسبة ٥٠٪ ، وتعتبر مشروعات الشركة من خطوط أنابيب ومحطات طلمبات والرصيف البحرى قيمة مضافة للاقتصاد المصرى .

مشروع شركة الإسكندرية للمنتجات البترولية المتخصصة (أسبك):

ويهدف إلى سد احتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية المتخصصة مثل عوازل الأسطح البيتومينية والشحومات والفازلين الصناعى وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة .

وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو ٣٦٠ مليون جنيه ، وتقدر قيمة منتجات المشروع بحوالى ١٠٨ مليون جنيه سنويا ، ويوفر ١٢٠ فرصة عمل مباشرة .

ويتكون مشروع الشركة من وحدة إنتاج عوازل الأسطح البيتومينية بطاقة ٤.٥ مليون متر مسطح سنويا ، ووحدتى إنتاج المستحلبات البيتومينية بطاقة ٣٠ألف طن سنويا ، ووحدة إنتاج الفازلين الصناعى بطاقة ٣ آلاف طن / سنويا وحدة إنتاج الشمع المركب بطاقة ٣ آلاف طن / سنويا .

مشروع تحسين النافثا التابع لشركة الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات (أنربك)

والذى تبلغ طاقته الإنتاجية ٧٠٠ ألف طن / سنويا لإنتاج ٦٥٥ ألف طن / سنويا من البنزين الخالى من الرصاص عالى الأوكتين و١٢ ألف طن / سنويا من البوتاجاز .

ويبلغ إجمالى تكلفته حوالى ١.١ مليار جنيه ، ويوفر إنتاج المشروع عائد يقدر بحوالى ٨٠ مليون دولار من تصدير ٥٠٪ من إنتاج البنزين عالى الأوكتين ، بالإضافة إلى توفير ٣ ملايين دولار سنويا قيمة ما يتم استيراده من البوتاجاز بما يساهم فى دعم ميزان المدفوعات من النقد الأجنبى لقطاع البترول ، ويوفر المشروع ٤٥٠ فرصة عمل مباشرة .

ويشمل مشروع الشركة وحدة هدرجة وتجزئة النافثا ووحدات الإصلاح لإنتاج الريفورمات ووحدة لأزمرة البنزين لرفع الرقم الأوكتينى بالإضافة إلى وحدة استرجاع البوتاجاز .

وبالإضافة إلى أهم تلك المشروعات البترولية الكبرى فى مجال تصنيع المنتجات البترولية وإنتاج البتروكيماويات من الخامات المصرية ذات المواصفات القياسية العالمية هناك العديد من المشروعات الكبرى فى مجالات نشاط البحث والاستكشاف والإنتاج للزيت الخام والغاز الطبيعى من أهمها الكشف البترولى الجديد "شرق الزيت " بخليج السويس الذى افتتحه الرئيس محمد حسنى مبارك فى بداية العام الحالى والذى لم يتحقق مثله منذ ١١ عاما مضت فتح آفاقا جديدة لتحقيق المزيد من الاكتشافات الكبيرة من الزيت الخام بالتراكيب الجيولوجية المتشابهة حيث تبلغ احتياطياته المؤكدة أكثر من ٦٠ مليون برميل وتبلغ حصة مصر منها مليار دولار ومعدل إنتاجه اليومى الحالى ٨ آلاف برميل يوميا ووضع على الإنتاج فى زمن قياسى (شهرين) لقربة من تسهيلات الإنتاج واستخدم فى حفره أحدث التكنولوجيا المتطورة ومن المخطط أن يصل معدل الإنتاج بعد حفر آبار تنمية جديدة إلى ٤٠ ألف برميل يوميا بحجم استثمارات ١٦٠ مليون دولار .

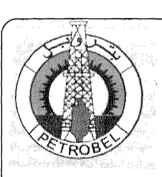
وتشهد عمليات البحث والاستكشاف حاليا نشاطا مكثفا فى معظم أنحاء مصر برا وبحرا وخاصة فى المياه العميقة والآمال كبيرة فى تحقيق اكتشافات جديدة تضيف رصيدا جديدا للاحتياطيات البترولية .

ويمثل حقل رشيد البحرى للغازات الطبيعية فى منطقة البحر المتوسط فاتحة خير لشعب مصر حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك فى أكتوبر ٢٠٠٢ بافتتاحه وتم زيادة إنتاجه للطاقة القصوى من ٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا إلى ٢٢٠ مليون قدم مكعب يوميا وبلغ إجمالى استثماراته ٣٦٠ مليون دولار ، ويساهم فى دعم مصادر الطاقة البترولية والغازية ويضع محافظة البحيرة على الخريطة البترولية لمصر بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة لشباب مصر وإعداد كوادر فنية جديدة من الشباب من خلال التدريب المكثف على أحدث تكنولوجيات صناعة الغاز الطبيعى .

وجارى حاليا تنمية أحدث اكتشافات الغاز الطبيعى بمنطقة امتياز غرب الدلتا بالمياه العميقة حقل سكارب / سافرون وهو أول حقل بحرى بمصر والشرق الأوسط بالمياه العميقة ، ويبلغ حجم استثمارات تنميته حتى وضعه على الإنتاج ٧٠٠ مليون دولار ومن المتوقع بدء إنتاجه فى مارس عام ٢٠٠٣ بمعدل إنتاج يصل إلى ٤٠٠ مليون قدم مكعب خلال السنة الأولى يرتفع إلى ٥٣٣ مليون قدم مكعب على مدار الـ٢٠ عاما التالية وقد أسفر النشاط الكبير فى البحث والاستكشاف عن الغازات الطبيعية إلى تحقيق اكتشافات غازية كبيرة أدت إلى زيادة الاحتياطيات المؤكدة إلى ٥٨.٥ تريليون قدم مكعب والآمال كبيرة فى تحقيق المزيد من الاكتشافات وزيادة الاحتياطيات الغازية ، ويكمن التحدى الكبير والأكثر أهمية فى الاستفادة من احتياطيات الغاز الضخمة التى تمثل أمل مصر فى المستقبل حيث تم التعاقد على تنفيذ عدة مشروعات كبرى فى مجال تصدير الغاز الطبيعى سواء مسالا أو بخطوط الأنابيب بما سيسهم فى دعم ميزان المدفوعات الدولة ويوفر مصدرا إضافيا للنقد الأجنبى .

مشروعات بترولية عملاقة تسهم مساهمة إيجابية فى دعم الاقتصاد المصرى .. والآمال عريضة فى مستقبل أفضل لأبناء قطاع البترول الذين أثبتوا تحملهم المسئولية وأنهم جنود مصر الأوفياء وقادرون على الاستمرار فى مسيرة العمل الناجحة لتحقيق أهداف الوطن فى ظل قيادة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الذى يرعى قطاع البترول ويرعى نجاحاته .

ولازال العمل مستمرا والجهد دؤوب لرفعة مكانة مصر والمساهمة فى تحقيق الرخاء للشعب المصرى الأصيل .



بتروبل

شركة بترول بلاعيم

إحدى شركات الهيئة المصرية العامة للبترول

يتقدم

رئيس مجلس الإدارة والعاملون بالشركة

بأخلص التهانى لشعب مصر العظيم بمناسبة

عيد البترول

ويعاهدون الله على بذل المزيد من الجهد لمضاعفة

الإنتاج ومواصلة العطاء من أجل مصر

فى عهد الرئيس

محمد حسنى مبارك

والسيد الدكتور عاطف عبيد

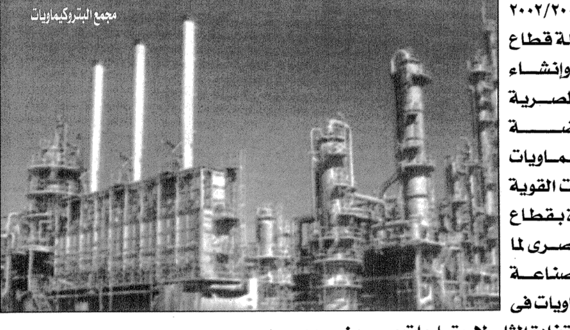
رئيس مجلس الوزراء

وتحت قيادة السيد المهندس

سامح فهمى

وزير البترول

الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات.. الأم



شهد عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إعادة هيكلة قطاع البترول وإنشاء الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات كأحد الكيانات القوية والواعدة بقطاع البترول المصرى لما تحققه صناعة البتروكيماويات فى مصر من الاستفادة المثلى لاحتياجات مصر من الغاز الطبيعى واستخدامه فى صناعات تعظم القيمة المضافة وتوفير المواد الأساسية من بولى إيثيلين وبولى بروبلين وبولى فينيل كلوريد وغيرها من المواد اللازمة لدعم الصناعات الوطنية التكميلية لصناعة البتروكيماويات وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات البتروكيماويات وتصدير الفائض ، وبالتالى توفير النقد الأجنبى مما يسهم فى دعم الاقتصاد القومى وتحسين ميزان المدفوعات هذا بالإضافة الى نقل التكنولوجيا المطبقة عالميا الى مصر والاستفادة من البنية الأساسية والمرافق والخدمات وتوفير فرص عمل جديدة لأبناء مصر.

إن مصر لديها بالفعل كل المقومات اللازمة لوضعها على أعتاب صناعة بتروكيماويات متميزة فى منتجاتها وقوية فى اقتصادياتها تتمثل فى وجود الاستقرار السياسى والاقتصادى والاستثمارى بالإضافة الى امتلاك مصر لموقع جغرافى يتميز بالقرب من أسواق أوروبا الغربية وأسواق البحر المتوسط والتى تمثل الأسواق الرئيسية للمنتجات البتروكيماوية المصرية ، هذا فضلا على وجود بنية أساسية بأسعار مناسبة تشجع المستثمرين للاستثمار فى مصر ، وتوافر خبرات فنية متميزة فى المجالات المختلفة سواء فى التكرير او قطاع البتروكيماويات ، أما بالنسبة للمادة الخام ، وهى العامل الرئيسى لصناعة البتروكيماويات ، فهى متوفرة فى مصر بأسعار تنافسية وخاصة الغاز الطبيعى ولذلك كان من الضرورى ان يتم وضع خطة لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد الطبيعى واستخدامه فى صناعات تعظم القيمة المضافة ، وقد تم

Echem

ـــل والقيمـــة المضـــافة


مجمع سيدبك للبتروكيماويات

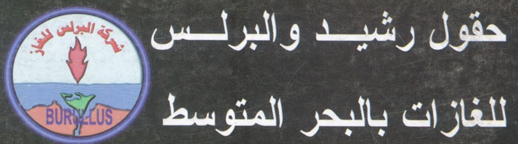
بالفعل الانتهاء من إعداد خطة قومية لصناعة البتروكيماويات فى مصر خلال العشرين عاما القادمة وعرضها على السيد /رئيس الجمهورية ، وتهدف الى تحقيق الاستفادة القصوى من الامكانات المحلية المتاحة والمحتملة من احتياطيات الغاز والبنية الأساسية ، وكذلك العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات البتروكيماوية وأيضا لتصديرها للأسواق العالمية.

وتتضمن الخطة القومية للبتروكيماويات إنشاء ١٤ مجمعا للبتروكيماويات تشتمل على (٢٤مشروعا ، ٥٠ وحدة إنتاجية) تقدر استثماراتها بحوالى ١٠ مليار دولار (قيمة حالية) خلال ٢٠ عاما ، وذلك لإنتاج ١٥ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية سنويا قيمتها ٧ مليارات دولار تسهم فى تلبية احتياجات السوق المحلية وتحقق ٣ مليارات دولار عائدا سنويا من تصدير فائض هذه المنتجات ، هذا بالإضافة الى توفير ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة .

ومن أجل تنفيذ تلك الخطة الطموح تم تأسيس الشركة القابضة للبتروكيماويات بهدف إيجاد كيان جديد قوى قادر على وضع الآليات اللازمة لتنفيذ الخطة القومية للبتروكيماويات، ومتابعة تنفيذ الخطة القومية لتنمية وتطوير صناعة للبتروكيماويات ، وإنشاء وتملك المشروعات ، والاستثمار فى الشركات المصرية القائمة والجديدة او تملكها والترويج للاستثمار فى مجال صناعة البتروكيماويات ، بالإضافة إلى إعداد دراسات الجدوى الأولية للمشروعات ، واقتراح المواقع التى تقام عليها فى ضوء نتائج الدراسات الفنية والاقتصادية، وإعداد الدراسات الفنية الخاصة بالخامات المطلوبة للمشروعات هذا بالإضافة الى الاشتراك فى أعمال وإدارة وصيانة المشروعات البتروكيماوية ، وتقديم خدمات استشارية فنية وإدارية للمستثمرين ، وإنشاء قاعدة بيانات قوية .

وتتمثل أهم الإنجازات التى تحققت فى مجال صناعة البتروكيماويات البدء فى إنتاج الإيثيلين والبولى إيثيلين لأول مرة فى مصر اعتمادا على الخامات المصرية بالإضافة الى إنتاج البولى فينيل كلوريد باستخدام الإيثيلين المنتج محليا ، وتصدير الإنتاج الى مايزيد على ٣٠ دولة فى آسيا وأفريقيا وأوروبا .





حقول رشيد والبرلس للغازات بالبحر المتوسط إضافة جديدة للإقتصاد القومى







